الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

دور برامج التشغيل في القضاء على ظاهرة الفقر في الجزائر

" دراسة حالة ولاية الوادي "

إعداد الطلبة:
عز الدين غبش
علي نعـروره

إشراف الدكتور:
– شريف بوقصبة

لجنة مناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
– أ. عـلي ذهـب	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
– د. شريف بوقصبة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
– أ. نصـر ضـو	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة حمه لخضر الوادي	مناقشاً

الموسم الجامعي:2017/2016

إهـــــــداء

إلى كل من علمنا حرفا في هذه الدنيا

إلى كل الأهل و الأولاد والأقارب

إلى كل الأصدقاء و زملاء العمل وزملاء الدراسة

نهـــدي هـــذا العمـــل المتواضع

علـي عزالـدين

شكـــر وعرفـــان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان أولا إلى الأستاذ المشرف

الدكتور الشريف بوقصبة *الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.*

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر

الدكتور زكريا دمدوم

كما نتقدم بشكر خاص إلى صاحب الفضل في إتمام دراستنا بالماستر بعد الله تعالى.

البروفسور عمر فرحاتي *مدير جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي*

.

علي عزالدين

الملخص :

"دور برامج التشغيل في معالجة مشكل الفقر في الجزائر– دراسة حالة ولاية الوادي "

تهدف الدراسة إلى تحليل دور سياسات التشغيل في مكافحة البطالة والحد من ظاهرة الفقر، حيث تناولت الدراسة ماهية الفقر ، أسبابه، أنواعه وطرق قياسه ثم تطرقنا إلى واقع الفقر في الجزائر وأهم السياسات والبرامج المتبعة لمكافحته، وتطرقنا بعد ذلك إلى مختلف المدارس الفكرية للتشغيل وسوق العمل، إضافة إلى مفهوم البطالة، وأنواعها وخصائصها وأثارها الإقتصادية، الاجتماعية والسياسية وفي الأخير تناولنا دراسة تطبيقية عن حالة ولاية الوادي لمعرفة مدى تأثير برامج التشغيل للحد من ظاهرة الفقر .

و توصلنا في نهاية دراستنا إلى أنه من الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر هي تحسين المستوى المعيشي للمواطنين و مكافحة الفقر ، و توصلنا أن سياسات التشغيل في الجزائر أدت إلى انخفاض معدلات البطالة من 30 % سنة 1999 إلى حدود 11,6 % سنة 2015 ، كما أن لسياسات وبرامج التشغيل المعتمدة بولاية الوادي دورا كبيرا في مكافحة ظاهرة الفقر.

. **الكلمات المفتاحية** : **الفقر ، سوق العمل ، البطالة ، برامج التشغيل**.

Summary :

"The role of employment programs addressing the problem of poverty in Algeria - Case study of the Wilaya of Eloued."

The study aims at analyzing the role of employment policies in combating unemployment and reducing poverty. The study dealt with the nature of poverty, its causes, types and methods of measurement, and then we discussed the reality of poverty in Algeria and the most important policies and programs to combat it. In addition to the concept of unemployment, types, characteristics and economic, social and political effects. Finally, we dealt with an applied study on the state of the Wilaya of the valley to determine the impact of the programs to reduce the phenomenon of poverty.

At the end of our study, we concluded that one of the main objectives of the economic policies applied in Algeria is to improve the standard of living of citizens and to combat poverty, and we concluded that the employment policies in Algeria led to a decrease in unemployment rates from 30% in 1999 to 11.6% The policies and programs adopted in the Wilaya of Eloued have a great role in fighting poverty. .

Keywords: poverty, labor market, unemployment, employment programs.

الفهارس

فهرس المحتويات:

العنـــوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	III- I
قائمة الجداول والأشكال	VI - V
فهرس الآيات والأحاديث	VII
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول : إطار عام حول مشكلة الفقر في الجزائر	
تمهيد	5
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي حول ظاهرة الفقر	6
المطلب الأول : ماهية الفقر	6
الفرع الأول : تعريف الفقر	6
الفرع الثاني : خصائص ظاهرة الفقر	7
الفرع الثالث : أنواع الفقر	8
الفرع الرابع : أسباب الفقر	9
الفرع الخامس : طرق وأساليب قياس ومكافحة الفقر	11-10
المطلب الثاني : النظريات المفسرة لظاهرة الفقر وأساليب مكافحته	12
الفرع الأول : النظريات المفسرة لظاهرة الفقر	14-12
الفرع الثاني : أساليب مكافحة الفقر	18-15
المبحث الثاني : واقع ظاهرة الفقر في الجزائر	19
المطلب الأول :تشخيص الفقر في الجزائر	19
الفرع الأول: تعريف الفقر في الجزائر	20-19
الفرع الثاني : قياس خطوط ومؤشرات الفقر في الجزائر	22-21
المطلب الثاني : السياسات و البرامج المتبعة لمكافحة مشكلة الفقر	23
الفرع الأول : السياسات الاقتصادية لمكافحة الفقر في الجزائر	25-23
الفرع الثاني: السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر	29-26
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني : إطار عام حول التشغيل في الجزائر	
تمهيد	32
المبحث الأول : مدخل نظري حول سياسات التشغيل والبطالة	33
المطلب الأول : ماهيـة سياسات التشغيل	33

الفرع الاول : ماهية سوق العمل	35-33
الفرع الثاني :ماهية سياسات التشغيل	37-36
المطلب الثاني :مفاهيم عامة حول البطالة	38
الفرع الأول: تعريف البطالة	38
الفرع الثاني: أنواع البطالة	41-39
الفرع الثالث:أسباب البطالة و أثارها	45-42
المبحث الثاني : سياسات التشغيل في الجزائر	46
المطلب الأول : واقع التشغيل في الجزائر	46
الفرع الأول : تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2016)	48-46
الفرع الثاني : الأبعاد الرئيسة لسياسات التشغيل في الجزائر	51-49
المطلب الثاني : برامج و أجهزة التشغيل في الجزائر	52
الفرع الأول : برامج التشغيل	54-52
الفرع الثاني : أجهزة التشغيل	60-55
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث : دراسة حالة ولاية الوادي	
تمهيد	63
المبحث الأول : إطار عام حول ولاية الـوادي	64
المطلب الأول : التعريف بولاية الوادي	64
الفرع الأول : لمحة تعريفية حول ولاية الوادي	64
الفرع الثاني : الموقع والمساحة	65
الفرع الثالث : التضاريس	65
الفرع الرابع : المنـاخ	66
الفرع الخامس : التنظيم الإداري	66
المطلب الثاني : الخصائص الاجتماعية	67
الفرع الأول : السكان وتوزعهم	68-67
الفرع الثاني : التعليـــم	73-69
الفرع الثالث: الصحة	75-74
الفرع الرابع : السكن	76
الفرع الخامس : الخدمات الاجتماعية الأخرى	79-77
المطلب الثالث : الخصائص الاقتصادية	80
الفرع الأول : البنى التحتية	80
الفرع الثاني :الإمكانيات الصناعية والزراعية	84-81
المبحث الثاني : سياسات التشغيل بولاية الوادي ودورها في مكافحة الفقر	85
المطلب الأول : واقع التشغيل بولاية الوادي	85

الفرع الأول : دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية	88-85
الفرع الثاني : دعم وترقية الشغل المأجور	89
الفرع الثالث : حصيلة صندوق الزكاة لولاية الوادي 2011-2016	90
المطلب الثاني : دور سياسات التشغيل في مكافحة الفقر بولاية الوادي	91
الفرع الأول : تطور معدل البطالة	91
الفرع الثاني : التأمين الاجتماعي	94-92
خلاصة الفصل	96-95
خاتمة	97
قائمة المصادر والمراجع	

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية	24
2-1	البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية	25
1-2	تطور عدد السكان الإجمالي والسكان النشطون والمشتغلون في الجزائر	47
2-2	تطور معدل التشغيل بحسب القطاعات 2001-2015	48
3-2	الوظائف التي تم خلقها في ايطار المساعدة على الادماج المهني 2015-2016	52
4-2	حصيلة انجازات TUP-HIMO 1997-2016	53
5-2	عدد المناصب المستحدثة في اطار برنامج ESIL	55
6-2	عدد المناصب ونسبة مساهمة برنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2006	55
7-2	حالة الانجازات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2012	56
8-2	صيغ التمويل المعتمدة من ANSEJ	57
9-2	مستويات الاعانة المالية الممنوحة في ايطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	59
10-2	انواع ومستويات الاعانة الممنوحة في ايطار ANGEM	59
11-2	المشاريع التي تم تمويلها من طرف صندوق الزكاة 2004-2010	60
1-3	توزيع السكان حسب التجمعات والتشتت 2011-2016	67
2-3	توزيع السكان المقيمين حسب الجنس و الكثافة السكانية	68
3-3	تطور عدد المتمدرسين والهياكل والمدرسين بقطاع التربية الوطنية	69
4-3	تطور عدد المتمدرسين والهياكل والمدرسين بقطاع بالتكوين المهني	71
5-3	عدد الطلبة والهياكل والتأطير البيداغوجي بالجامعة	73
6-3	تطور عدد الهياكل الصحية 2011-2016	74
7-3	التأطير الصحي 2011-2016	75
8-3	تطور برامج السكن المسلمة وفي طور الانجاز 2011-2016	76
9-3	الربط بالمياه الصالحة للشرب والتطهير	78
10-3	الربط بالغاز والكهرباء 2011-2016	79
11-3	شبكة الطرق حسب التصنيف 2011-2016	80
12-3	تعداد المناطق المتعددة النشاطات وتوزيعها بالولاية خلال 2011-2016	82
13-3	توزيع الأراضي المستعملة في الفلاحة بالولاية 2011-2015	83
14-3	حصيلة ANSEJ بولاية الوادي 2011-2016	85
15-3	حصيلة ANGEM بولاية الوادي 2013-2016	87
16-3	حصيلة CNAC بولاية الوادي 2013-2016	88
17-3	حصيلة ANDI بولاية الوادي 2011-2016	88
18-3	حصيلة الوكالة الولائية للتشغيل AWEM بولاية الوادي 2011-2016	89
19-3	حصيلة صندوق الزكاة بولاية الوادي خلال2011-2014	90

20-3	تطور أهم مؤشرات الشغل بولاية الوادي الوضعية خلال الفترة2011-2016	91
21-3	تطور عدد المشتركين في الضمان الاجتماعي CNAS بولاية الوادي	93
22-3	تطور عدد المشتركين في CASNOS بولاية الوادي	93

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-2	علاقة البطالة بالسكان والعمل	45
2-2	تطور معدل الشغل في الجزائر للفترة 2000-2016	47
3-2	تطور معدل التشغيل حسب القطاعات 2001-2015	48
1-3	توزيع البلديات والدوائر على مستوى ولاية الوادي	66
2-3	توزيع السكان المقيمين وفق لجغرافيا التشتت نهاية 2015	67
3-3	توزيع السكان المقيمين حسب الجنس	68
4-3	تطور عدد المتمدرسين بقطاع التربية	70
5-3	تطور عدد المتمدرسين بقطاع التكوين المهني	72
6-3	تطور عدد الطلبة والهياكل البيداغوجية بالجامعة	73
7-3	تطور عدد الهياكل الصحية 2011-2016	74
8-3	تطور عدد الأطباء والأعوان الشبه طبيون 2011-2016	75
9-3	تطور عدد السكنات (المسلمة والمنجزة)2011-2016	77
10-3	تطور نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب والتطهير 2011-2016	78
11-3	تطور نسبة الربط بالغاز والكهرباء 2011-2016	79
12-3	تطور شبكة الطرق بالولاية حسب التصنيف 2011-2016	81
13-3	تطور تعداد المناطق المتعددة النشاطات وتوزيعها بالولاية 2011-2016	82
14-3	تطور مساحات الأراضي المستعملة في الفلاحة بالولاية 2011-2015	83
15-3	تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب العمل المستحدثة في اطار ANSEJبولاية الوادي 2011-2016	86
16-3	تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب العمل المستحدثة في اطار ANGEM بولاية الوادي 2013-2016	87
17-3	تطور حصيلة CNAC بولاية الوادي 2013-2016	88
18-3	تطور عدد المشاريع المدعمة في اطار ANDI بولاية الوادي 2011-2016	89
19-3	تطور عدد مناصب الشغل حسب نوع البرنامج 2011-2016	90
20-3	تطور معدلات الشغل والبطالة بولاية الوادي 2011-2016	92
21-3	تطور عدد المشتركين في CNAS بولاية الوادي 2011-2016	93
22-3	تطور عدد المشتركين في CASNOS بولاية الوادي 2011-2016	94

فهرس الآيات والأحاديث :

1- الآيات

الرقم	بداية الآية الكريمة	رقم الصفحة
01	إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ	11
02	لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ	11
03	لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ	11
04	مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى	12
05	وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى	12
06	وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا	12
07	وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ	12
08	خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ	16
09	وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ	16

2- الآيات

الرقم	بداية الحديث	رقم الصفحة
01	خذها من أغنيائهم	12
02	اللهم أني أعوذ بك من العجز والكسل	12

مقدمة

تمهيد

يعتبر الفقر و البطالة من المشاكل والظواهر التي أرهقت اقتصاديات الدول، وخاصة الدول النامية التي تواجه تحديات كبيرة عرقلت مسارها التنموي والمعيشي ،تتمثل في مختلف المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتها من ضمنها البطالة ،السكن ،سوء المعيشة ....

ونظرا لأن الفقر في مفهوم التنمية البشرية الشامل هو الحرمان المادي والحرمان من خيارات وفرص العيش عيشة كريمة ، وافتقار الإنسان للعيش بحرية وكرامة واحترام الذات وتقدير الآخرين ، والحرمان من الحقوق السياسية والاجتماعية والإبداع وشل قدرة الإنسان على الإبداع أمام هذه الحقيقة كان لابد من البحث عن سياسات أفضل و حلول ناجحة تحقق النمو الإقتصادي وفي الوقت نفسه تحقق مصالح فئات الشعب ولا سيما المهمشة الفقيرة منها .

والجزائر كغيرها من هذه الدول مازالت تعاني من ظاهرة الفقر، الذي يعتبر ظاهرة في غاية التعقيد فأسبابه متشابكة مابين أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، مما جعل الدولة الجزائرية تولي اهتماما أساسيا لهذه الظاهرة لما لها من آثار سلبية على المستوى الإقتصادي والاجتماعي ، مشكلات صحية وأمنية وأخلاقية وثقافية .

ومحاولة منها للقضاء على هذه الظواهر والمشكلات تبنت عدة تدابير ترمي إلى تشغيل الشباب العاطل لفك شبح البطالة وتحسين مستوى المعيشة للأفراد ، من خلال مجموعة من الآليات والأجهزة والبرامج ، التي تعتبرها الدولة أحد أهم العناصر في سياسات التشغيل من أجل القضاء على الفقر ومحاربة البطالة .

إن ولاية الوادي ، كغيرها من ولايات الوطن ما زال الفقر يمثل فيها أحد العوامل الأساسية المعرقلة للتنمية المحلية ، إذ أنها تتميز بديناميكية اقتصادية ، اجتماعية وثقافية بالإضافة إلى السياسية باعتبارها ولاية حدودية يجعلها منطقة ذات نشاط تجاري، هذه العوامل من شأنها أن تؤدي إلى مزيدا من التقدم على مختلف الأصعدة .

أولا – إشكالية الدراسة :

انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة كالتالي:

ما هي إنعكاسات برامج التشغيل في الجزائر على ظاهرة الفقر ؟

سنحاول الإجابة على هذا الإشكال الرئيس من خلال الأسئلة الفرعية التالية :

1– ما هو الفقر ؟ و ما هي أساليب مكافحته ؟

2– ما هو واقع ظاهرة الفقر في الجزائر ؟

3– ما هو واقع التشغيل في الجزائر ؟

4– ما دور برامج التشغيل في مكافحة ظاهرة الفقر بولاية الوادي ؟

ثانيا – فرضيات الدراسة :

إعتمدنا في دراستنا على الفرضيات التالية

1– هناك علاقة بين السياسات الكلية المعتمدة و مكافحة ظاهرة الفقر .

2– تلعب السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المعتمدة في الجزائر دورا أساسيا في مكافحة الفقر .

3– تعتمد الجزائر سياسات و برامج تشغيل فعالة .

4– تلعب سياسات و برامج التشغيل المعتمدة دورا كبيرا في مكافحة ظاهرة الفقر بولاية الوادي

ثالثا – أهمية الدراسة و أسباب إختيار الموضوع :

جاء اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة للأسباب و الأهمية الموضحة في العناصر الموالية :

1– يندرج موضوع الدراسة في إطار مجال التخصص .

2– يعتبر الفقر أحد أهم المعضلات التي لها تأثير على حركة التنمية الاقتصادية في الجزائر عموما و ولاية الوادي بالخصوص؛

3– أولت الجزائر لبرامج التشغيل كل العناية عبر مختلف البرامج التنموية المعتمدة منذ سنة 2001 و حتى آفاق 2019 ، لذلك من الأهمية بمكان دراسة آثارها الاقتصادية و الاجتماعية .

4– نقص الدراسات التحليلية حول ظاهرة الفقر في ولاية الوادي .

رابعا – أهداف الدراسة :

نهدف من خلال دراستنا هاته إلى تحقيق ما يلي:

1– التعرف على الإطار العام حول ظاهرة الفقر .

2– إستعراض السياسات المتبعة في الجزائر للحد من ظاهرة الفقر .

3– التعرف على برامج التشغيل المعتمدة من طرف الجزائر .

4– معرفة دور سياسات التشغيل في ولاية الوادي في الحد من ظاهرة الفقر .

خامسا – منهج البحث :

إستخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لتماشيه و طبيعة موضوعنـــا من أجـل تحديد الإطار النظري لمتغيرات الموضوع محل الدراسة ، و تحليل أثر برامج التشغيل على ظاهرة الفقر .

سادسا – الدراسات السابقة :

من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعنا ما يلي :

1– شلالي فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005

لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة الشغل في الجزائر ساهمت بشكل كبير في إنقاص معدل البطالة، وذلك بفعل الإنشاء المكثف لمناصب الشغل خلال السنوات القليلة الماضية في ظل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استند أساسا على الرجوع إلى النفقة العمومية بهدف إنعاش الاقتصاد، و يمكن القول أن البطالة في الجزائر هي في حالة تراجع وهذا شيء إيجابي، لكن مع ذلك النشاطات غير الرسمية هي في حالة تزايد .

2- حاجي فطيمة ، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 / 2014 .

لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر لم تهتم كثيرا بمكافحة الفقر في بداية الإصلاحات في بداية الإصلاحات الاقتصادية، لكن مع تصاعد حدة الفقر وظهور انعكاساتها السلبية على المجتمع، أصبح الاهتمام بمكافحة الفقر يتزايد باستمرار، فقامت بمجموعة من الإصلاحات منذ التسعينيات، ومع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 ، ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005 ، فالبرنامج الخماسي 2014/2010 من أجل دعم النمو الاقتصادي و التنمية و من ثم الحّد من مشكلة الفقر، و لقد ساهمت هذه البرامج في التقليل من هذه الظاهرة لكن لم تقضى عليها كليا.

أما في دراستنا سنحاول التطرق إلى الدور الذي تلعبه برامج التشغيل للحد من ظاهرة الفقر على المستوى الوطني (الجزائر) وولاية الوادي كدراسة حالة

سابعا – صعوبات الدراسة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا عدة صعوبات، و التي من بينها:

1- نقص المراجع المتعلقة بموضوع الفقر.

2- صعوبة الحصول على البيانات و المعطيات من الهيآت الرسمية .

3- هناك التضارب في بعض المعطيات حول التشغيل والبطالة.

ثامنا – هيكل الدراسة :

نظرا لوجود متغيرين وهما الفقر والتشغيل، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاث فصول، حيث يتناول الفصل الأول إطارا عاما حول مشكلة الفقر حيث تطرقنا فيه إلى مدخل مفاهيمي حول ظاهرة الفقر ، ثم واقع ظاهرة الفقر في الجزائر.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى إطارا عاما للتشغيل في الجزائر بدءا بمدخل نظري حول سياسات التشغيل و البطالة، ثم سياسات التشغيل في الجزائر.

وخصص الفصل الثالث لدراسة حالة ولاية الوادي بدءا بإطار عام حول ولاية الوادي، فسياسات التشغيل بولاية الوادي و دورها في مكافحة الفقر .

الفصل الأول

إطار عام حول مشكلة الفقر في الجزائر

تمهيد :

يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة، بحيث احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة في البحث العلمي حيث انصبت أغلب اهتمامات الباحثين على معرفة المشاكل المترتبة أو الناتجة عن ظاهرة الفقر مثل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والصحية، وكذا تأثيرها على المجتمع ومحاولة إيجاد حلول لهذه الظاهرة. و الفقر ليس مجال دراسة لجيل واحد وإنما هي ظاهرة عميقة الجذور في كل مجتمع باعتباره مصدر المشكلات وكافة الشرور التي يعاني منها الأفراد في أي مجتمع.

وأمام هذه الحقيقة كان لابد من البحث عن سياسات أفضل وحلول ناجحة تحقق النمو الإقتصادي وفي الوقت نفسه تحقق مصالح جميع فئات الشعب ولاسيما المهمشة والفقيرة منها .

و على ضوء ما تقدم سنحاول في هذا الفصل استعراض أهم الجوانب النظرية حول ظاهرة الفقر ، ودراسة واقعها في الجزائر ، من خلال المبحثين التاليين :

- **المبحث الأول : مدخل مفاهيمي حول ظاهرة الفقر**
- **المبحث الثاني : واقع ظاهرة الفقر في الجزائر**

المبحث الأول : مدخل مفاهيمي حول ظاهرة الفقر

يعد الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تختلف مفاهيمها باختلاف الشعوب والثقافات، لذلك سنحاول من خلال هذا المدخل تحديد أهم أبعاد هاته الظاهرة .

المطلب الأول : ماهية الفقر

الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتخطى الجوانب النقدية، تنشأ عندما يفتقر الناس للوصول إلى المرافق المدنية الكافية مثل خدمات التعليم والصحة .لذلك، فإن وضع السياسات، محدداتها وتدابيرها اللازمة للقضاء على الفقر من شأنها، بحكم التعريف، أن تختلف من بلد إلى آخر.

الفرع الأول – تعريف الفقر :

– دلّ الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، و التي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم[1] .

– من جهة أخرى تركز بعض تعاريف الفقر على أشكال مختلفة من الحرمان، وتشمل أشكال الحرمان الفسيولوجية والاجتماعية، الأولى تتمثل في انخفاض الدخل(أو انعدامه) والغذاء والملبس والمسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما الحرمان الاجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالائتمان، الأرض، البنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة(المشتركة)، إضافة إلى عدم تمكن «الفقراء » من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية[2].

– كما يعرف على أنه عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة .والفقر له أبعاد وأشكال متعددة، هناك بعد اقتصادي، إنساني، سياسي، سوسيو ثقافي، وقائي[3].

– حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الفقر هو عزل فئات معينة من المجتمع ويتم النظر إليها أنها محتاجة أو فقيرة أو محرومة، وتظم هذه الفئات، المسنين، العاطلين، الأيتام والجماعات ذات الدخل الضعيف[4].

---

[1] محمد محمود العجلوني، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية بالمغرب خلال الفترة 10-12 ماي 2010

[2] نفس المرجع السابق .

[3] حاج قويدر قورين ، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة و التضخم .الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة الشلف، 2014 ، ص17

[4] بوزار صفية ، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014 الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014 ص 553

- الفقر تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض، وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة [1].

ومن المهم الإشارة إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد فواتير الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية [2] .

بناء على التعاريف السابقة يمكن تعريف الفقر على انه : حالة اقتصادية اجتماعية وكابوس يعيشه فئة معينة من المجتمع تتمثل في ارتفاع نسبة الوفيات، سوء التغذية، ارتفاع مستوى البطالة، الجهل، المرض وغيرها من الحالات الاجتماعية المزرية.

الفرع الثاني : خصائص ظاهرة الفقر:

إن الفضل في دراسة صفات الفئات الاجتماعية الضعيفة(الفقراء)يرجع إلى الأنثتروبولوجي " لويس اوسكار " الذي أجرى دراسته حول الأحياء المختلفة في مكسيكو، حيث خلص إلى أن هناك عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، و هي :[3]

أولا– الحالة الغذائية :يقوم واقع الأسرة في إشباع احتياجاتها للطعام على أساس أن كل ما هو رخيص يزداد الطلب عليه لدى الأسرة، بمعنى أن نوع وكمية الطعام الذي تتناوله الأسرة يرتبط بأسعار السوق ،فهي لا تختار أنواع الطعام حسب رغبتها وإنما يفرض السوق على الأسرة نوع الطعام الذي تتناوله. وتتألف أنواع هذه الأغذية على المواد النشوية (القمح، الأرز، البطاطا) الحبوب والبقوليات .

ثانيا– الحالة الصحية : إن السمة الرئيسية للحالة الصحية للأسرة الفقيرة هو التدهور سواء على المستوى الجسدي أو العقلي مقارنة مع غيرها من الفئات، ويعزي السبب في ذلك إلى عدم قدرة الفقراء فعليا على التمتع بالرعاية الصحية نظرا لارتفاع تكاليفها، ونسبة إصابة الأسر الفقيرة بالأمراض المزمنة والمتكررة مرتفعة .

ثالثا– الحالة السكانية : تعاني الأحياء التي يقطنها الفقراء وخاصة في المدينة من الاكتظاظ والعمران العشوائي وندرة المساحات الخضراء وغياب أنظمة الصرف الصحي أو تداخلها مع شبكة توزيع المياه، التي إن وجدت لاتصل على نحو كاف إلى المنازل . وتعاني أيضا من غياب الكهرباء أو انقطاعها وتراكم النفايات وسط الشوارع و بين الأبنية.

---

[1] حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة الصندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة، جامعة الجزائر03 ،2011 ، ص 12

[2] حاج قوبدر قورين، مرجع سابق ، ص17

[3] حصر ور ي نادية ، مرجع سابق ،ص ص 10-13

رابعا– الحالة الديمغرافية : تمتاز الأسرة الفقيرة عن غيرها بالارتفاع النسبي لعدد أفرادها وبالتالي يرتفع معدل الإعالة ويرتبط حجم الأسرة ارتباطا وثيقا بحالة الفقر، في الأسر الكبيرة الأكثر فقرا من الأسر الصغيرة ،وعلى الرغم من اشتراك أفراد الأسرة في بعض السلع، إلا أن نصيب الفرد من الموارد يقل في الأسر الكبيرة بصورة مطلقة، من ناحية أخرى يعول الفقراء عدد أكبر من الصغار مقارنة بغير الفقراء .

خامسا– الحالة التعليمية : ارتفاع نسبة الأمية عند البالغين وانخفاض معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛ فالغالبية العظمى من الفقراء لم ينهوا سوى تعليمهم الابتدائي أو لم يحصلوا على أي قسط من التعليم .

سادسا– الحرمان: الحرمان هو إخفاق في واحد أو أكثر من انساق الانتماء والذي يعد أساسي في أداء المجتمع لوظيفته، مثل النظم القانونية و الديمقراطية وسوق العمل والحماية الاجتماعية ونظام الأسرة والمجتمع.

إن الأفراد والأسرة يعانون من تراكم الأخطار والمشكلات والمعوقات المؤدية إلى الفقر الاجتماعي وبالتالي، إلى الإهدار الاجتماعي، بل والى فقدان الهوية ذاتها والحرمان مشكلان؛ حرمانا ماديا وحرمانا معنويا، فالحرمان المادي يمكن أن يقاس عبر البطالة والازدحام السكاني وغياب الأمان والافتقار إلى موارد معينة وما إلى ذالك، أما الحرمان الاجتماعي تمثل خصوصا في تدني المشاركة في العلاقات و الأعراف والمناسبات الاجتماعية التي تستدعي عضوية الناس في المجتمع.

سابعا– انعدام الحيلة وانعدام القدرة عل التعبير: رغم تباين الطرق التي تعاني منها الجماعات المختلفة من الفقر في الأماكن المختلفة، فان هناك قواسم مشتركة بينهم حيث تتسم حياة هؤلاء بانعدام الحيلة وعدم القدرة على التعبير مما يحد قدرتهم على الاختيار، ويحدد نوعية تعاملهم مع أرباب العمل والأسواق والدول وحتى المنظمات غير الحكومية تحدهم من الاستفادة من الفرص و عليهم التعامل معهم في القطاع الخاص والدولة وإلى حد أقل في المجتمع المدني، غالبا ما يميلون إلى صدهم وإبعادهم واتسامهم بالفضاضة والافتقار إلى روح الرعاية.

وكل هذه الأمور معتادة في حياة الفقراء، ويتوق الفقراء إلى مسؤولين ينصتون إليهم ويثقون بهم ولا يكذبون عليهم ويعاملونهم باحترام حتى ولو لم يستطيعوا مساعدتهم .

الفرع الثالث – أنواع الفقر : يمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها: [1]

أولا– الفقر المطلق والفقر النسبي :حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة

[1] بوزار صفية ، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014 ، مرجع سابق ، ص 553.

ثانيا– الفقر الثابت و المؤقت : الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي، والفقر الطارئ أو الظرفي هو الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية وهو عادة ما يمكن تجاوزُه بالتكافل و التضامن الشعبي والدولي.

ثالثا– تصنيفات أخرى للفقر[1] :

أ – الفقر الاقتصادي : الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ .

ب – الفقر الإنساني :هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد و الوجود .

ج–الفقر السياسي :يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية و الإنسانية .

د – الفقر السوسيو ثقافي : الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة و المجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية و الانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع .

هـ–الفقر الوقائي : هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية و الخارجية.

الفرع الرابع : أسباب الفقر :من مسببات الفقر مايلي[2]:

أولا – حجم الأسرة : إن حجم الأسرة، يعتبر أيضا من مسببات الفقر، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة و ارتفاع معدلات الإعالة، إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفر كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير وقد تزداد حالة العجز هذه باستمرار و تتفاقم و ينتج عنها الفقر بأتم معناه.

ثانيا– التضخم : إن التضخم الذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر و تصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها و تصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم سيزيد في عبئ الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع .

ثالثا– برامج التصحيح الهيكلي : تعتبر برامج التعديل الهيكلي أو التصحيح الهيكلي واحدة من أهم الأسباب إلى تنمي الفقر و ازدياد معدلاته خاصة على العالم النامي فقد كانت الكثير من الدول النامية قد عرف تدهوراً

[1] كتوش عاشور، قورين حاج قويدر، مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و التقارير الرقمية مقارنة بدراسة لتجربة ماليزية في محافكة الفقر، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول :تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة البليدة، يومي01 -03 جويلية 2007 ص 4

[2] طاهر جحيوة ، عمار بونوار انعكاسات تطورات الأسعار العالمية للسلع الغذائية على مستوى الفقر في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014 ص 74

شديداً في الظروف الاجتماعية مع تزايد سوء التغذية، بطئ التحسينات في مجال الصحة أو في تراجعها، انخفاض مستوى التعليم...إلخ .

رابعا – النزاعات الداخلية و الخارجية :كالحروب مثلا تساهم في عدم الاستقرار و ما ينتج عنه من ضياع فرص العمل و ضياع الممتلكات وغيرها و بالتالي السير نحو الفقر.

خامسا– سوء توزيع الدخل و الثروات : إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض و إفقار البعض الآخر.

سادسا – العوامل الذاتية : وهي التي تتعلق بالفرد نفسه، وتشمل

أ– الجهل : إن الشخص الجاهل يكون أقل من غيره على تفهم مشاكله فلا يعمل على زيادة دخله ليحسن من مستوى معيشته ، وقد يكون جهله سبباً في سوء تصرفه في دخله مما يؤدي إلى فقره.

ب– المرض : فالمرض يقعد الشخص عن العمل، أو يقلل من إنتاجه مما يؤثر على دخله وبالتالي على مستوى معيشته بالإضافة إلى تكاليف العلاج ترهق ميزانيته وتلتهم كسبه القليل .

ج– سوء التدبير وعدم استعمال الحكمة في الإنفاق : أي إنفاق المال في غير موضعه المناسب مما يؤدي إلى الفقر، وأحياناً يرجع سوء التدبير إلى الجهل أو إلى الضعف وقلة الحيلة أو عدم الخبرة مما يبدد الدخل ويوقع المرء في الفقر .

د– العادات الضارة :كالإدمان على المخدرات أو المسكرات أو القمار، فهذه كلها وأمثالها مضيعة للمال ومؤدية للفقر.

الفرع الخامس: طرق وأساليب قياس ومكافحة الفقر

توجد العديد من الطرق لقياس ومكافحة الفقر تتمثل في الآتي[1]:

أولا – أساليب قياس الفقر: تتعدد المناهج والطرق التي تتعرض لقياس الفقر في الأدبيات الدولية، وفقا لتعدد التعريفات وهناك العديد من المؤشرات مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء، أو نصيب الفرد من الدخل القومي، والتي تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق .

أ – طرق قياس الفقر النقدي : أي دراسة لقياس الفقر تمر بمرحلتين هما التشخيص والتجميع، بحيث يتم في المرحلة الأولى تحديد هوية الفقراء، فجمع المعلومات المتحصل عليها على المستوى الفردي للتعبير عن مدى انتشار الفقر، ودرجة شدته في المرحلة الثانية، باستخدام مقاييس مختلفة لقياس هذه الظاهرة وهذه المقاييس هي:

[1] حاجي فطيمة ، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية 2013/ ،2014 جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص ص 21- 27

1 – قياس الفقر من منظور الدخل : من أهم المؤشرات التي تقيس الفقر من منظور الدخل الآتي :

- نصيب الفرد من الدخل القومي : يعبر عن القدرة على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية ، التي تعد المحدد الأساسي للمعيشة، وكان هذا المؤشر وحتى وقت قريب يستخدم للمقارنة بين مستوى المعيشة في البلدان المختلفة .[1]
- نصيب الفرد من استهلاك الغذاء (الإنفاق الاستهلاكي) :استحدث هذا المؤشر لتلافي المشاكل الناجمة عن دخل الأسرة، ولكونه أكثر ارتباطا بمستوى معيشة الأسرة، وإمكانية تقدير الإنفاق على نحو أدق من مسوحات الأسرة، التي تجمع فيها بيانات الإنفاق والاستهلاك الفعلي لعينات الأسر[2].
- متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية : يعتبر هذا المؤشر استكمالا لمؤشر الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، وقد استحدث لمعالجة مشكلة تباين الأسر في أحجامها وتركيبتها، ويتم احتسابه من خلال قسمة الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة على ما يقابل حجمها من الوحدات الاستهلاكية .

$$Cm=Gt / Ns$$

Cm: متوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية.

Ct: الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة.

Ns: عدد الوحدات الاستهلاكية للأسرة.

ويحتسب عدد الوحدات الاستهلاكية للأسرة على اعتبار أن رب الأسرة يساوي وحدة استهلاكية واحدة، وكل فرد من أفراد الأسرة الآخرين يساوي جزءا من الوحدة الاستهلاكية، تبعا لما هو مشاهد على مستوى استهلاك الأفراد ضمن فئة عمره، ونوع جنسه.

- الإنفاق على المواد الغذائية :يستخدم هذا المؤشر وفقا لوجهة النظر التي ترى أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية، انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية، وهذا ما يعني انخفاض مستوى معيشتها.
- حصة الفرد من السعرات أو البروتين: يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات الإنفاق على المواد الغذائية الذي يمكن استخدامه من التمييز بين الفقراء وغير الفقراء، وفقا لما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية، أو حاجاته للبروتين، باعتبار أن نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء .

2– قياس الفقر في إطار الحاجات الأساسية :لا شك أن المؤشرات السالفة الذكر لقياس مستوى المعيشة وبالتالي لقياس الفقر، تتضمن نقطة ضعف مشتركة، وذلك لأنها تأخذ في الحسبان ما تحصل عليه الأسرة من

[1] محمد الصقور وآخرون ، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة التنمية الاجتماعية ، عمان ، 1996 ، ص 30

[2] عدنان داود العذراء ، هدى زوير الدعمي ،قياس مؤشرات ظاهرة الفقر قي الوطن العربي ،الطبعة الأولى ،دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن ،2010 ، ص 45

دخل، أو استهلاك مباشر فقط، وتهمل الدخل أو الاستهلاك الذي تحصل عليه بشكل غير مباشر ويساهم في مستوى معيشتها، ويقصد بذلك ما قد تحصل عليه الأسرة من خدمات صحية، وتعليمية، ودعم في الأسعار، ومساهمات أخرى تقدمها الدولة، والتي لا يمكن إهمال دورها في رفع معيشة الأسرة .

المطلب الثاني : النظريات المفسرة لظاهرة الفقر وأساليب مكافحته

اختلفت رؤى المفسرين لظاهرة الفقر استنادا إلى واقعهم الذي يعيشون فيه، فقد تكون تفسيراتهم هامشية في ظل نظريات تخص مواضيع مهمة، وأن الفقر أحد جوانبها، أو يكون الفقر عمودها الأساسي والجانب الآخر يكون هامشيا .

وهناك العديد من البحوث التي ارتأت أن تركز على النظريات التي تأخذ الفقر كمحور رئيسي – دون النظريات التي تأخذ الفقر جانبا واحدا –ولهذا اقتصرنا على النظريات التالية:[1]

الفرع الأول : النظريات المفسرة لظاهرة الفقر

هناك العديد من هذه النظريات، من أهمها:

أولا– نظرية الحلقة المفرغة للفقر :تقوم نظرية الحلقة المفرغة، المقدمة من طرف "الاقتصادي نوركس" على وجود مجموعة من القوى ترتبط مع بعضها وتتفاعل بطريقة دائرية، من شأن هذا التفاعل أن يبقي الدول النامية في حالة توازن عند مستوى الفقر المطلق، حيث يبني "نوركس" نظريته على أساس أن مستوى التراكم الرأسمالي هو العامل الحاسم والرئيسي في تحديد معدلات النمو الاقتصادي سواء في الد ول المتقدمة أو النامية.

يعتبر نوركس أول من نبه إلى ظاهرة الحلقات المفرغة للفقر، حيث استطاع ربط ذلك بثورة الاتصالات الحديثة، وأثرها على زيادة الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية، حيث تتجه كل زيادة في الدخل إلى زيادة معدلات الاستهلاك، دون حدوث أي ارتفاع في مستويات الادخار بالمجتمع وهو ما يعيق الاستثمار أو التراكم الرأسمالي في هذا المجتمع.

و أشار نوركس إلى أن هذه الحلقة كانت من أهم الحلقات المفرغة، أحدها في جانب العرض من رأس المال النقدي(الادخار) والأخرى من جانب الطلب على ذات رأس مال،و تتمثل الحلقة الأولى في أن انخفاض الدخل الفردي في الدولة المتخلفة يعني انخفاض للقدرة على الادخار، حيث يترتب عليه انخفاض رأس المال المستثمر وهذا يعني بدوره انخفاضا في الإنتاجية وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة العرض.

أما الحلقة الثانية فتتمثل في انخفاض حجم السوق المحلية، ويعني ضعف الحافز على الاستثمار مما يدل على انخفاض رأس المال المستثمر، وهو ما يترتب عليه انخفاض الإنتاجية، وهذه بدورها تعني انخفاض الدخل الحقيقي، أي انخفاض القدرة المتاحة له، وهذا يترتب عنه ضعف السوق المحلية والضعف على الاستثمار وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب.

[1] سمير شيبان ، محاولة اقتراح نموذج قياسي لإشكالية الفقر الحضري و الريفي لولاية سطيف (1990 – 2010) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،غير منشورة ، جامعة المسيلة، 2012 ، ص ص 34- 37.

إن التحليل الذي وضعه نوركس، يعني أن انخفاض الدخل الفردي الذي يعكس انخفاض الإنتاجية هو القاسم المشترك ونقطة الالتقاء بين الحلقتين، كما أن هذه النظرية تشير إلى أن الفقر الذي ينتج من انخفاض الدخل سرعان ما تتبعها الزيادة السكانية السريعة، من ثم سيبقى المجتمع عند مصيدة حد الكفاف.

ثانيا– النظرية المالثوسية في تفسير الفقر: يعتبر تزايد عدد السكان في المجتمع له تأثير على ازدياد الفقر، حيث أن السكان هم بؤرة نظرية مالثوس والتي لها علاقة بقضايا التخلف والفقر وتدهور المستوى المعيشي للفرد، حيث انتقد مالثوس مبدأ الحرية واليد الخفية في التوازن السوقي بدليل أن ارتفاع الأسعار مقارنة بالمداخيل يؤدي بالضرورة على انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع، فالرؤية المالثوسية التي خرج بها منذ أكثر من مائتي عام تتعلق بقدرة الإنسان على التكاثر والتي تخضع في نموها إلى متوالية هندسية، أما زيادة الإنتاج(الغذاء) فتتم وفق متوالية حسابية، حيث أن عدد السكان في العالم يزداد بنسبة أكبر من العملية الإنتاجية، وعلى هذا كان مالثوس من الأوائل الذين نادوا لتحديد النسل والعمل على رفع القدرة الإنتاجية.

ترتكز نظرية "روبرت مالثوس " على أساس أن هناك علاقة طردية بين النمو السكاني ومستوى المعيشة، حيث أن ازدياد مستويات الأجور الحقيقية عن حد الكفاف(الحد الذي يكفي للحياة)سيرتفع معه المستوى المعيشي، ومن ثم يتجه السكان نحو إنجاب المزيد من الأطفال –من منطلق أنهم يستطيعون تحمل أعبائهم اللازمة في رعايتهم وتربيتهم– و مع الوقت سيترتب على زيادة السكان و زيادة قوة العمل الموجودة في سوق العمل(مع ثبات مساحة الأرض الزراعية) ظهور فجوة بين الزيادة السريعة للسكان و الزيادة البطيئة في العملية الإنتاجية، و حتما هذا يؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر.

ثالثا – النظرية الماركسية في تفسير الفقر : فسر ماركس الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تملك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العاملة التابعة لها؛ وهكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الاجتماعي(الطبقي)، وبتعبير آخر أكثر تجريدا، يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج، ففي العمل أو خارجه، نجد حياة الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع دون إزالة التركيب الطبقي نفسه.

اعتقد الماركسيون أن الفقر هو المستقبل الحتمي لنسق الاقتصاد الرأسمالي الذي يرفع شعار" دعه يعمل "أو اقتصاد السوق الحر الذي يسمح للرأسمالية أصحاب المصانع أن يربحوا أرباحا ضخمة بينما يدفعون أجورا منخفضة للعمال مما يترتب عنه ما يلي:

– لا يستطيع غير القادرين وكذلك الذين يملكون مهارات ضئيلة على تقديم مهاراتهم في سوق العمل، ويتم ذلك مع كبار السن والعاطلين فهم يمثلون كوارث في اقتصاد السوق؛

– لا يمكن استبعاد الفقر إلا بعد أن يقوم النسق الشيوعي بتوزيع الثروة – طبقا للحاجة – لا أساس المهارة والوراثة؛

– تزيد الحكومات المحافظة والتي تؤمن بأفكار السوق الحرة واقعية العاطلين في أن يقبلوا العمل بأجور منخفضة.

تعد أفكار وآراء الماركسيين أكثر وضوحا في تشخيص مسببات هذه الظاهرة، إذ أن محور فكرة الفقر قد جاء في

مقولة ماركس في – أطروحته رأس المال – حين يشير على أن نمط الإنتاج الرأسمالي لا يستهدف إشباع الحاجات الإنسانية، بل يخضع للرغبة الجامحة في استخلاص فائض القيمة من طبقة العمال المأجورين، وفي هذه الحالة لا يكون هذا الفائض سوى الفرق بين القيمة التي يخلقها التشغيل وتكاليف معيشته الخاصة، وأكد لينين هذه الأطروحة مشيرا على أن الرأسمالية يخلقها رأس المال الفائض، وهي لن تستخدمه أبدا لغرض الارتفاع بمستويات معيشة العمال إذ أن ذلك يعني هبوطا في أرباح الرأسماليين، وتعتبر نظرية القيمة المضافة إحدى أهم الدراسات الماركسية في تحليل التنمية الاقتصادية في ظل الفروض الرأسمالية التي تؤدي محصلتها إلى فقر العمال، ويقصد بالقيمة الفائضة أن الموارد الاقتصادية القومية يمكنها تحقيق ناتج وطني يفوق إجمالي أجور العمال عند مستوى الكفاف، فضلا عن عوائد الموارد الإنتاجية الأخرى المستخدمة في العمليات الإنتاجية، وهذا الفرق بين ما يدفع فعلا للموارد المستخدمة وقيمة نتاجها الفعلي، هو ما أطلق عليه ماركس"فائض القيمة "وتذهب هذه العوائد إلى الرأسماليين.

بناءا على كل ما سبق يرى الماركسيون أن هدفهم هو القضاء على المجتمع الاستغلالي الذي نهب حق الآخرين وكون على حسابهم ثرواته، وعليه فإن الماركسية ترمي إلى إسعاف الطبقة الكادحة البائسة وسحق الطبقة الرأسمالية الثرية، وإنشاء مجتمع يسوده العدل والمساواة في الحياة الاقتصادية إذ لا يسمح لفرد أن يهيمن على مال أو ثراء لا يتوفر لجميع المواطنين.

رابعا – نظرة الفكر الإسلامي للفقر:جاء الدين الإسلامي الحنيف شاملا لجميع نواحي الحياة – سواء كانت المادية أو الروحية –فهو إطار اجتماعي شامل لجميع جوانب الحياة الإنسانية بجميع أبعادها، وقد اهتم القرآن الكريم بمشكلة الفقر اهتمام كبيرا ووضعها ضمن سلم أولوياته، وفي هذا يقول الله عز وجل في القرآن الكريم ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيم حَكِيم ﴾ [الآية 60 من سورة التوبة].

يتضح من خلال الآية الكريمة، أن هناك عدة فئات تستفيد من الصدقات، ولكن الله تعالى اهتم بالفقراء وجعلهم أول المستفيدين من هذه الصدقات، وذلك ليبين للناس ضرورة التخلص من الفقر، لذلك جعل الله تعالى الفقراء من أحق الناس بأموال الصدقات كما ورد في الآية 273 من سورة البقرة ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾، وقوله أيضا في الآية الكريمة 8 من سورة الحشر ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ ﴾.

يحث القرآن الكريم المسلمين على العدالة في توزيع موارد الدولة وعدم تركزها بأيدي الأغنياء[1]، وفي هذا يقول تعالى في الآية 7 من سورة الحشر ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ .

ليس في الإشارة إلى مصاعب الفقر آية قرآنية واحدة، ولا حديث واحد يصح عن رسول الله صلى الله عليه

[1] عبد الله صادق أمين حسن ، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حالة علمية (محافظة جنين)، مذكرة ماجستير،غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح ، نابلس، 2005 ، ص 29

وسلم، والأحاديث الواردة في مدح الزهد في الدنيا – لا تعني مدح الفقر –فإن الزهد يقتضي ملك شيء يزهد فيه، فالزاهد حقا من ملك الدنيا فجعلها في يده، ولم يجعلها في قلبه، والإسلام يجعل الغنى نعمة يمتن الله بها ويطالب بشكرها ويجعل الفقر مشكلة يستعاذ منها ويضع مختلف الوسائل لعلاجها، وقد امتن الله على رسوله بالغني [1] فقال في الآية 8 من سورة الضحى ﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ﴾.

إذا تتبعنا السنة النبوية الصحيحة؛ نجد أنها تقف من الفقر نفس موقف القرآن الكريم، حيث تحث السنة النبوية الشريفة على العدل في توزيع الثروات والموارد بين الأفراد، حيث أن النبي صلى الله عليه و سلم قال لمعاذ [2] حين بعثه: " خذها من أغنيائهم، و ردها على فقرائهم " (حديث صحيح مخرج في الأرواء رقم 855) .

دعا القرآن والسنة إلى التعوذ من الفقر، فعن أنس بن مالك، قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه :" اللهم أني أعوذ بك من العجز والكسل، والجبن والبخل، وأعوذ بك من الفقر والكفر والفسوق، وأعوذ بك من الصمم والبكم والجنون وسيء الأسقام " (أخرجه ابن حبان والحاكم وصححه واللفظ له).

من مواقف الصحابة :يقول علي بن أبي طالب — كرم الله وجهه –عن الفقر بأنه : " الموت الأكبر"، وقال لابنه: " يا بني إني أخاف عليك الفقر فاستعذ بالله منه، فإن الفقر منفقة للدين، مدهشة للعقل، واعية للمقت "ويقول: " لو كان الفقر رجلا لقتلته " .

ترجع مشكلة الفقر في الاقتصاد الإسلامي إلى:

- القصور في استغلال الموارد الطبيعية وليس في قلة هذه الموارد كما يقول الله تعالى في الآية 34 من سورة إبراهيم ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾.
- أثار الأغنياء وسوء توزيع لا الملكية الخاصة، وهو ما عبرت عنه الآية47 من سورة يس ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آَمَنُوا أَنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾.

مشكلة الفقر في الاقتصاد الإسلامي هي مشكلة الإنسان نفسه، وفساد نظامه الاقتصادي –سواء أكان ضعف الإنتاج أم سوء التوزيع –وقد رتب الإسلام على ذلك أن ينمي المجتمع مع حدوث عدالة في التوزيع وأن أحدها لا يغني عن الآخر، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار واستغلال لا يسلم به، كما أن عدالة التوزيع دون إنتاج هو توزيع الفقر والبؤس وهذا ما يرفضه الإسلام.

الفرع الثاني : أساليب مكافحة الفقر

اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، وقد تم تضمينه في أهداف الألفية للتنمية الصادرة عن البنك الدولي، لكن تبقى مشكلة الحد أو التخفيض من الفقر من القضايا الاقتصادية الكلية، التي تدخل في واجبات الدولة المعاصرة، لذلك يجب على الدولة أن تقوم بوضع السياسات الكلية المناسبة، ومن خلال أحسن أدوات السياسات الكلية وأكثرها فعالية.

[1] يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1985 ، ص13

[2] محمد ناصر الدين الألباني، تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، المكتب الإسلامي للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1983 ، ص8

أولا – السياسة الاقتصادية الكلية والفقر : تؤثر السياسات التي تتبعها الحكومات على الفقر بطرق مباشرة، وأخرى غير مباشرة، وتتمثل مجمل هذه السياسات في التالي:[1]

أ – السياسات المؤثرة في النمو الاقتصادي والطلب على اليد العاملة: المعترف به عموما أن النمو الاقتصادي هو أولى الضروريات اللازمة لتخفيف حدّ ة الفقر، فالاقتصاديات التي تنمو بسرعة تكون فرصتها في التغلب على الفقر أكبر، من فرصة البلدان التي ينخفض فيها الدخل السنوي، والأمثلة على البلدان التي نجحت في تخفيف حدة الفقر تشير إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وحدة الفقر ، كما أن النمو الاقتصادي سيتيح فرصا حقيقية للشرائح الفقيرة في المجتمع، ولا سيما في الوسط الريفي، وذلك بتشجيع النشاطات الاقتصادية ذات القدرة العالية على خلق فرص العمل.

ب – سياسات الإنفاق الحكومي:في غياب شبكات الضمان الاجتماعي، وترتيبات الضمان ضد البطالة فسيكون لسياسة تخفيض العمالة و التخفيض الحاد في التحويلات النقدية والعينية من الحكومة للأفراد، وإلغاء الدعم على السلع والخدمات كلها تؤدي إلى زيادة الارتفاع في عدد الفقراء أو زيادة حدة الفقر، وبالتالي يجب على الدولة أن تضع سياسات مالية تعمل على خفض العجز في الموازنة العامة، بحيث ينعكس نجاح هذه السياسات في كبح التضخم بشكل ايجابي على الفقراء .

ج – سياسات إصلاح النظام التعليمي والتدريبي:إن عصر الثورة المعرفية المعلوماتية، واقتصاد السوق، واقتصاد المعلومات، بشكل عام يحتاج لمستويات تعليمية راقية ذات مهارات عالية، وإنتاجية مرتفعة، بما يؤمن احتياجات سوق العمل، ويعتبر التدريب والتأهيل طريقة ناجحة للقضاء على البطالة وسبيلا لمواجهة الفقر، وزيادة قدرة الفقراء على رفع مستوى معيشتهم، فدراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعد حرمان الفقراء من الأصول الإنتاجية ومنها التعليم، والمهارات، أحد الأسباب الرئيسية للفقر .

د – سياسات التشغيل:لقد أثبتت النتائج أن زيادة نسبة العاملين بقطاع الدولة بحوالي عشر نقاط مئوية، يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض في معامل جيني [*] بحوالي 21 نقطة مئوية، وبالتالي انخفاض الفقر.

هـ – سياسات الاستثمار في رأس المال البشري:هنا نجد أن تحسين مستوى التعليم والصحة، هو استثمار فعال يتيح للفقراء فرصا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي، وتحسين الدخول.

و – تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي :فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، حيث أن هيكلة المصارف العامة واختيار سياسات فعالة في مجال التضخم، واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري، كلها سياسات تؤدى إلى التقليل من حدوث الفقر.

---

[1] حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014 ، مرجع سابق ، ص ص40-44

[*] من فوائد معامل جيني أنه يمكن استخدامه للمقارنة بين توزيع الدخل على مختلف قطاعات الأفراد، ويتم توظيفه للإشارة إلى كيفية– تغيير الدخل في دولة خلال فترة من الزمن، بحيث يمكن تحديد إذا ما كانت عدم المساواة في زيادة أو نقصان .أما سلبياته كمقياس لعدم المساواة فتتمثل في إغفاله للهوية فهو لا يهتم من هم أصحاب الدخول الكبرى، وأصحاب الدخول الصغرى .بالإضافة أنه لا يعتمد على مقياس اقتصادي معين، فمعامل جيني لا يأخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد، ولا كيفية قياس الاقتصاد، ولا يدخل فيه تمييز بين دولة غنية ودولة فقيرة.إن قياس معامل جيني لدولة كبيرة ومتشعبة ومتباينة جغرافيا، ينجم عنه نتيجة أكبر من قيمة المعامل لكل من مناطقها على حدة .كما أن هناك اعتقاد بان معامل جيني أكثر حساسية لدخل الطبقة المتوسطة، عن طبقات الفقر المدقعة. (للمزيد انظر سمير شيبان ، محاولة اقتراح نموذج قياسي لإشكالية الفقر الحضري والريفي لولاية سطيف (1990 – 2010) ، مرجع سابق ، ص 24

ح – سياسات خفض حجم التوزيع في المستويات العليا من الدخل، من خلال الضرائب على الدخل،والثروة التصاعدية :تعتبر الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة، من الوسائل الهادفة إلى تقليل النسبة لذوي الدخول العالية من الدخل القومي لذلك لا بد من الاهتمام الكبير بتطوير الجهاز الضريبي، ودعمه بالكفاءات العالية، والأجهزة المتطورة لغرض القيام بمهامه الكبيرة في هذا المجال.

خ – سياسات زيادة الدخل الشخصي للمستويات المنخفضة من الدخل:حيث أن زيادة الدخل الشخصي لمستويات الدخل المنخفضة يكون من خلال المدفوعات التحويلية، ودعم السلع والخدمات العامة، وكذلك تنفيذ المشروعات الخدمية الضرورية في المناطق الريفية.

ز – سياسات التمويل الصغير :أكدت معظم الدراسات أن القروض الصغيرة لها مجموعة كبيرة من الآثار الايجابية على الأسر التي تتلقاها، بحيث يسمح التمويل الصغير للأسر الفقيرة بالتحول من العيش يوما بيوم، إلى التخطيط المستقبلي، والاستفادة من تغذية أفضل، وتحسين الظروف المعيشية لهذه الأسر، ورفع المستوى الصحي والتعليمي لأطفالهم .

ثانيا – السياسات الاجتماعية للقضاء على الفقر : تتمحور معظم السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر حول تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي لحماية الفقراء، من الصدمات الخارجية والداخلية، وتشمل هذه البرامج على:[1]

أ – شبكات الضمان الاجتماعي :إن تأسيس شبكات للضمان الاجتماعي بطريقة منهجية، وكجزء من خطة تنموية بعيدة المدى، يمثل السبيل الأنجع لحماية الفقراء، حيث توفر هذه الشبكات آلية لتأمين الفقراء، ضد انهيار دخولهم، وتشجيعهم للقيام بمبادرات تتسم بالمخاطر المنخفضة والعوائد المرتفعة، هذا ما يرفع من إنتاجيتهم.

وحتى تحقق شبكات الضمان الاجتماعي هدفها المنشود يجب أن تتسم بمجموعة من المبادئ هي:

- أن تتجاوب بطريقة مرنة لاحتياجات الفقراء.
- أن تكون ذات كفاءة مقارنة بالبرامج الاجتماعية الأخرى.
- أن تتجنب هذه الشبكات توفير الحوافز السلبية، كتلك التي تشجع على عدم البحث عن وظائف، والركون إلى الاستفادة من تعويضات البطالة.

ب – برامج التحويلات النقدية والعينية :تهدف هذه البرامج إلى تغطية غير القادرين على العمل، ضد المخاطر طويلة المدى والمرتبطة بفقدان مصادر الدخول، وتمثل التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم على نظام المنح الدراسية للأسر الفقيرة، وعلى أنظمة التموين وبتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة، وعلى آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في وقت الأزمات.

ج – برامج الأشغال العامة :يمكن تصميم هذه البرامج استنادا على المبادئ التالية :

– توفير فرص العمل في مشاريع البنيات الأساسية التي تمولها الحكومة.

[1] حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014 ، مرجع سابق ،ص ص 45- 46

– أن تقوم الحكومة بمقابلة تكاليف الأجور لكل المشاريع، وأن تقوم بمقابلة التكاليف الأخرى في بعض المناطق الفقيرة.

– أن يكون العمل في مثل هذه المشاريع متوفرا بطريقة مستمرة، على أن تتوسع فرص العمل خلال الأزمات بطريقة تلقائية .

– أن يتم اختيار مشاريع البنيات الأساسية بواسطة المجتمعات المحلية.

– ينبغي أن تهدف كل المشاريع العامة إلى تمكين كل الراغبين في العمل من الحصول على وظائف.

ثالثا – الوسائل السياسية لمكافحة الفقر : تتمثل الوسائل السياسية في تمكين الفقراء من أسباب القوة، وذلك عن طريق زيادة قدرة الفقراء على التأثير في المؤسسات الحكومية التي تمس حياتهم، وذلك عن طريق: [1]

أ- إزالة الحواجز القانونية والسياسية، والإدارية :حيث يمكن للدولة أن توفر الخدمات للفقراء، على نحو أكثر فعالية للجميع خاصة الفقراء من خلال :

- الحد من الفساد، واستخدام سلطة الدولة لتوجيه الموارد إلى الأعمال التي تفيد الفقراء، ويتم ذلك بتبسيط الإجراءات وجعلها شفافة للعملاء، وتعزيز الاتصال بين الموظفين المدنين والمتعاملين معهم.
- جعل الأنظمة القانونية سندا للإنصاف والعدالة.
- احترام الأنظمة السياسية للقانون، وكذا تشجيع مشاركة الفقراء في العمليات السياسية، وكذا استقلال القضاء للحفاظ على حكم القانون.
- جعل اللامركزية في خدمة الفقراء : حيث أن تحقيق لامركزية السلطات والموارد على مستوي المجالس البلدية الفرعية يتطلب جهودا خاصة، لكن المنافع تكون كبيرة.

رابعا – دور الإسلام في معالجة الفقر(الزكاة) :تعتبر الزكاة موردا أساسيا من الموارد المالية في الدولة الإسلامية، وهذا يخرجها عن أن تكون عبادة محضة فهي جزء من النظام المالي، والاقتصادي في الإسلام، حيث تعتبر المؤسسة الأولى للضمان الاجتماعي في الإسلام، وتصرف لخدمة الأهداف الإنسانية وذلك لقوله تعالى ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (سورة التوبة الآية 103)، كما أننا نلمس الخطاب للجماعة في تنظيم الصدقات، والزكاة وأفعال الخير كلها في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ ﴾ (سورة الفجر الآية 18) ، وهي توجيه إلهي إلى التكافل الجماعي على أفعال الخير، لأنها تؤدى إلى النفع واستدامة الخير.

[1] حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014 ، مرجع سابق ، ص ص 47- 48.

المبحث الثاني : واقع ظاهرة الفقر في الجزائر

الجزائر بلد يبلغ عدد سكانه 39,7 مليون نسمة ، بلغ المعدل الرسمي للفقر فيه 5,5 % في عام 2011 ،والتي تعتبر أحدث بيانات متاحة . إن معدل الفقر المدقع بين مجموع السكان في الجزائر كان أقل من ذلك، إذ بلغ 0,5 % ومع ذلك فإن نحو 10% من سكان الجزائر – أو قرابة أربعة ملايين نسمة – يعتبرون مُعرضين لخطر السقوط مرة أخرى في براثن الفقر إذا اشتدت عليهم الظروف [1].

المطلب الأول :تشخيص الفقر في الجزائر

إن السياسة الاستعمارية التي كانت في الجزائر قد أضعفت الوضع الاجتماعي التقليدي .و زادته سوء بطمس حقيقة أن المجتمع الجزائري هو مجتمع عربي مسلم [2].

الفرع الأول: تعريف الفقر في الجزائر

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفقر " كونه حالة أفراد أو جماعة أفراد، تعرف نقصا في الموارد المتوفرة، وتدنيا في المكانة الاجتماعية، وإقصاء من نمط الحياة ماديا وثقافيا " .

وعرف الفقر في الندوة الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000، على أنه عدم الاكتفاء في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، بالإضافة إلى عدم كفاية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية (السكن، التعليم، الصحة، الملبس)، على أن يكون الإشباع بصفة متوسطة على الأقل خاصة عندما يتعلق الأمر بحد الفقر الأعلى، بالإضافة إلى تغطيته للجانب المادي، فإنه يرتبط ببعض الجوانب غير المادية[3].

أولا– جذور الفقر في الجزائر:تعود جذور الفقر في الجزائر إلى فترة الاستعمار الفرنسي، حيث مست من65% إلى 75% من مجموع الشعب الجزائري آنذاك . ومع بداية عشرية التسعينات عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية و تقشفية أدت إلى تفاقم ظاهرة الفقر لتصل إلى نسبة 22 % عام 1995، مع تفشي ظاهرة الإرهاب التي مست بدرجة كبيرة المناطق الريفية، مما أدى إلى نزوح كبير نحو المدن، هذا بالإضافة إلى تسريح شريحة كبيرة من العمال بدعوى الخوصصة، ومن ثم اللحاق بالركب العالمي .فغداة الخمسينات كانت نسبة الفرنسيين في الجزائر حوالي المليون يتحكمون في الأراضي الخصبة و الأملاك، مما عكس التوزيع غير العادل للثروات الناتجة عن قطاعي الصناعة والفلاحة، حيث كان معدل إنتاجية هذين القطاعين يتراوح من 1 % إلى 9 % .

فالمعمرون الفرنسيون كانوا يمثلون 1 %من النسبة الإجمالية للسكان بدخل يتراوح 60% من الدخل الإجمالي، بينما كانت نسبة الجزائريين الذين يعيشون تحت وطأة الفقر حوالي65 % إلى 75% من إجمالي السكان .إن النظام الاستعماري حرم الشعب الجزائري من ثرواته وهويته وكذا حقوقه . ومع زيادة النمو الديموغرافي .

---

[1] البنك الدولي ، انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة . متاح في :
http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but- inequality-persists تاريخ الزيارة : 2017/02/23

[2] بن زاير مبارك، بلقايد ثورية ، ظاهرة الفقر في الدول العربية_ المظاهر، الأسباب، و سبل العلاج– (حالة الجزائر)، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08–09ديسمبر 2014 ، ص 421

[3] حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005– 2014 ، مرجع سابق ، مرجع سابق، ص ص 134– 135

فمن 1,4% سنة 1914 وصلت إلى85,2 % سنة 1954 . هذه الزيادة السكانية تزامنت مع ركود الإنتاج مما أدى إلى اشتداد حدة الفقر . ومن ثم ارتفاع نسبة البطالة التي ارتفعت من نصف مليون سنة 1955 لتصل 850 ألف في نفس السنة هذه الوضعية الكارثية أدت إلى ظهور موجات النزوح الريفي إلى المدن الكبرى من جهة والهجرة إلى فرنسا من جهة أخرى .

ثالثا :أسباب الفقر في الجزائر : تعود أسباب الفقر في الجزائر إلى[1]

1- تفاقم البطالة :تعتبر البطالة إحدى أهم أسباب الفقر، فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد على المال أو الدخل اللازم لمعيشتهم، وهذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان و العجز عن توفير المتطلبات الأساسية ،حيث انتقلت من 6,12% سنة 1988 إلى 20,7% سنة 1991 و إلى 24,3% في 1993 ثم إلى 28,6% سنة 1997 و % 25سنة 2000، و هذا ناتج عن غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء من ذات المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب الطرد المكثف للعاملين وتشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة بسبب إعادة الهيكلة أو حل المؤسسات خلال الفترة (1994-30 جوان1998) يزيد عن 360 ألف عامل .

2-النزاعات الداخلية و الخارجية :قد ساهم الصراع السياسي و النزاع الداخلي المسلح في الجزائر القائم منذ سنة 1992 بتعميق الفقر وانتشاره في أوساط فئات عريضة من السكان ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية :

-ساهم الصراع و التدهور الأمني في إحجام المستثمر المحلي و الأجنبي عن الإقبال على الاستثمار في الجزائر بصورة عامة و الإنتاج بصورة خاصة عدا المحروقات.

-سخرت السلطة الجزائرية كل إمكانياتها و جهودها لمختلف أسلاك الأمن لمقاومة الجماعات المسلحة.

-أدى تدهور الوضع الأمني إلى الهجرة نحو الخارج.

-قامت الجماعات المسلحة بتخريب العديد من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية العامة منها و الخاصة مما أدى إلى فقدان العديد من المواطنين لمصادر رزقهم.

-أدى النزاع المسلح إلى موت أكثر من 100.000 شخص و قدرهم آخرون بـ 150.000 ونتج عن ذلك فقدان مصادر الرزق للآلاف من الأسر بسبب موت المعيل.

3- برامج التصحيح الهيكلي :يتمثل في الإصلاحات الذاتية الاقتصادية التي مرت بمرحلتين هما :مرحلة إعادة الهيكلة و مرحلة استقلالية المؤسسة العمومية. و الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من قبل المؤسسات الدولية.إذ واصلت الجزائر مسعاها في حركة إصلاح الاقتصاد الوطني وتعتبر برامج التعديل الهيكلي واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر و ازدياده و أدى ذلك إلى انخفاض مستوى التعليم و زيادة على حل المؤسسات وتسريح العمال و تفشي البطالة و بالتالي زيادة معدلاتها.

[1] بن زاير مبارك، بلقايد ثورية ، مرجع سابق، ص 422

4- الصدمات الخارجية :تعرضت الجزائر منذ أوائل عقد الثمانينات إلى مجموعة من الصدمات أثرت على الناتج الوطني وعقدت أوضاع ميزان المدفوعات، و من هذه العوامل:

-ارتفاع أسعار الفوائد الحقيقة للديون مما زاد من تكلفة خدمة الديون الخارجية.

-تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية و سجلت أسعار البترول انخفاض أدى إلى انخفاض مداخيل الصادرات الجزائرية من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى حوالي 7 مليار دولار سنة 1986 .

-اشتداد الحماية في الدول الصناعية و ركود النمو الإقتصادي و ضعف نمو التجارة الدولية.

5- ضعف و تراجع المعدلات الإقتصادية :أخد الاقتصاد الجزائري يكشف عند الثمانينات عن علامات بارزة من التعب و العبء .ويظهر ذلك جليا من خلال ضعف و تراجع معدل نمو الإقتصادي خاصة في الفترة (1985 - 1995) البطالة و تدهور مستويات المعيشة للمواطنين خاصة الفئة الدنيا و يعود ذلك إلى الاختلافات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري .و قد أفرزت سياسات تقيد الأسعار و العمل بأسعار صرف مغال فيها للعملة الوطنية تشوهات واسعة في هيكل الأسعار و الحوافز .مما أضعف من كفاءة تخصيص الموارد و الإهمال النسبي لآلية السوق في تحديد قرارات الاستثمار و الإنتاج أدى إلى زيادة المؤسسات الإقتصادية العامة الخاسرة التي شكلت عبء على ميزانية الدول [1].

الفرع الثاني : قياس خطوط ومؤشرات الفقر في الجزائر

أولا – تقديرات خطوط الفقر في الجزائر:تم تقدير العديد من خطوط الفقر في الجزار تتمثل في الآتي[2]

أ- تقديرات خط الفقر المطلق :استنادا إلى مفهوم خط الفقر المطلق فقد قدر خط الفقر المطلق في الجزائر عام1988 بـ2791 دج ، حيث قدر في الحضر بـ2791 دج، أما في الريف فقد قدر بـ2809 دج، وعند تقديره سنة 1995 وجد أنه يقدر بـ14.827 دج بينما وصل حد الفقر المطلق سنة 2000 بـ 19.794دج، هذا الارتفاع في خط الفقر المطلق راجع إلى ارتفاع الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك لسد الحاجات الأساسية، أي ارتفاع تكاليف السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الأساسية، من مواد استهلاكية وملبس، وذلك راجع لارتفاع أسعار السلع الدولية، ويرجع كذلك لاستمرار التدهور في القدرة الشرائية للدينار الجزائري.

ب- خط الفقر الغذائي " الفقر المدقع " :يأخذ هذا الخط كمرجع سلة من المواد الغذائية التي تسمح للفرد باستهلاك حوالي 2160 حريره يوميا، والقيمة النقدية لهذه العتبة قدرت عام 1988 بـ 2172 دج للشخص بحيث قدرت بـ2165 دج في الريف و2181 دج في الحضر، ووصلت هذه العتبة سنة 1995 إلى 10.943 دج للشخص، حيث بلغت في الريف 10.898 دج للشخص وفي الحضر 10.991 دج للشخص، ووصلت هذه العتبة سنة 2000 بـ13.905 دج للشخص، حيث بلغت في الحضر بـ 13.946 دج للشخص، وفي الريف بـ 13.849 دج . وقد بلغت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة بـ 5.7 سنة 1998 ووصلت إلى 3.1 %سنة 2000، وانخفضت إلى 2.7 %سنة 2005 ، هذا الانخفاض في حد الفقر المدقع راجع إلى ارتفاع عدد الأسر

[1] بن زاير مبارك، بلقايد ثورية ، مرجع سابق، ص 422

[2] حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014 ، مرجع سابق ، مرجع سابق، ص ص 144- 147

التي بواسطة دخلها تمكنت من إشباع الحاجات الغذائية، من خلال رفعها لعدد السعرات الحرارية التي تمكنها من البقاء على قيد الحياة.

ج- خط فقر الحد الأدنى "خط الفقر العام " :يستنتج هذا الخط من عتبة الفقر الغذائي مضافا إليها معامل الميزانية المناسب للنفقات الدنيا غير الغذائية، والأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة يطلق عليهم مصطلح فقراء جدا، هذه العتبة قدرت بـــ2791 دج للشخص سنة 1988 ، حيث قدرت في الريف بـــ 2809 دج وفي الحضر بـــ 0660 دج، وارتفعت سنة 1995 بـــ 14.706 دج، وقدرت نسبة الأشخاص الواقعين تحت هذه العتبة بـــ8.1 % من المجتمع سنة 1988ونسبة 14 % من المجتمع سنة 1995 ، وانخفضت النسبة سنة 2000 إلى 12.1%من المجتمع .ووصلت النسبة إلى 5.7 % سنة 2005 هذا الانخفاض في خط فقر الحد الأدنى راجع لتحسن بعض الظروف المعيشية للأسر الجزائرية .

د -خط الفقر الأعلى : يأخذ هذا الخط النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع من الحالة السابقة، قدر هذا الخط سنة 1988بـــ 3215 دج لشخص، حيث بلغ في الحضر 2181 دج للشخص وفي الريف قدر بـــ 3265 دج للشخص، بينما قدرت هذه العتبة سنة 1995 بـــ 18.191 دج للشخص حيث قدر في الريف بـــ 10.895 دج لشخص و10.991 دج للشخص في الحضر، وكانت نسبة الفقراء تحت هذه العتبة سنة 1988 تقدر ب 12 %من المجتمع، وارتفعت إلى 22.6% من المجتمع سنة 1995 والى 30% سنة 2000 .هذا الارتفاع راجع لأن عدد الأسر الفقيرة ارتفعت تكاليف استهلاكها ليس فقط لسد الحاجات الأساسية الغذائية، وإنما لإشباع الحاجات الأساسية غير الغذائية [1].

هـ - خط الفقر الدولي [2]:تعتمد الجزائر على خط الفقر الدولي وهو 1 دولار في اليوم، حيث تسعى إلى تحقيق الهدف . الأول من أهداف الألفية الجديدة بحلول عام 2015 ولا يفوتنا أن نذكر هنا أنه وكما أن هناك خطوطا للفقر قامت على أساس المقارنات الوطنية، هناك خطوط للفقر لأغراض المقارنات الدولية، حيث نجد أن هناك خطا للفقر بمبلغ دولار واحد يوميا، وهناك بمبلغ1.25 دولار يوميا للشخص الواحد يستخدمه البنك الدولي للمقارنة الدولية ، ويستند هذا الخط إلى الاستهلاك عند الكفاف، وهناك خط بمبلغ 2 دولار يوميا، ولاستبعاد أثر سعر صرف العملة المحلية من أسعار السلع والخدمات، يتم تعديل هذا الخط باستخدام مماثلات القوة الشرائية لوحدة العملة في الدولة ، حيث قدرت نسبة السكان في الجزائر التي تعيش تحت خط أقل من 1.25 دولار يوميا ب 3.8 % سنة 1981، و ذلك راجع إلى سياسة الرخاء والعيش الأفضل المنادى به في مطلع الثمانينات، وارتفعت النسبة عام 1990 إلى 6.2 %، وذلك راجع إلى الآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 على مختلف القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي بنسب كبيرة، إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا إلى4.3 % سنة 2005، وذلك راجع لتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، بفضل البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول.

[1] حاجي فطيمة حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014 ، مرجع سابق ، مرجع سابق، ص 145

[2] حاجي فطيمة، مرجع سابق ، ص 146

وانخفضت هذه النسبة إلى 3.1 % لتحقيق هدف الألفية سنة 2015، إذا ما حققت البرامج التنموية أهدافها المرجوة، مع استمرار ارتفاع أسعار البترول .

المطلب الثاني : السياسات والبرامج المتبعة لمكافحة مشكلة الفقر

لقد انتهجت الجزائر سياسات متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وتشمل سياسات واستراتيجيات الإقلال من الفقر كل من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية .

الفرع الأول : السياسات الاقتصادية لمكافحة الفقر في الجزائر

يعد تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ومكافحة الفقر من بين أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية الحالية في الجزائر، كسياسة تنمية المناطق الريفية والفلاحية، وسياسات التشغيل، الإجراءات السكنية، التكوين المهني، وكذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014، وسنكتفي بالبرنامج الخماسي للفترة 2010- 2014 ، الذي اعتبر استكمالا لبرنامج التكميلي لدعم النمو، كما تم تبني مشاريع جديدة الهدف النهائي لها هو تحسين مستوى المعيشة.

أولا- حجم البرنامج الخماسي للفترة 2010- 2014 :إن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 يمثل تصورا للنفقات بمبلغ 21.214 مليار دج، ما يعادل 286 مليار دولار) ويشمل على:

- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج (130مليار دولار) .
- برنامجا جديدا بمبلغ 11.534مليار أي (155مليار دولار) .

ولقد كانت أسباب استكمال (البرنامج الجاري)تتمثل في التالي :

- أي برنامج عمومي للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية " البرنامج الجاري"، وكان برنامج 2005 - 2009 في حد ذاته يتضمن 1216 مليار دينار من البرنامج الجاري إلى نهاية سنة 2004
- البرنامج الجاري يعد دوما ضروريا قصد تفادي " سنوات بيضاء "في الاستجابة لتطلعات السكان (مدارس، مساكن، التزود بالغاز والكهرباء)، وقد بقي في 31 ديسمبر 2009 أزيد من 500000 سكنا ممولا من الدولة أو بمساعدتها قيد الدراسة، أو على مستوى ورشات الانجاز.
- التوسعات الجوهرية والكبيرة في البرنامج 2005-2009حيث تضمنت ما يلي :
  - ✓ برنامجا تكميليا خالصا لفائدة ولايات الجنوب بمبلغ 377 مليار دج.
  - ✓ برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش بمبلغ800 مليار دج.
  - ✓ حوالي 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيادات العمل في16 ولاية خلال السنوات 2005-2008 .
  - ✓ احتساب عمليات تسليم هامة لتجهيزات تم القيام بها خلال سنوات سابقة.

ثانيا– محتوى البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع :يظهر محتوي البرنامج الخماسي والمبالغ المخصصة لكل قطاع والهدف منها من خلال الجدول التالي :

الجدول (1-1) : محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010–2014 والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852 مليار دج	3000 مدرسة ابتدائيةو1000 متوسطة،850 ثانوية، إقامة 2000 مرفق مابين الإقامات الداخلية ونصف داخلية والمطاعم ، وتكوين 136 ألف معلم عن بعد و78 ألف معلم في الطور الإكمالي	تقليص نسبة شغل لأقسام،وتقريب المدارس أكثر فأكثر من تلاميذ الوسط الريفي
التعليم العالي	868 مليار دج	انجاز وتجهيز 322000 مقعد بيداغوجي ،161500 سرير ،22 مطعم مركزي،ومشاريع في طور الانجاز أي بمجموع طاقة استقبال بـ 600000 مقعد بيداغوجي و360000 سرير و44 مطعما مركزيا ،ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى 50%	تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب ،وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة
البحث العلمي	100 مليار دج	34 برنامج وطنيا للبحث و وضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الانترانت وإنشاء 200 مخبر بحث وإنشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجيا	ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ
الصحة	619 مليار دج	انجاز 172 مستشفى ،45 مركب متخصص في الصحة،377 عيادة متعددة الاختصاصات،1000 قاعة علاج،17 مدرسة للتكوين الشبه طبي،وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين. تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام وأزيد من 7000 طبيب مختص.	تقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق انجاز مؤسسات إستشفائية متخصصة وهياكل جواريه متخصصة.
الشباب و الرياضة	1130 مليار دج	انجاز 20 ملعب لكرة القدم،750 مركب للرياضة الجوارية ،وانجاز فضاءات رياضية أخرى.	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات
الثقافة ،الشؤون الدينية	366 مليار دج	انجاز مساجد و مراكز ثقافية إسلامية ومدارس قرآنية	تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية، وتطويرها
التكوين والتعليم المهني	200 مليار دج	انجاز 160000 منصب تكوين لـ 221 معهد وطني متخصص في التكوين المهني و104 مراكز مهنية للتكوين والتمهين	تكييف التكوين المهني مع حاجيات المجموعات الاقتصادية للاستجابة لمتطلبات النوعية والتنافس النجاعة

المصدر : بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول،2012/07/01 ، ص ص 38-40

أما القطاعات الإقتصادية الأخرى فقد خصص لها البرنامج ما يلي :

الجدول (1-2) البرنامج الخماسي للفترة 2010–2014 والمبالغ المخصصة للقطاعات الاقتصادية

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
السكن	3700 مليار دج	إنجاز 2 مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في الجزء المتبقي.	تحسين ظروف السكن للسكان
قطاع الفلاحة	2000 مليار دج	إنجاز 35 سدا،25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.و الرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ98 % في آفاق سنة 2014، و زيادة حجم مياه الشروب المنتجة.	هذا الدعم المالي الهام للنشاط الفلاحي سيعمل إلى تحسين الأمن الغذائي
قطاع الصيد البحري	308.2 مليار دج	إنجاز 6 موانئ صيد جديدة ،و استحداث 4.557 منصب شغل مباشر و 3.671 منصب شغل غير مباشر.	استحداث مناصب شغل،و كذا تحقيق الأمن الغذائي.
قطاع العدالة	379 مليار دج	إنشاء 110 مجلس قضاء و محاكم و مدارس تكوينية و أزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة.
قطاع تهيئة الإقليم و البيئة	500 مليار دج	إعادة رسكلة النفايات، إنجاز المساحات الخضراء و حماية 1795 مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء و توسيع المساحات المحمية.	الحفاظ على التوازنات البيئية،و النجاعة الإقتصادية و الاستقطاب الإقليمي.
قطاع العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	40 مليار دج	*إنجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين *استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل على مدى الخماسية 400000 عملية توظيف سنوي.	حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة ، و التقليل من نسبة البطالة.
قطاع التجارة	39 مليار دج	تحديث مصالح وسائل المراقبة و تعزيزها و إعادة أكثر من 250 سوقا للجملة و التجزئة.	
قطاع النقل	2816 مليار دج	إنجاز 6561كلم من خطوط السكك الحديدية، و إنجاز خط للسكك الحديدية ذي السرعة العالية "تي جي في" بكل من الجهتين شمال–جنوب و شرق–غرب	فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد.
قطاع الأشغال العمومية	3100 مليار دج	إتمام شبكة الطريق السيار شرق–غرب و استكمال ربطها ب 830كلم من الطرق و ازدواجية الطرق الوطنية على طول 700كلم،و إنجاز مشاريع أخرى.	تعزيز المنشآت الأساسية.
قطاع الطاقة و المناجم	350 مليار دج	توصيل مليون بيت بشبكة الغز الطبيعي و تزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء،و إنشاء ثلاث محطات شمسية.	عقلنه استهلاك الطاقة.
قطاع الصناعة و المؤسسات ص.م. و ترقية الاستثمار	150 مليار دج	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية ،وتوسيع كذلك الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية.و ترقية 200 ألف مؤسسة مدرة لمناصب شغل.	تنويع الإنتاج الصناعي،و جذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الإقتصادي.

المصدر : ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول،2012/07/01 ، ص ص38–40

على العموم يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية، والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار) .
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (حوالي 156 مليار دولار) .
- كما خصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية.

والهدف النهائي من هذا البرنامج هو تخفيض معدلات الفقر وتحقيق الهدف الإنمائي لسنة2015 .

الفرع الثاني: السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر

إلى غاية بداية التسعينات كان تدخل الدولة لصالح الفئات الفقيرة يتمثل في آليات دعم أسعار تشكيلة واسعة من السلع مثل المواد الغذائية، وبعض المرافق العمومية (الماء، النقل، السكن،..الخ)، وقد أعيد النظر في جهاز الدعم المعمم للأسعار بوضع آليات جديدة، تتمثل في منح التعويضات للدعم المباشر، تعويضات مقابل نشاطات ذات منفعة عامة وتتمثل أهمها فيما يلي:[1]

أولا- الشبكة الاجتماعية : تم تأسيس هذه الشبكة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات الاجتماعية المحرومة، حيث تأسست سنة1994 لصالح الأشخاص عديمي الدخل، وهذا الإجراء كان لتعويض إلغاء الدعم الذي كان موجها سابقا للسلع الغذائية الأساسية، شمل برنامج الشبكة الاجتماعية سنة 1992 أربعة أصناف من التعويضات هي:

- تعويض الأجر الواحد الممنوح لكل أجير ذي دخل يساوي أو يقل عن 7000 دج، على أن يكون الزوج عديم الدخل.
- التعويض التكميلي للمعاش الذي يساوي أو يقل مبلغ دخلهم عن 7000 دج/شهريا.
- التعويض التكميلي للمنحة العائلية الموزعة على الأطفال العمال الأجراء بمبلغ 60 دج/شهريا، عن كل طفل.
- التعويض للفئات الاجتماعية دون دخل الموجه لكل الأشخاص البالغين سن 18 وأكثر دون عمل.

و في سنة 1994 تم إدخال تعديلات على التعويضات الثلاث الأولى لتصبح على عاتق المستخدمين، بينما تم استبدال التعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل بنوعين من المساهمات وهما:

المنحة الجزافية للتضامن، وكذا التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، وقد أسندت مهام تسيير الشبكة الاجتماعية لوكالة التنمية الاجتماعية في جانفي 1997 ، والتي أصبحت تسير سبعة برامج أهمها هي:

1- **برنامج المنحة الجزافية للتضامن (AFS)**:خصصت هذه المنحة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة التالية:

[1] حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014 ، مرجع سابق ، ص ص ، 165-172

- أرباب الأسر أو الأشخاص الذين يعيشون وحدهم وليس لهم دخول.
- الأشخاص المعاقين حركيا وغير القادرين على العمل.
- أرباب الأسر أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وليس لهم دخل والذين يزيد سنهم عن 60 سنة.
- النساء المسئولات عن أسرهن واللاتي ليس لديهن دخول مهما كان سنهن.
- العائلات الضعيفة الدخل والتي لديها شخص أو مجموعة أشخاص معوقي يزيد عمرهم عن 18 سنة.
- تراوحت قيمة هذه المنحة من 900 دج في الشهر سنة 1996 إلى 1000 دج سنة 2001 ، ووصلت في مارس 2009 إلى 3000 دج/شهريا، وقدرت العلاوة المضافة لكل شخص متكفل ب 120 دج / شهريا.
- القاصر والمعوقين أو الذين لديهم مرض مزمن ولديهم أكثر من 18 سنة، بالإضافة إلى مالكي بطاقة الإعاقة وليس لديه أية موارد .

2- **برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)**:يدفع هذا التعويض للأشخاص في سن العمل، والذين ليس لديهم دخل مهني مقابل مشاركتهم في أشغال ذات مصلحة عامة في ورشات البلدية، كما تم تحديد مبلغ التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة سنة 2001 بـ 3000 دج، لكل مستفيد بعدما كان يقدر ب 2800 دج للفترة من 1995 إلى 2000، ووصل المبلغ إلى 5000 دج سنة2011 .

3- **برنامج الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة(TUP- HIMO)** : تجسد هذا البرنامج ابتداء من سنة 1997 وهو مسير من قبل وكالة التنمية الاجتماعية، يهدف هذا البرنامج إلى الخلق المكثف للشغل في المناطق المحرومة ويشمل:

- إنجاز ورشات صغيرة الحجم في مجالات الصيانة، وإصلاح الطرقات، التطهير، التهيئة العمرانية، الزراعة، الغابات، الري، صيانة الأملاك العقارية والحضرية.
- يقارب الأجر المخصص لهؤلاء العمال في الورشات الأجر الوطني الأدنى المضمون .
- يكمن المبدأ الأساسي للأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة في التكفل بالأشغال اليدوية البسيطة، التي لا تتطلب لانجازها تكوينا معينا أو خبرة مسبقة، يتم اختيار المشاريع المؤهلة للتمويل من طرف وكالة التنمية الاجتماعية وفقا لمجموعة من الشروط هي :
  - أن تحقق نتائج إيجابية مقابل تكلفة مخفضة.
  - استعمال مكثف لليد العاملة بحيث تمثل التكاليف الأجرية نسبة 60 % من التكلفة الإجمالية.

4- **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL)** : منذ سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة، وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية، ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية، لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية لمدة تراوح من 3 إلى 12 شهرا، إلا أن هذه الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي .

5- **الأشغال الموسمية بمبادرة محلية**:وضع هذا البرنامج في بداية سنة 1999 وهو مصمم كأداة للخلق المكثف لمناصب الشغل، يهدف هذا البرنامج إلى إدماج المهن للشباب البطال بدون مؤهلات، من خلال أشغال مؤقتة تمكنهم من اكتساب تجربة، والحصول على عمل دائم على مستوى بلدية إقامتهم.

6- **برنامج عقود ما قبل التشغيل Contrat de Pré Emploi CPE**: ظهر هذا البرنامج ابتداء من سنة 1998، وهو موجه للشباب طالب العمل والمتخرجين من الجامعات، وكذا التقنيين السامين المتخرجين من المعاهد الوطنية للتكوين الذين تتراوح أعمارهم ما بين19 و 35 سنة، ويهدف إلى تمكين هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل،كما أن هؤلاء الشباب المدمجون في هذا البرنامج يكونون في وضعية ما قبل التشغيل لدى مستخدمي القطاع العمومي والخاص، لفترة أولية مدتها 12 شهرا قابلة للتجديد لفترة 6 أشهر، وابتداء من أفريل2004 أصبح العقد سنة، وقابلة للتجديد لمدة سنة في المناصب الإدارية، و 6 أشهر في القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة .

7- **القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)** : وضع الترتيب الخاص بالقرض المصغر سنة 1997، تم تسييره من قبل وكالة التنمية الاجتماعية لعدة سنوات، وقد أعيد النظر في هذا الترتيب عام 2003 والذي أدى إلى إنشاء هيئة متخصصة، وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تحتوي هذه الوكالة على 10 فروع جهوية، وهي ممثليات على مستوى الولاية (تنسيقيات) وعلى خلايا مرافقة على مستوى الدائرة، ومن أجل تعزيز نشاط الوكالة قامت الدولة بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر، عن طريق المرسومين التنفيذيين 04-16 و 05-02، المؤرخين في 2004/10/22 و2005/01/03 الذي تضمن مايلي :

- تضمن البنوك تعويض 85 % من القروض التي تمنحها للمستفيدين الذين يقدمون مشاريع تتراوح تكلفتها ما بين 100000 دج و 400000 دج.
- يوجه القرض المصغر للأشخاص البالغين من العمر 18 سنة وأكثر والذين هم في حالة بطالة، أو في حالة شغل غير ثابت، أو عديمي الدخل وبشكل خاص للمرأة، والأشخاص الذين يرغبون في خلق شغل خاص بهم، كما يوجه القرض المصغر أيضا للأشخاص الذين لهم دخل صغير، وكذا مداخيل غير ثابتة.

ثانيا – الصندوق الخاص بالتضامن الاجتماعي :أنشئ هذا الصندوق سنة 1993 وهو يشكل ميكانيزما هاما في محاربة الفقر والإقصاء، وهذا بتدخله المتعدد القطاعات، والذي يمكن من إدماج السكان المحرومين في المحيط الاجتماعي، والاقتصادي عن طريق:

- تنمية المناطق المعزولة.
- تحسين الأوضاع المعيشية لسكان المناطق المحرومة، وذلك بالمساهمة في تحسين عملية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية (تمدرس، علاج، ماء صالح للشرب، تطهير) .
- التكفل بالسكان المحرومين كالأشخاص المعوقين، المسنين، النساء المنعزلات، الأطفال في وضعية صعبة، الأشخاص ذوو الأمراض المزمنة، الأشخاص بدون مأوى.

- المساعدات لفائدة الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي عن طريق تمويل مشاريع جمعوية.

وبهذا فإن الصندوق يتدخل في الآتي:

- نشاطات التضامن المدرسي (نقل مدرسي، منح، أدوات مدرسية، وجبات الأطفال المتمدرسين، تجهيز الأقسام المدرسية بمختلف الوسائل المتنقلة، التدفئة...الخ)
- نشاطات تضامنية خلال شهر رمضان كفتح مطاعم لفائدة العائلات المعوزة.
- المساعدة في السكن لفائدة الفئات الاجتماعية المحرومة.
- الربط بشبكات المياه الصالحة لشرب والتطهير والغاز الطبيعي والكهرباء في المناطق الريفية المحرومة والمعزولة .

خلاصة الفصل :

إن معالجة الإطار النظري لظاهرة الفقر من المرتكزات الضرورية أمام كل مهتم بالدراسات والأبحاث في التنمية الاقتصادية والبشرية، نظرا لأهميتها في الاقتصاديات الدولية عامة واقتصاديات الدول النامية خاصة ولما لها من وزن في البرامج التنموية، نظرا لنتائجها وانعكاساتها السلبية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ حيث يتطلب منا الفهم الحقيقي والواضح لهذه الظاهرة للتشخيص الدقيق ومعرفة أسبابها واقتراح الحلول للقضاء أو التخفيف من هذه الظاهرة .

وعليه فقد حاولنا تناول الفقر في هذا الفصل، حيث تطرقنا إلى مفاهيم الفقر ، تعريفه ،خصائصه وأنواعه وأسبابه كما تطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة و أساليب مكافحته، ومن خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى واقع الفقر في الجزائر و تم تشخيصه، بعدها تم التطرق لأهم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر .

الفصل الثاني

إطار عام حول التشغيل في الجزائر

تمهيـــــــد :

لقد باتت سياسة التشغيل في الجزائر منذ عشرية ونصف تشكل الانشغال الأول لدى السلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض، وهو ما يعني ارتفاع مستويات البطالة، خاصة منها البطالة ما بين الشباب من حاملي الشهادات، مع ما يرافق ذلك من آفات وضغوط اجتماعية قد تهدد الاستقرار الاجتماعي، فضلا عما ينتج من البطالة من هدر للطاقات و هروب للكفاءات و تراجع في النمو الاقتصادي .

و على ضوء ما تقدم سنحاول في هذا الفصل استعراض أهم الجوانب النظرية حول سياسيات التشغيل ، فدراسة و تحليل سياسات و برامج التشغيل الجزائرية ، من خلال المبحثين التاليين :

- **المبحث الأول : مدخل نظري حول سياسات التشغيل والبطالة**
- **المبحث الثاني : سياسات التشغيل في الجزائر**

المبحث الأول : مدخل نظري حول سياسات التشغيل والبطالة

لقد ظل التشغيل والبطالة محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها واختلفت الرؤى في ذلك باختلاف المبادئ و العصور .وامتد الاهتمام إلى الخبراء الاقتصاديون وبعض المنظمات الدولية وإلى صُنَّاع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية، في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل، وطرح البدائل الممكنة لمعالجة هذه الإشكالية الكبرى التي باتت تهدد استقرار الكثير من الدول .وتتّفق جل هذه الآراء تقريبا على أن تحسين أوضاع التشغيل مرتبط بالأداء الاقتصادي الايجابي ومدى النمو الذي تحقّقه[1] .

المطلب الأول : ماهيـة سياسات التشغيل

قبل التطرق إلى مفهوم سياسات التشغيل يجب معرفة سوق العمل

الفرع الأول : ماهية سوق العمل

أولا– تعريف سوق العمل: يعرف أنه ذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض الشغل (الآتي من الفئة النشيطة) و الطلب(الآتي من المستخدمين) أين يحدد نظريا حجم الشغل و الأجر التوازني[2]

ويمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية (أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل*) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف .من أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي[3]:

– **غياب المنافسة الكاملة** :يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال .كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.

– **سهولة التمييز بين خدمات العمل** :حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين .أو لأسباب اختلاف سن أو ثقافة. ....

– **تأثر عرض العمل** :وذلك بسلوك العمال وتفضيلا تهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة) .

– **تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي** :وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين:

عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.

---

[1] دحماني محمد أدريوش ، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2012-2013، ص

[2] قنيدرة سمية ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2009–2010 ، ص 14

* خدمة العمل هي السلعة محل التبادل في سوق العمل

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم نظرية اقتصاد العمل ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر ، 1997 ، ص 11 .

تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي. أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.

–سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.

ثانيا – سوق العمل في الفكر الاقتصادي: لقد تعددت مفاهيم و محددات سوق العمل بتعدد و اختلاف مدارس الفكر الاقتصادي و تطورات أفكارها ، لذلك سنركز هنا على نظرة أهم ركائز الفكر الاقتصادي حوله .

أ– سوق العمل عند الكلاسيك:[1] ينطلق التحليل الكلاسيكي لسوق العمل من النقاط الأربع التالية:

– حجم الإنتاج يتحدد عن طريق دالة الإنتاج التي توضح العلاقة بين مستوى التشغيل ومستوى الإنتاج.

– لا يوجد فائض في العرض الكلي أو عجز في الطلب الكلي للسلع والخدمات، حيث كل وحدة طلب تشكل تلقائيا وحدة للعرض.

– تعتبر النقود مجرد وسيلة للتبادل ومقياس للقيمة.[2]

– حرية حركة آلية السوق تؤدي إلى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل بصفة تلقائية ومستمرة، وتدخل الدولة غير ضروري.

وهناك ثلاث فرضيات ضمنية يراها الكلاسيك في سوق العمل نوجزها فيما يلي:

- فرضية تجانس وحدة العمل :يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمرا ضروريا لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة وضرورية لإنجاز عمل معين فيه، ومستوى المهارة والكفاءة يسمح بالتفرقة بين الأجراء.
- حرية حركة عنصر العمل والمفاوضة الحرة لعقود العمل .
- وجود الشفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج والعامل إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل .فيكون كل من طالب العمل وعارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي .

1– عرض العمل: يصدر عرض العمل عن العمال (أو العائلات)، وفي رأي الكلاسيك يرتبط عرض العمل إيجابيا بمعدل الأجر الحقيقي [*] [3].

2– الطلب على العمل: يصدر الطلب على العمل عن المنتجين، وهو يتمثل في كمية ساعات العمل أو عدد العمال الذي يحتاج إليه المنتج في العملية الإنتاجية، وهو يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي مثل ما هو الشأن بالنسبة للعرض[4].

---

[1] شلالي فارس ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 ، ص14

[2] ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ، ص52

[*] معدل الأجر الحقيقي : يعني القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي

[3] شلالي فارس ، مرجع سابق ، ص16

[4] نفس المرجع السابق ، ص17

3-التوازن بين عرض العمل والطلب عليه:يتم التوازن في سوق العمل الكلاسيكي عندما يتساوى عرض العمل والطلب عليه ويتحدد في نفس الوقت الأجر الحقيقي الذي يقابله كل من العمال والمنتجون وتفسره النظرية الكلاسيكية من خلال ما يسمى " قانون ساي " أو " قانون المنافذ" الذي ينص على أن كل عرض من السلع والخدمات يخلق طلبا مقابلا خاصا به .يعتبر هذا القانون مرتكزا للنظرية الكلاسيكية . [1]

ب- سوق العمل عند كينز :[2] لقد أشار كينز إلى أن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض والطلب وذلك لمنع حدوث الدورات الإقتصادية وما يترافق معها من كساد اقتصادي . ويرى كينز أن طلب العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال معناه أن المنتجون يعملون على توظيف حجم معين من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع.

ولقد ذكر أن الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض وأن حجم الاستخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي والميل للاستهلاك ومقدار الاستثمار .

ج- سوق العمل في الفكر الاقتصادي الحديث:من أهم النظريات الحديثة المتعلقة بسوق العمل ما يلي :

1- نظرية البحث عن العمل:ظهرت هذه النظرية في السبعينات، ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت .إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت، تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية:

-التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.

-الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

-هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجر أعلى منه.

2-سوق العمل التعاقدي في الفكر الكينزي الجديد:يرتكز سوق العمل التعاقدي على الاتفاقيات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل .إذ تتحدد على مستوى هذا السوق معدلات الأجر الطويلة الأجل .نميز في سوق العمل التعاقدي نظريتان أساسيتان ركز عليهما التحليل الكينزي الجديد لتفسير ظاهرة الجمود الحقيقي للأجور في سوق العمل وهما: نظرية العقود الضمنية، ونظرية الأجور الكفؤة.

- نظرية العقود الضمنية:تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس أن الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية .معناه أنه ليس من الضروري صياغة هذه الاتفاقات بشكل رسمي ومكتوب .
- نظرية الأجور الكفؤة:تقوم هذه النظرية على أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي من عرض العمال لقوة عملهم،

أي أن أصحاب العمل يقومون بدفع أجور للعمال أعلى من الأجور التوازنية في السوق وذلك بتشجيع العمال لزيادة إنتاجهم مما يزيد من عرض العمال لقوة عملهم، وأسباب رفع الأجور بالنسبة لأصحاب العمل هي:

[1] نفس المرجع السابق، ص19

[2] مدني بن شهرة ، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل ، دار حامد للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص241

- الرغبة في جلب العمال ذي المهارات (الكفاءات) العالية .
- تشجيع العمال على البقاء .
- زيادة إنتاجية العمل، وهذا باعتبار أن الأجر المرتفع يحفز العمال إلى عدم تضييع الوقت وعدم التغيب وبذل جهود كبيرة لزيادة الإنتاج.

الفرع الثاني :ماهية سياسات التشغيل

من أجل ضبط وتنظيم سوق العمل، تعمل الأجهزة الحكومية على وضع سياسات تشغيل، تهدف إلى التقليل من حدة ظاهرة البطالة، وذلك بإشراك كل الفاعلين في سوق العمل، من خلال إطار قانوني ومؤسساتي.

أولا– تعريف سياسات التشغيل:تتكون سياسة التشغيل من كلمتي"سياسة "والتي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية، و"التشغيل "الذي يعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط فكري أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر؛ [1] كما يعني التشغيل تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية ، و من أهم تعريفاته:

أ– تعريف المكتب الدولي للعمل :من خلال الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 عرف التشغيل بأفق واسع ارتكز فيه على مفهوم التنمية الاقتصادية و الاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية، مع إمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات [2].

ب – تعريف منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OCDE) :سياسة التشغيل هي: "مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج ."

ج– تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT) :على أنها ."رؤية و إطار متفق عليه و متناسق يربط جميع التدخلات في جانب الشغل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، و بالتالي فإنه يشير إلى مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد و التي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية و النوعية المحددة للشغل في بلد معين."

إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية، وكذلك ليست سياسة لسوق العمل، و إنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر، أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية فضلا عن سياسة اقتصاد السوق، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل[3].

ومن ثم فيمكننا تعريف سياسة التشغيل على أنها : مجمل الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفذها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل، من أجل تنظيمه وضبط معايير أدائه لتصحيح أي

[1] عمار رواب ، صباح غربي ، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 05 ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر ، 2011، ص68

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر ، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011 ، مجلة الباحث ، العدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، 2012 ، ص 191

[3] مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 164

اختلال يطرأ عليه، وهذا بهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل نموا يتناسق كماً وكيفاً مع مختلف مناطق وقطاعات الاقتصاد الوطني.

ثانيا – أهداف وأنواع سياسة التشغيل:تعد سياسة التشغيل انعكاسا واضحا لإيديولوجية النظام الاقتصادي السائد، بسبب اختلال النظرة لعملية التشغيل، ففي الوقت الذي تعتبر في النظام الرأسمالي مجرد وسيلة لتحقيق غايات أخرى، فإنها تعتبر في النظام الاشتَّراكي هدفا في حد ذاته، مما جعل لسياسات التشغيل أهداف وأنواع مختلفة تستجيب كل منها لمتطلبات التوجه الإيديولوجي للنظام الاقتصادي المعتمد من طرف الدولة.

أ – الأهـداف :تهد ف سياسات التشغيل عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها [1]:

-توفير فرص العمل، وهذه العملية تخضع للتخطيط من أجل تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لليد العاملة؛

-تكوين وإعداد القوى العاملة، أي تنمية مهاراتها وقدراتها، مع تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها؛

-خلق مناصب أكثر إنتاجية، مما يحقق زيادة في مداخيل المجموعات المحرومة ويرفع من مستوى معيشتهم، واستخدام أكفأ لقدرات العمال، بما يضمن زيادة في حجم الناتج الوطني ويرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية للبلد؛

-توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه؛

-استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي؛

-تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة.

ب– الأنــواع :لسياسات التشغيل تقسيمات مختلفة، لكن الشائع منها نوعان وهما[2]:

- سياسة تشجيع عمليات التشغيل(سياسة التشغيل النشطة أو الإيجابية) (Politique Active)

-سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة(سياسة التشغيل السلبية)(Politique Passive)

1– سياسة تشجيع عمليات التشغيل(سياسة التشغيل النشطة أو الإيجابية) : و هي كل الإجراءات و السياسات التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجود، وعلى خلق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل ، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تدخل ضمن حاجة الاقتصاد؛ ووفقا لهذه السياسة فقد أحصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) جملة من الإجراءات أو الفئات التي تندرج ضمنها ، و هي المصالح العمومية للتشغيل، والتكوين المهني، التناوب على الوظائف وتقسيم العمل؛ حوافز العمل؛ التشغيل المحمي وإعادة التأهيل؛ خلق فرص عمل مباشرة؛ إعانات لخلق المؤسسات .

[1] عمار رواب ، صباح غربي ، مرجع سابق ص 70 .

[2] عبد الرزاق جباري ، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014 – 2015 ، ص 43

2- سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النَشِطة(سياسة التشغيل السلبية) :تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، والتخفيف من الآثار التي تولدها إختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية أو محاولة الحد من الفئة النشطة؛ وقد أحصت (OCDE) مختلف الإجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تتمثل في إجراءين هما منح تعويضات البطالة والتقاعد المسبق .

المطلب الثاني :مفاهيم عامة حول البطالة [1]

البطالة كظاهرة في جميع المجتمعات الإنسانية سابقًا و حاضراً و لا يكاد كل مجتمع من المجتمعات يخلَو من مواجهة هذه الظاهرة بشكل أو بأخر ولقد شغلت البطالة حيزا كبيراً في التحليل الاقتصادي . من أجل ذلك ارتأينا في هذا المطلب التطرق لمفهوم البطالة وأهم النظريات المفسرة لها والأكثر شيوعا في الفكر الاقتصادي بهدف التعرف على العوامل و المتغيرات التي تؤدي إلى ظهور البطالة.

الفرع الأول: تعريف البطالة

من أهم تعريفات البطالة ما يلي :

أ- تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعملBIT : تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم مابين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

-بدون عمل :أي الذين لا يعملون مقابل أجر .

-متاح للعمل :أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا .

-يبحث عن العمل : أي اللذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور.

ب-**تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء الجزائري:** يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية:

-أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين (15 سنة و 64 سنة) .

-لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي و نشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

-أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

-أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلا لذلك .

نلاحظ من خلال هذه التعارف أن مجملها تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة يستند إلى إدراج خصائص محددة تعطي صفة الشخص العاطل عن العمل، معتمدين في ذلك على المعايير أو الشروط الذي حددها المكتب الدولي للعمل.

على العموم يمكن إعطاء تعريف شامل ومختصر للبطالة كما يلي:

" البطالة هي توقف الشخص عن العمل أو عدم توفر العمل لشخص قادر عليه وراغب وباحث عنه ".

[1] مدوري عائشة نور الهدى، أماوز ليندى ، مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم اقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 43 ، جامعة سعيدة ، 2014-2015 ص ص 40-47 .

الفرع الثاني: أنواع البطالة

إن التمييز بين أنواع البطالة له أهمية بالغة بحيث تساعد على الكشف علن أسباب وجودها وكذلك تحديد الآليات الكفيلة لمعالجتها، وهناك العديد من أنواع البطالة تبعاً لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي يتواجد فيها، مخلفة بذلك أثار سلبية عديدة اقتصادية منها، اجتماعية وسياسية ، فقد قسم الاقتصاديون البطالة إلى الأنواع الرئيسية التالية :

أ –البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورا ت الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها استناداً إلى انخفاض الطلب الكلي والذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، ومن ثم انخفاض درجة الاستخدام وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش والازدهار، حيث تزداد وتتسع النشاطات الاقتصادية، ويزداد إنتاجها و يزداد الاستخدام ، لهذا تسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة، وهي تظهر عادة في الدول المتقدمة .

قد يتطلب القضاء على هذا النوع من البطالة إتباع سياسات اقتصادية توسعية، متمثلة في السياسات المالية والنقدية لزيادة الطلب الكلي ولتشجيع الاستثمار والصادرات، زيادة الاستهلاك والإنفاق الحكومي وخفض الواردات و الضرائب.

ب –البطالة الاحتكاكية:وهي تمثل نسبة صغيرة من قوة العمل تكون في حالة بطالة بسبب عنصر الزمن الذي يتطلب تحويل الخريجين من المدارس أو الجامعات إلى التوظيف أو فترة انتظار بين ترك وظيفة أو التحاق بأخرى ومثل هذا النوع من البطالة لا ينتج عن قصور في توفير الوظائف والأعمال وقد لا يمثل مشكلة ، إلا أن بعض هؤلائي قد يسجل اسمه من الراغبين في وظيفة فيكون لذلك تأثيره على سوق العمل وينطبق هذا أيضا على هاجري الريف الذين يتركون أنشطتهم الزراعية والخدمية وينتقلون إلى المدن الكبرى والمراكز الحضرية بغية التوصل إلى فرص عمل أكثر ملائمة من وجهة نظرهم ، ولهذا انعكاساته على سوق العمل في المدينة [1].

ج–البطالة الهيكلية :يقصد بالبطالة الهيكلية على أنها" حالة تعطل جزء من القوى العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل وبنية الاقتصاد الوطني عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة ، لهذا تسمى أيضاً بالبطالة البنيوية.

يمكن إرجاع بصفة عامة وجود البطالة الهيكلية إلى العوامل التالية:

–عدم التوافق بين مؤهلات ومهارات العمال مع تزايد فرص العمل المتاحة وهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى فترات طويلة نتيجة لانتقال الصناعات من منطقة إلى أخرى تبعاً لتوفر الشروط المناسبة لها كانخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتجات .

–التطور التكنولوجي في أساليب الإنتاج ومنه استخدام تقنيات إنتاجية ونوعيات جديدة من السلع تحل محل التقنيات القديمة، واستبدال الأيدي العاملة بالآلة، أو نتيجة لاندثار بعض الصناعات واستبدالها بالصناعات

[1] محمد علاء الدين عبد القادر ، البطالة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص4

أخرى مثلما حدث في مناجم الفحم في العالم واستبداله بمصادر أخرى للطاقة كالنفط والطاقة الكهربائية، ونتيجة لهذا التغيير ترتفع البطالة بين العاملين في الصناعات المندثرة.

-أيضا تحدث البطالة نتيجة لعدم التوافق الجغرافي بين المناطق التي يوجد بها فرص عمل وبين المناطق التي لا يوجد بها الأفراد الباحثين عن فرص العمل.

-ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني والتي تنشأ أساساً بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً.

-هناك أيضاً حالات لهذا النوع من البطالة تنشأ نتيجة انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية وما يرافق ذلك أيضاً من تغيرات هيكلية كبيرة في سوق

العمل نتيجة لتسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية وما يشابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية

-التغير في هيكل العمري للسكان وزيادة نسبة صغر السن والإناث في القوة العاملة، يتضح من

ذلك بأن هناك تشابه بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية ويجمعهما عامل مشترك لكونهما ترتبطان بانتقال العمال من عمل إلى آخر، إلا أنهما نظرياً وعملياً يختلفان في الأسباب.

فالبطالة الهيكلية كما أشرنا ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في سوق العمل بينما ترتبط البطالة الاحتكاكية في الغالب بعوامل وتغيرات وقتية في سوق العمل باستثناء ربما التغيرات الطبيعية التي سبق ذكرها.

تختلف البطالة الهيكلية كذلك عن البطالة الاحتكاكية بأنها عادة ما تكون مدتها أطول لأنها تتطلب إعادة تدريب أو تأهيل العمال أو تحتاج إلى انتقالهم بأعداد كبيرة من منطقة إلى أخرى وتوزيعها من القطاعات التي يكون فيها فائض في العمالة إلى القطاعات التي يكون فيها عجز .بشكل عام فإن معالجتها تكون أصعب وتحتاج لمدة طويلة ونتائجها تكون شديدة وحادة على العمال المتأثرين بهذه التغيرات لذا يصبح التدخل الحكومي في معالجتها أمراً طبيعيا .

إن البطالة الاحتكاكية عادة ما تكون قصيرة الأجل، إضافة إلى ذلك فهي مؤقتة نظراً لانشغال الأفراد في البث عن العمل والانتقال من وظيفة إلى أخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى.

تختلف أيضاً البطالة الاحتكاكية عن البطالة الهيكلية في أن العمال في البطالة الاحتكاكية يمتلكون الخبرات المطلوبة لإشغال الوظائف الشاغرة، بينما في حالة البطالة الهيكلية لا تتوفر عادة هذه الخبرات ونفس المواصفات من قبل العاطلين فيواجهون أحد بديلين :إما تغيير مهنهم الاعتيادية أو يستمرون في بطالتهم دون الحصول على وظائف مناسبة لهم، وفي حالتي البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية تقدم برامج تعويضات البطالة حماية جزئية قد تدفع إلى جهد أقل للبحث عن عمل جديد.

د–تصنيفات أخرى للبطالة:إضافة إلى الأنواع السابقة الذكر للبطالة، يستعمل كذلك الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي تصنيفات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها ونذكر أهمها :البطالة الاختيارية، البطالة الإجبارية، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية وبطالة الفقر.

1– البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية :البطالة الاختيارية : هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما يقدم استقالته من العمل الذي كان يعمل به ، إما لعزوفه عن العمل و تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة) أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن . فقرار التعطل هنا اختياري، لم يجبره عليه صاحب العمل .

أما حالة البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري ، أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تصريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري ، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد . وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية.[1]

2– البطالة المقنعة: إن البطالة المقنعة توجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي ، أو حتى أنه قد يترتب – أحيانا – على توظيفهم نقص الناتج الكلي، أي أنهم في حالة عمالة ظاهريا – فقط – بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات، وبالتالي ، إنتاجيتهم الحدية في الحالة الأولى صفرا وسالبة في الحالة الثانية .[2]

تسمى كذلك البطالة المقنعة بالبطالة المستترة لأنها غير ملحوظة ، حيث تختلف في طبيعتها عن الأنواع الأخرى السابقة الذكر، والتي هي ظاهرية في جميعها، في حين البطالة المقنعة هي غير ظاهرة كون أن العامل لا يكون عاطلاً عن العمل، ويعتبر ضمن القوى العاملة ويمارس العمل ظاهرياً، وليست واضحة وصريحة مثل الأنواع الأخرى من البطالة.

ينتشر وجود البطالة المقنعة بشكل واسع في الدول النامية وفي الدول ذات الحجم السكاني الكبير والجهاز الحكومي الضخم، بحيث يستخدم التشغيل هنا لحل مشكلة البطالة في المجتمع، بينما تظهر في الدول المتقدمة خلال أوقات الكساد فقط[3].

3– البطالة الموسمية و بطالة الفقر :المقصود بها البطالة الوقتية، وتحدث بسبب حدث موسمي في صناعات خاصة،

وهذه البطالة تنشأ لتغير الطلب على العمل كنتيجة لتغير آخر، مثل ما يحدث في القطاع الزراعي حيث يتوقف الإنتاج خلال فترات معينة مما يؤدي إلى تسريح العمال في فترات توقف الإنتاج . كما يمس هذا النوع من البطالة

[1] كمال الدين عبد الغني المرسي ، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر– الإسكندرية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 14

[2] علي عبد الوهاب نجأ ، مشكلة البطالة ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 30

[3] مدوري عائشة نور الهدى– أماوز ليندى ، مرجع سابق، ص 46

قطاعات أخرى مثل : السياحة حيث يشتغل العمال في الأوقات التي يتوفر فيها العمل ويتعطلون في الأوقات الأخرى .[1]

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداداً كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها، مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات وهنا تظهر ما يسمى بالبطالة الموسمية، ويمكن تفادي مثل هذا النوع من البطالة بانخراط العاملين أو تدريبهم على أعمال أخرى يمكن مزاولتها بعد الانتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يشتغلون فيها أساساً .يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما يتمثل في أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى.

أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب النقص في التنمية، والغالب في هذه البطالة أن أفرادها يجدون في محيطهم فرصة للعمل الدائم والمستمر، وتسود هذه البطالة في الدول القليلة النمو والتي يسودها الركود وضعف التنمية (والمنهكة اقتصاد اً)كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية ولهذا تسمى هذه الدول" دول الإرسال " والدول الموظفة لهذه العمالة(دول الاستقبال.)

4-البطالة السلوكية :وهي تصف حالة عدم قبول الأفراد بعض الأعمال، حيث يفضلون البقاء عاطلين على أن يعملوا في تلك الأعمال خشية تأثيرها على مكانتهم الاجتماعية .وبذلك تَركت العديد من المهن التي صَنفت ضمن الوظائف الدنيا، كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة

5- البطالة الوافدة :وتظهر في الدول التي يأتونها العديد من أبناء الدول المجاورة لها هرباً من البطالة في بلادهم للعمل في أي وظيفة في هذه الدولة، مما يجعلهم يزاحمون أبناء هذه الدولة على الوظائف المتاحة خاصة وأنهم يقبلون أجورا تقل بكثير عما يمكن أن يقبله العمال المحليون.

الفرع الثالث: أسباب البطالة و أثارها[2]

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول العالم و التي باتت تهدد تماسك و استقرار المجتمعات خاصة في الدول النامية التي تعاني من آثار السلبية للبطالة تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى ثم على الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية التي تصنف ضمن الطاقات العاطلة.

أولا- أسباب البطالة: من أهم أسبابها :

أ-الأسباب الاقتصادية: من أهمها:

-انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية .

-إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية .

-فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف .

- ازدياد الاعتماد على أسلوب كثافة رأس المال على حساب الأيدي العاملة .

[1] ناصر دادي عدون – عبد الرحمن العايب ، البطالة وإشكالية التشغيل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص 53

[2] عبد الرزاق جباري ، مرجع سابق ، ص ص 48-50

- تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية و التي دفعتها إلى سياسات التقشف .
- عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي .

ب–الأسباب الاجتماعية: من أهمها :

- ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول مما يحول دون قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل.
- الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول و التي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلق كم كبير من العاطلين عن العمل.
- تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج مما يؤدي إلى تكدسها داخل الدولة و بالتالي عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها.

ج–الأسباب السياسية: و التي تتمثل فيما يلي :

- تلعب الظروف و الأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات.
- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الأكفاء و يتعطل من هم أقدر و أكف على تولي الوظائف.
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع أخر .
- تباين التوزيع السكاني فأغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال .

ثانيا – أثار البطالة : من أهم آثارها :

أ–الآثار الاقتصادية :تتمثل الآثار الاقتصادية فيما يلي:

- انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.
- ظهور الكساد الاقتصادي للسلع الموجودة في المجتمع لأن الرواج لدى أي مجتمع مرتبط بأن هناك إنتاجا لدى أفراد هو الإنتاج مرتبط بالعمل.
- تكلفة إعالة العاطلين و تختلف هذه التكلفة باختلاف البلدان و اختلاف الإعانات المقدمة للعاطلين عن العمل.
- خسارة الإنفاق على التعليم حيث أن التعليم الذي أنفق على الأشخاص العاطلين عن العمل يصبح إنفاقا غير مجدي أثنا فترة التعطل عن العمل .

ب–الآثار الاجتماعية والنفسية : تتمثل فيما يلي :

- قد تقود البطالة بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم و أسرهم وربما تقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم.
- التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية و التعليم و الإطعام و الإيواء .

- تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثار سيئة على الإناث و الذكور.

وكما أن البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث أن الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات وبقية أفراد الأسرة سبا مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل أهم مكون من مكونات المجتمع العام .

أما الآثار النفسية للبطالة فتتمثل في مشاعر الإحباط لدى العاطلين عن العمل، فهم يعيشون في قلق دائم ولا يشعرون بالأمن وتحقيق الذات ، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بالحزن وخيبة الأمل، فتتولد لديهم النقمة على المجتمع، كذلك فإن العاطلين عن العمل يكونون عرضة للأمراض النفسية المختلفة بسبب الفراغ والقلق الدائمين .[1]

ج–الآثار السياسية: من أهمها :

- تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي و الأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث أن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية و النزاهة ؛

–البطالة من الممكن أن تؤدي إلى التطرف و الإرهاب .

–تؤدي بالشخص العاطل إلى ارتكاب جريمة التجسس ضد بلده لحساب دولة العدو .

–تؤدي البطالة إلى الهجرة الخارجية للبحث عن عمل .

–ضعف الوحدة الوطنية و ضعف الشعور الوطني و الانتماء و اللامبالاة .

–اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة و تغيير الحكومات فيه .

ثالثا– قياس معدل البطالة[2]: هي عبارة عن نسبة مئوية لعدد العاطلين عن العمل على إجمالي القوى العاملة ، حيث يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما وأن السياسة الاقتصادية الكلية لكل بلد تركز على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت قدر الإمكان.

القوى العاملة: يقصد بها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة. ، ولحساب نسبة البطالة في أي مجتمع يتم الاستناد إلى القانون الآتي:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

و يمكن أن نوضح علاقة البطالة بالسكان و العمل من خلال الشكل التالي :

[1] لؤي أديب العيسى ، الفساد الإداري والبطالة ، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2014 ، ص176

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، النظرية الإقتصادية الكلية ، الدر الجامعية للكتاب ، الإسكندرية ، مصر ، 1997 ، ص310

الشكل (2–1) : علاقة البطالة بالسكان والعمل

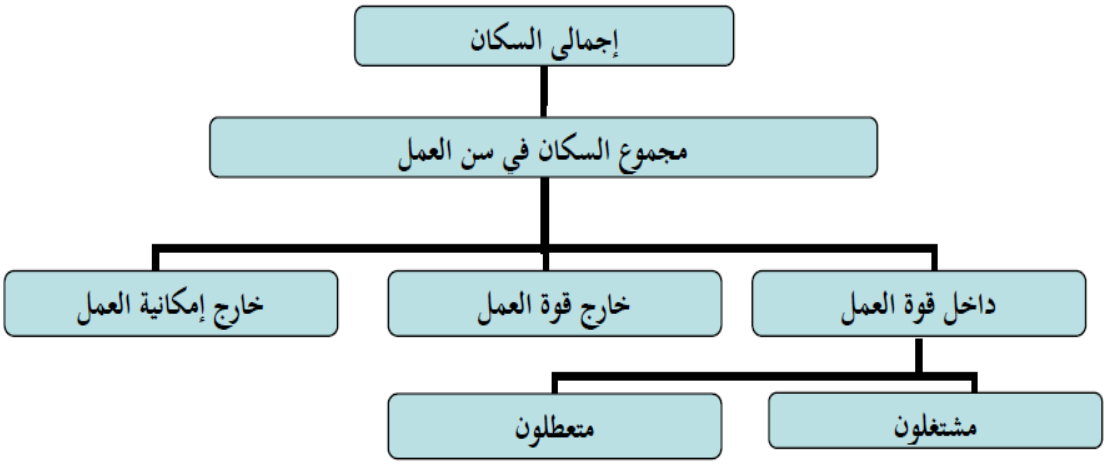

المصدر : ناصر دادي عدون ، عبد الرحمن العايب ، البطالة وإشكالية التشغيل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010 ، ص 48

من خلال الشكل السابق يتضح أن العناصر التي تتضمنها إجمالي القوى العاملة (الفئة النشطة) هي:

– العاملون(population occupée): هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عند الغير، أو في مؤسسة خاصة، أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت.

– العاطلون (chômeurs):هم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة.

و هناك عناصر تستبعد من القوة العاملة هي:

- الأفراد دون سن معينة :تختلف هذه السن من دولة إلى أخرى فمثلا في الجزائر يستبعد الأطفال دون الخامسة عشر.
- الأفراد فوق سن معينة :هي سن التقاعد وغالبا ما تكون 60 أ و 65 سنة.
- الأفراد من فئات معينة :التي هي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرضى و طلبة المدارس. ...
- الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل :كربات البيوت مثلا فهم لا يطالبون المجتمع بوظائف.

المبحث الثاني : سياسات التشغيل في الجزائر

لقد وضعت الحكومة الجزائرية عدة تدابير ترمي إلى تشغيل الشباب العاطل لفك شبح البطالة وتحسين مستوى المعيشة للأفراد، وقد كان لهذه التدابير الجانب الإيجابي والذي يتمثل في تجنب إقصاء الشباب البطال من عالم الشغل وبالتالي خفض معدل البطالة من خلال مجموعة من الآليات وسياسات التشغيل والتي سنتطرق لها لاحقا .

المطلب الأول : واقع التشغيل في الجزائر

عرف سياسات التشغيل في الجزائر عدة تطورات خلال العقدين الماضيين كانت لها أثارا مباشرة على سوق العمل ومعدلات البطالة ، لذلك سنتطرق هنا إلى تطور التشغيل خلال الفترة (2000- 2016)، ثم إلى أبعاد سياسات التشغيل المعتمدة .

الفرع الأول : تطور التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016)

لقد عرفت الجزائر قفزة نوعية في مجال عدد العمال المشتغلين منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا حيث قدر هذا العدد 6,18 مليون عامل سنة 2000 ليرتفع إلى 7,75 مليون عامل سنة 2004 ثم أكثر من 9 مليون عامل سنة 2010 ، ليرتفع هذا العدد إلى أكثر من 10ملايين عامل سنة 2016 ، يمكن إرجاع هذا التزايد في حجم العمال المشتغلين في الجزائر بهذه الوتيرة إلى تزايد حجم الاستثمارات خلال كل فترة من هذه الفترات ضف إلى ذلك مدى نجاعة كل برنامج ومخطط منتهج خلال طول هذه الفترات .

الجدول(2–1) : تطور عدد السكان الإجمالي و السكان الناشطون و المشتغلون في الجزائر

السنوات	عدد السكان الإجمالي	السكان النشطين		السكان المشتغلون	
		العدد	معدل النشاط (%)	العدد	معدل الشغل(%)
2000	30 416 000	8 690 855	40.2	6179992	30.5
2001	30 879 000	8 568 221	41.0	6228772	29.8
2002	-	-	-	-	-
2003	31 848 000	8 762 326	39.8	6684056	30.4
2004	32 364 000	9 469 946	42.1	7798412	34.7
2005	32 906 000	9 492 508	41.0	8044220	34.7
2006	33 481 000	10 109 645	42.5	8868804	37.2
2007	34 096 000	9 968 906	40.9	8594243	35.3
2008	34 591 000	10 315 000	41.7	9146000	37.0
2009	35 258 000	10 544 000	41.4	9472000	37.2
2010	35 978 000	10 812 000	41.7	9736000	37.6
2011	36 717 000	10 661 000	40.0	9599000	36.0
2012	37 450 000	11 123 000	42.0	10170000	37.4
2013	38 300 000	11 964 000	43.2	10778000	39.0
2014	39 100 000	11 453 000	41.5	10239000	36.4
2015	40 400 000	11 932 000	41.8	10594000	37.1
2016	41 200 000	12 117 000	41.8	10845000	37.4

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات تقرير الديوان الوطني للإحصاء رقم 2016/726 بعنوان التشغيل والبطالة ومجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 61–62 /شتاء ربيع 2013 ص 136

حتى يتبين لنا هذا التطور بشكل أوضح فضلنا استخدام المنحنى البياني لكي نبين تطور التشغيل للفئة النشطة من بين مجموع السكان الإجمالي عبر السنوات .

شكل(2–2): تطور معدل الشغل بالجزائر للفترة (2000-2016)

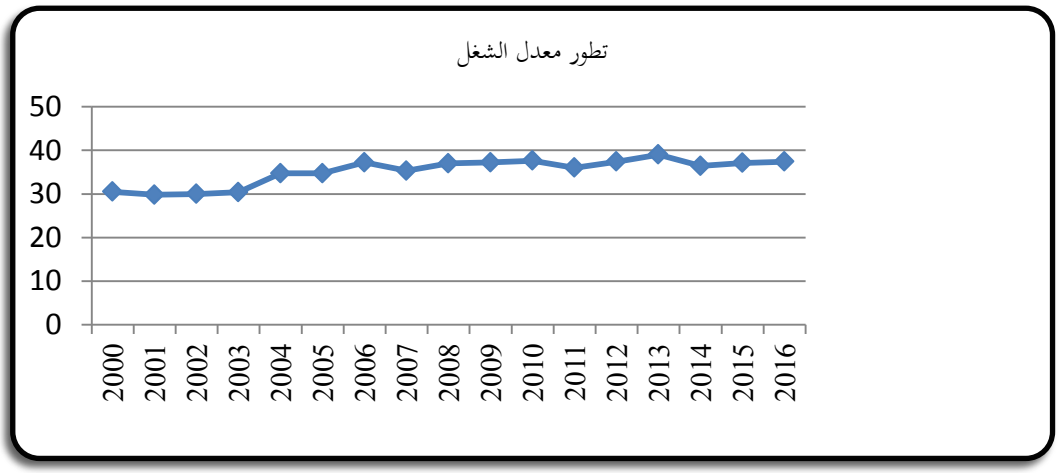

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال المنحنى البياني أعلاه نلاحظ أن معدل الشغل قد ارتفع من 30.5% في عام 2000 إلى37.2% في عام 2009، ليصل إلى 37.4% سنة 2016، كما أن معدلات النشاط التي بلغت 41.8% في نفس السنة بقيت منخفضة مقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة، حيث أنها لم تصل إلى نسبة 50 %

الجدول (2-2) : تطور معدل التشغيل بحسب القطاعات (2001- 2015)

القطاع / السنة	الفلاحة	الصناعة	بناء والأشغال العمومية	تجارة والخدمات
2001	21,06	13,82	10,44	54,68
2002	-	-	-	-
2003	21,13	12,03	11,97	54,87
2004	20,74	13,60	12,41	53,25
2005	17,2	13,2	15,1	54,6
2006	18,1	14,2	14,2	53,4
2007	13,6	12,0	17,7	56,7
2008	13,7	12,5	17,2	56,6
2009	13,1	12,6	18,1	56,1
2010	13,7	11,7	19,4	55,2
2011	10,77	14,24	16,61	58,37
2012	8,96	13,12	16,35	61,57
2013	10,57	13,04	16,61	59,78
2014	8,78	12,61	17,83	60,78
2015	8,66	13,0	16,76	61,58

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر

الشكل (2- 3) : تطور معدل التشغيل حسب القطاعات (2001- 2015)

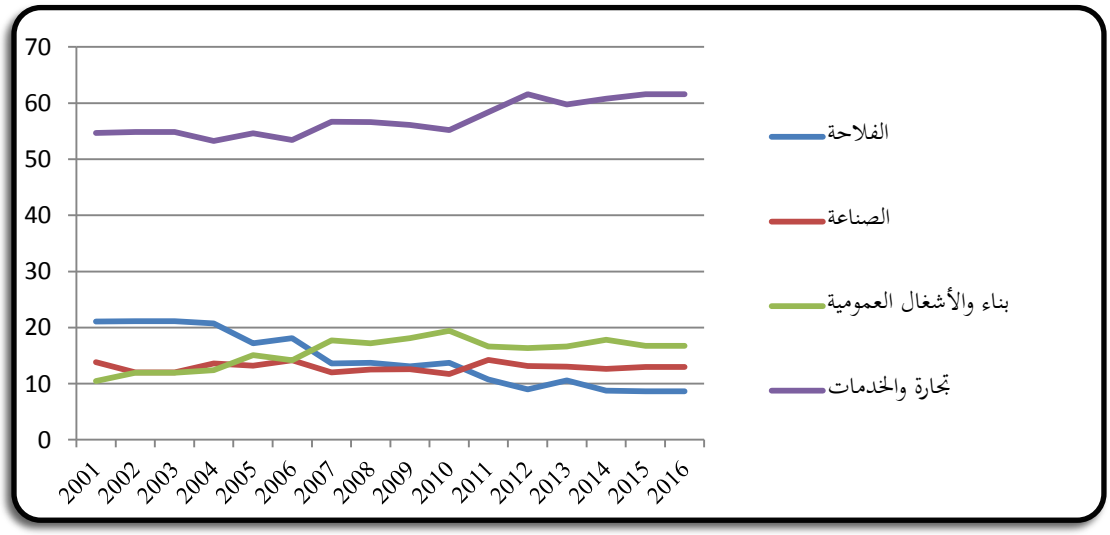

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

من الواضح أن القطاع الثالث، أي قطاع التجارة والخدمات (الخدمات تتضمن النقل والاتصالات والسياحة)، هو الأكثر استقطابا خلال هذه السنوات (أكثر من نصف الطبقة المشغلة) ، ولكن يجب التنبيه إلى أن قطاع النقل ثم الاتصالات هما المبرران لهذا الاستقطاب، بينما لا تزال السياحة تعاني من التدهور ، ليأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 بمثابة ورشة كبيرة، إما في مجال تشييد البنى التحتية أو في مجال البناء .ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع على مد ى العشرية المقبلة، خاصة في ظل تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 2030 و بالمقابل يشهد كل من القطاع الأول والثاني (الفلاحة والصناعة) تراجعا مستمرا خلال الفترة نفسها، وهو ما يدل على ضعف الجاذبية في هذين القطاعين وتناقص نموهما، وينبئ في الوقت نفسه بمخاطر اقتصادية في الأمدين المتوسط والبعيد، وبالتالي لابدَّ من إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية الخاصة بهما[1].

الفرع الثاني : الأبعاد الرئيسة لسياسات التشغيل في الجزائر[2]

لقد كانت سياسات التشغيل ومكافحة البطالة دوماً ولا زالت جزءاً من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الرفيع وسبله للمواطن، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجعة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة.

إن أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ما هي أبعاد اقتصادية، ومنها ما هي اجتماعية، ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية، ومنها ما هي غير ذلك، وهي كما يلي :

أولا – البعد الاقتصادي : يتركز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بم يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمرد ودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، ومواكبة التكنولوجيا السريعة التطور.

ثانيا – البعد الاجتماعي :يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما بترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولاً، وبالبلاد ثانياً، ونقصد بذلك اللجوء

[1] رحيم حسين ، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل و تقييم ، مجلة بحوث اقتصادية و عربية ، مصر ، العددان 61-62/شتاء–ربيع 2013 ، ص136

[2] بوزار صفية ، مرجع سابق ، ص 562

إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

ثالثا– الأبعاد التنظيمية والهيكلية :وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008 ، والتي تتمثل فيما يلي :

–محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية،

–ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط،

–تنمية روح المبادرة المقاولاتية.

–تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل.

–دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب عمل.

–إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات.

–عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.

–تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل.

–بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009

–تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج.

–خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10 % في آفاق2009–2010 وأقل من 9 %خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013 .

مما سبق يتبين أن سياسات التشغيل في الجزائر خلال السنوات الأخيرة أصبحت ترتكز على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على الآليات والبرامج والمخططات العملية.

رابعا – نتائج سياسات التشغيل في الجزائر[1]:لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر بعض النتائج الايجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:

- تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001 – 2004) الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة، وانطلاق عدة ورشات، والتي تُرجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو(2005 – 2009)، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي.

[1] بوزار صفية ، مرجع سابق ، ص ص 563 - 564

- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب عمل في فترة ما بين 1999-2007 بتكلفة مالية تقدر ب 150 مليار دينار جزائري .
- النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.

خامسا – الفعالية الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على سياسة التشغيل في الجزائر:تعتبر سياسة التشغيل مختلف الآليات التي تهدف إلى التقليص من البطالة، وتعتبر البطالة احد المكونات والمظاهر الأساسية للفقر وبالتالي فان انعكاسات التشغيل واضحة على مستوى البطالة ومن ثم الفقر، وفي حقيقة الأمر لا يمكن أن نتحدث عن فعالية سياسة التشغيل في بلد يعاني من قلة الاستثمارات ومعدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة، ففي الجزائر لقد انعكست سياسات التشغيل وبالرغم من أنها ظرفية على مستوى البطالة والفقر ... كما يلي:

- انخفاض معدلات البطالة في الجزائر من 30 % سنة 1999 إلى حدود 11,6 % سنة 2015
- تحسن المستوى المعيشي لبعض الأسر الجزائرية.
- دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل مقارنة بما كانت عليه سابقا.
- تحسن مستوى التعليم في الجزائر حيث أن توفير الشغل يؤثر بشكل ايجابي على مستوى التعليم في الجزائر ويمكن إرجاع نسبة كبيرة من التسرب المدرسي إلى نقص مداخيل الأولياء وعدم عملهم.
- إن انعكاس التشغيل على توفير الغذاء شيء واضح في الجزائر حيث أن معظم الأسر الجزائرية مكونة من ثلاث أفراد فما فوق وهذا يستلزم على الأقل أجرة لإعالتها من المصاريف المتعلقة بالغذاء، فالتشغيل في الجزائر ساهم بشكل كبير في توفير وتحسين مستوى الغذاء للعائلات والأسر الجزائرية.
- انخفاض مستوى التسرب المدرسي في السنوات الأخيرة(2005-2013)نتيجة انخفاض معدلات البطالة وزيادة التشغيل.

بصفة عامة يمكن القول أن انعكاسات سياسات التشغيل على الفقر كانت واضحة في الجزائر حيث أن مستوى المعيشي في الجزائر تحسن بكثير لاسيما من خلال انخفاض معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري، وحيث أن معظم الأسر والعائلات الجزائرية أصبحت تملك دخل أو اجر من خلال عمل احد أفرادها مكنها من تحسين مستوى معيشتها عن طريق، توفير التعليم، الرعاية، الصحة...التنقل و الترفيه والسياحة وبالتالي عن طريق التشغيل أي سياسات التشغيل في الجزائر استفاد البطالين الجزائريين من تغيير نمط حياتهم وتحسين مستوى معيشتهم.

لقد أدت أدى النمو الديموغرافي السريع الذي شهدته الجزائر سنوات السبعينات و الثمانينات فيما بعد إلى زيادة الطلب على مناصب العمل التي عجزت الدولة على تغطية العجز المسجل فيها، كما أدت هذه الزيادة في الموارد البشرية إلى انتشار ظاهرة البطالة كما سنوضحه لاحقا عند الحديث عن هذه الظاهرة.

المطلب الثاني :برامج و أجهزة التشغيل في الجزائر

محاولة لوضع حدّ لتفاقم مشكلة البطالة، و مواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل، أنشأت السلطات العمومية في الجزائر برامج و أجهزة جديدة و متنوعة لمواجهة مشكل البطالة .

الفرع الأول : برامج التشغيل

من أجل دعم فئة البطالين (خاصة الشباب) أنشأت برامج لتشغيل الشباب، من أهمها :

أولا – جهاز المساعدة على الإدماج المهنيDAIP : [1] أنشأ هذا الجهاز طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 126/08 المؤرخ في 2008/04/19 ، وهو يسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) ، بالتنسيق مع مديرية التشغيل لكل ولاية ، هدفه الأول التشجيع على الإدماج المهني للشباب طالبي العمل المبتدئين وتشجيع كافة النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية وتشغيل الشباب لاسيما عبر برامج التكوين ، التشغيل والإدماج حيث يتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج :

أ – عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) : موجهة لخريجي التعليم العالي في الطورين القصير والطويل المدى، وكذا التقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني .

ب – عقود الإدماج المهني (CIP) : موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا مهنيا .

ج – عقود تكوين الإدماج (CFI) : موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل

ثانيا : عقد العمل المدعم (CTA) وهو إجراء جديد يضاف إلى جهاز المساعدة على الإدماج المهني يقوم على أساس تشغيل طالبي عمل مبتدئين ، سوى مباشرة أو بعد انقضاء فترة الإدماج ، أين تستفيد المؤسسات التي تقوم بتشغيل الشباب في طار هذا العقد من مساهمة الدولة في أجرة المنصب سوى لـ حاملي شهادات التعليم العالي و التقنيين الساميين أو خريجي التعليم الثانوي أو التكوين المهني .وكدا عديمي التكوين .

الجدول(2–3) : الوظائف التي تم خلقها في إطار المساعدة على الإدماج المهني 2015 –2016

السنة / الجهاز	2015	2016
DAIP	95 084	68 278
CTA	39 445	35 302
المجموع	134 529	103 580
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي	1.25	0.95

المصدر : إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات إحصائية للوكالة الوطنية للتشغيل ، متاح في: www.anem.dz

يلاحظ من الجدول أن مساهمة هذا الجهاز في التشغيل لا تزال ضعيفة، كما أن نسبة المساهمة انخفضت بأكثر من النصف من 2015 إلى سنة 2016 .

[1] عبد الرزاق جباري ، مرجع سابق ، ص 148

ثالثا : برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملةTUP.HIMO :أنشئ هذا الجهاز سنة 1997 ، و يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب و الذين لا يتوفرون على أي تأهيل خاص ، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، و يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية .و إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل و تخص قطاعات الطرقات ، الري ، الغابات ، قطاع الفلاحة والجماعات المحلية ، الصحة والتضامن الوطني [1].

و يندرج هذا البرنامج ضمن الأجهزة الجديدة المطبقة في الجزائر في إطار محاربة الفقر وكل أشكال الإقصاء الاجتماعي، للتكثيف من مناصب الشغل المؤقتة في إطار السعي لمكافحة البطالة وكذا خلق نشاطات اجتماعية من خلال ظهور مؤسسات مصغرة ، وتتمثل القطاعات المحددة للاستفادة من هذا البرنامج في قطاع الطرق والغابات ، الفلاحة، الري البسيط، صيانة التراث العقار المدني، التنمية المحلية، المحيط وغيرها من نشاطات المنفعة العامة ويرمي هذا البرنامج إلى تحقيق قيمة اقتصادية مباشرة من خلال المشاريع ويعتمد في ذلك على القطاع الخاص قصد تشجيع روح المقاولة وإنشاء مؤسسات مصغرة، أين تسلم الأشغال للمقاولين الصغار الذين يتنافسون للحصول على صفقات للانجاز أشغال بسيطة لا تتطلب كفاءات أو تكوين خاص [2].

نجد أن هذا الجهاز من خلال مشاركته في برنامج الجزائر البيضاء سمح بترقيته ، والذي يهدف إلى إحداث مناصب شغل مدمجة ونشاطات جواريه وصحية لفائدة المدن والأحياء ، ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي تتشرف على تسييره وكالة التنمية الاجتماعية، أصبح يعرف هذا البرنامج منذ سنة 2008 باسم برنامج النشاطات للاحتياجات الجماعية(ABC).

جدول (2–4) :حصيلة إنجازات جهاز الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة 1997 – 2016

القطاع	مناصب العمل المستحدثة	نسبة مناصب العمل المستحدثة حسب القطاع	الورشات المنطلقة	نسبة الورشات المنطلقة حسب القطاع
الغابات	28016	%37	13387	%37
المجاري المائية	15578	%21	8759	%24
صيانة الطرقات	14916	%20	8978	%25
الصحة	3079	%04	1359	%04
الفلاحة	552	%01	159	%0
التعليم	4742	%06	1366	%04
التضامن	1301	%02	317	%01
الجماعات المحلية	7545	%10	1624	%05
المجموع	**75728**	**%100**	**35945**	**%100**

المصدر : مجلة أصداء وكالة التنمية الاجتماعية ، العدد الثالث ، أفريل 2017 ، ص 2

[1] دحماني محمد أدريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر ، مرجع سابق ، ص222

[2] عبد الرزاق جباري ، مرجع سابق ، ص 148

رابعا – برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE : وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم التنفيذي رقم98/ 402المؤرخ في 02ديسمبر1998 والذي يتوجه إلى الشباب الجامعي البطال والتقنيين السامين العاطلين عن العمل والباحثين عن منصب شغل خاصة الذين ليست لديهم خبرة مهنية ويطلبون العمل لأول مرة ، والذين تتراوح أعمارهم بين19و35سنة ، يهدف هذا البرنامج إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج الحاصلين على شهادات علمية في سوق العمل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدا أصحاب العمل ممثلة في المؤسسات العمومية والخاصة و يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب .و تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز .و يقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية [1].

و قد عرف هذا البرنامج تعديلات أهمهاعدم تحديد مدة عقد الإدماج وتحسين مخصصات الأجور لهذا البرنامج أصبح يسمى هذا البرنامج بمنحة الإدماج الاجتماعي للشباب حاملي الشهادات [2] (PID) وفق المرسوم التنفيذي رقم 127/08المؤرخ في 30 افريل 2008، والصادر بتاريخ 04 ماي 2008في العدد رقم 23 من الجريدة الرسمية.

خامسا– برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية ESIL : تم إطلاق هذا البرنامج بموجب المرسومين 143/90و144/90 بتاريخ 22ماي1990 وهو موجه إلى الشباب البطال الذين تقل أعمارهم عن 30سنة، حيث يقترح عليهم مناصب شغل تدعيميه موجهة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية والوحدات الاقتصادية المحلية ، أين يتم تمويل مصاريف الأجور والأعباء الاجتماعية الخاصة بهذا البرنامج في إطار ميزانية الدولة، تصدر أغلبية العروض الخاصة بمناصب الشغل المأجورة للمبادرة المحلية من طرف المجالس الشعبية المحلية والدوائر والولايات والمؤسسات التابعة لها، والمؤسسات الجهوية والوطنية المساهمة في نشاطات التكوين في إطار التشغيل . لقد أصبح يسمى هذا البرنامج بجهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS) وفق المرسوم التنفيذي رقم 305/09 المؤرخ في 10سبتمبر 2009 . و يسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التمنية الاجتماعية(ADS) ومديريات النشاط الاجتماعي (DAS) .

إن التحليل الخاص بمناصب العمل المستحدثة في إطار برامج العمل المأجور، الذي اعتمدته الدولة من خلال برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية ESIL ، خلال الفترة 2004-2011 ، يقدم تشريحا واضحا لمساهمة هذا البرنامج في تشغيل اليد العاملة .و بالرغم من ارتفاع عدد المناصب المستحدثة، إلا أن هذا الجهاز تميّز خلال الفترة الأخيرة بتذبذب عدد مناصب الشغل التي أنشأها.

[1] عبد الرزاق جباري ، مرجع سابق ، ص 147

[2] دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق ، ص223

الجدول (2–5) : عدد المناصب المستحدثة في إطار برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية ESIL

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المناصب المستحدثة	72500	62581	104408	126266	131616	130976	62161	173023

المصدر : دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق ، ص224

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة مساهمة برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية **ESIL** خلال الفترة 2004-2011 يقدم تشريحا واضحا لمساهمة هذا البرنامج في تشغيل اليد العاملة ، وبالرغم من ارتفاع عدد المناصب المستحدثة إلا أن هذا البرنامج تميز خلال هذه الفترة بتذبذب عدد مناصب الشغل التي أنشأها .

سادسا– البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA :هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعاليات القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري .قامت الدولة بوضع برنامج يختلف عن البرامج السابقة .ويهدف هذا البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي . حيث قامت الدولة بوضع عدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي .و هذا ما يفرض ضرورة الاهتمام بهذا القطاع .في إطار كل البرامج التنموية المسطرة .

ومن خلال الجدول التالي سنوضح القيمة المضافة لهذا البرنامج و كذا مناصب الشغل التي استحدثت من خلاله:

الجدول (2–6) : عدد المناصب ونسبة مساهمة للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية خلال الفترة 2000–2006

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد مناصب الشغل المحققة	142 287	171 000	163 499	179 291	166 203	132 428	104 323
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي%	2.30	2.74	2.61	2.68	3.13	1.65	1.18

المصدر: دحماني محمد الشريف ، إشكالية التشغيل ، ص 226

الفرع الثاني: أجهزة التشغيل

لدعم سياسات التشغيل المنتهجة أنشأت الجزائر عدة أجهزة لدعم الاقتصاد الوطني ومكافحة ظاهرة البطالة من أهمها:

أولا– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) : تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية و متابعة الاستثمار (APSI) ، كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها .تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم ، حيث تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري هدفها خدمة المستثمرين ، و هي تتولى خاصة مهام إعلام

ومساعدة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم، وكذا تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وإنجاز المشاريع [1].

كما تقوم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بجملة من المهام من بينها :

- تحديد فرص الاستثمار من خلال توفير المعطيات الضرورية حول مناخ الاستثمار وفرص العمل وجعلها في متناول المستثمرين.
- المساعدة على توجيه المستثمرين ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التشريع المعمول به.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- رصد العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين .
- تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك، الضرائب ...الخ)
- تحفز المشاريع الاستثمارية المنشأة عبر الوكالة من خلال الإعفاءات الجمركية و التخفيضات في الرسوم والضرائب، وهذا حسب موقع المشروع وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

الجدول(2–7) :حالة الانجازات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة الممتدة من 2002–2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بالمليون دج	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
النقل	18 697	%58	233 667	%9	46 079	%15
البناء والأشغال العمومية والري	5 900	%18	226 627	%9	100 991	%34
الصناعة	3 445	%11	1 569 597	%62	103 660	%35
الخدمات	2 844	%9	328 947	%13	35 147	%12
الفلاحة	491	%2	23 657	%1	5 139	%2
الصحة	430	%1	25 711	%1	4 582	%2
السياحة	195	%1	135 595	%5	3 517	%1
التجارة	2	%0	3 040	%0	0	%0
المجمـوع	32 004	%100	2 546 840	%100	299 115	%100

المصدر :حصيلة مشاريع الاستثمار موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متاح في:www.andi.dz ، تاريخ الزيارة :2017/05/09

نلاحظ من الجدول أن قطاع البناء ، الأشغال العمومية والري بالإضافة إلى الصناعة كانت من اكبر المشاريع المستفادة من هذا البرنامج خلال هذه الفترة في حين أن باقي القطاعات الأخرى ضعيفة جدا وهذا راجع إلى طبيعة النشاطات في القطاعات المختلة .

[1] دحماني محمد أدريوش، مرجع سابق ، ص225

[2] عبد الرزاق جباري ، مرجع سابق ، ص 160

ثانيا- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ : تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم96/234 المؤرخ في 02جويلية1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وقد عرف هذا الجهاز العديد من المراسيم والقوانين التي تحدد شروط التأهيل ومستويات الدعم المالي وكذا الامتيازات الجبائية و شبه الجبائية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، ومن مهام الوكالـة:

- التحسيس ونشر الثقافة المقاولاتية
- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع
- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم
- ضمان المتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من اجل ديمومتها
- تقديم تكوين لأصحاب المشاريع

ومن خصائص المؤسسة المصغرة التي تنشا في إطار الوكالة:

- يمكن أن تنشأ من طرف شاب بمفرده أو مجموعة من الشباب
- الحد الأقصى لمبلغ استثمار الإنشاء أو التوسيع هو عشرة(10)مليون دج
- قابلية المشروع تقوم على أساس دراسة تقنو-اقتصادية تقوم بها الوكالة بمشاركة صاحب المشروع والتي يتم عرضها من طرف صاحب المشروع من طرف لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع
- تقوم الوكالة بتمويل كل المشاريع التي تقدم منتج أو خدمة، وتستثنى المشاريع التجارية

كما توفر الوكالة نوعان من أشكال الاستثمار وهما استثمار الإنشاء و استثمار التوسيع، بالإضافة إلى ذلك توفر صناديق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع.

الجدول (2-8) : صيغ التمويل المعتمدة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

التمويل الثنائي (الشاب، الوكالة)	
مساهمة الشباب	مساهمة الوكالة
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس(05)ملايين دج	
٪29	٪71
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس (05)ملايين ويقل عن عشرة(10)ملايين دج	
٪28	٪72

التمويل الثلاثي (الشاب، الوكالة، البنك)		
مساهمة الشاب	مساهمة الوكالة	مساهمة البنك
مستوى الاستثمار يقل أو يساوي خمس(05)ملايين دج		
٪01	٪29	٪70
مستوى الاستثمار يزيد عن خمس (05)ملايين ويقل عن عشرة(10)ملايين دج		
٪02	٪28	٪70

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على المادتين03و04 من المرسوم التنفيذي رقم 103/11المؤرخ في 06مارس2011 .

قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (جانفي – ماي) من السنة الجارية بتمويل 6.859 مشروع في إطار إنشاء المؤسسات المصغرة ، من طرف شباب 63 % منهم متحصلين على شهادات من التكوين المهني و 16 % على شهادات جامعية ، كما أنه من أصل 363.577 مشروع ممول من قبل الوكالة تم تمويل 216.215 خلال الفترة 2011- 2015 أي نسبة 59 %.

كما أن نسبة المشاريع الممولة في مجالي الفلاحة و الصيد البحري منذ إنشاء الوكالة ارتفعت ، حيث انتقلت من 11 % سنة 2010 و إلى 29 % سنة 2015 و إلى 31 % خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2016 ، في حين انتقلت مشاريع قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري من 7 % سنة 2010 إلى 16 % سنة 2015 ، كما أن الصناعة انتقلت من 8 إلى 21%.

و بالمقابل سجل قطاع الخدمات انخفاضا محسوسا حيث انتقل من 68 % سنة 2011 إلى 20 % خلال سنة 2016.

ثالثا–الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC: [1] نظرا لعمليات التسريح الجماعي الناجمة عن إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية ، خاصة خلال الفترة 1994–1997 التي سجلت حسب معطيات مفتشية العمل فقدان 405.000 منصب عمل [2] ، تم وضع جهاز للتأمين والإحالة على التقاعد المسبق ، بناءا على المرسومين التشريعيين 09/94 و 11/94 المؤرخين في 26 ماي 1994 المتضمنين الحفاظ على الشغل وحماية الإجراء باستحداث نظام التأمين عل البطالة و قد جاء المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 06 جويلية 1994 الذي يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين على البطالة والذي يوضح عمل الصندوق وكيفية الاستفادة من خدماته وقد طور مساعدة جديدة مبنية على فلسفة الإدماج عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال ، بإيجاد مراكز البحث عن الشغل ، ومراكز المساعدة على العمل الحر ، مما يساعد على إعادة إدماجهم من جديد في سوق العمل ، و قد جاء هذا الصندوق من أجل خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين المرقيين الذين تتراوح أعمارهم بين35 – 50سنة ، ويمكن تلخيص أهم إجراءات الصندوق فيما يلي:

أ– الإجراءات غير الفعّالة : و تضم هذه الإجراءات دفع تعويض التأمين من البطالة و مراقبة المنظمين على الصندوق لمدّة قدرها 23 شهرا.

ب– الإجراءات الفّعالة :و تضم هذه الإجراءات نشاطات للمساعدة و الدّعم للرجوع إلى العمل، و القيام بالنشاطات ، ويتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مركز البحث عن العمل ومركز دعم العمل الحر ، والتي انطلق نشاطها في سنة 1998 ، ومنذ سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي تتراوح أعمارهم مابين 30–50 سنة الالتحاق بالجهاز بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لايتعدى خمسة (05) ملايين دج ، بالإضافة إلى امتيازات مالية أصبحت التركيبة المالية لاستحداث الأنشطة كما يلي :

[1] عبد الرزاق جباري ، مرجع سابق ، ص 156

[2] عبد الرزاق جباري ، مرجع سابق ، ص 160

الجدول (2–9) : مستويات الإعانة المالية الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

مبلغ الاستثمار	يقل أو يساوي خمس (05) ملايين دج	يزيد عن خمس (05) ملايين دج ويقل عن عشرة(10) ملايين دج
المساهمة الشخصية	٪01	٪02
قرض بدون فائدة CNAC	٪29	٪28
القرض البنكي	٪70	٪70

المصدر : الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، متاح في : **https://www.cnac.dz**

رابعا– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM : تمثل آلية جديدة أنشأت سنة 2004 لترقية الشغل الذاتي، حيث تشكل الوكالـة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والعمل في المنزل(المرأة الماكثة في البيت) بالإضافة إلى إعادة إدماج المسجونين في الحياة العملية .والتقليل من حصة العمالة الغير رسمية و ادمجاهم في سوق العمل الرسمي من خلال تشجيع روح المبادرة الفردية لخلق مؤسسات مصغرة ، كما تمنحهم تكوين مجاني في تسيير المؤسسات إلى جانب تنظيم صالونات عرض و بيع منتجاتهم . ومن بين شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر بلوغ سن 18 فما فوق و عدم امتلاك دخل ، القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـ 01% .

الجدول (2–10) أنواع ومستويات الإعانة الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	الفوائد	مدة التسديد
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (لشراء مواد أولية)	٪0	-	٪100	٪0	من 24 شهرا إلى 36 شهرا
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (لشراء مواد أولية) لولايات الجنوب	٪0	-	٪100	٪0	
لا تتجاوز 1000.000 دج	كل الأصناف (لشراء تجهيزات ومعدات صغيرة)	٪01	٪70	٪29	٪0	من 12 شهرا الى 60 شهرا

المصدر : **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، متاح في : www.angem.dz، تاريخ الزيارة :2017/05/09**

العدد الإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية 28 فيفري 2017 يقدر ب 246 182 1 وظيفة.

خامسا– صندوق الزكـــاة: تم إنشاء صندوق الزكاة في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان (المركزية والولائية القاعدية)، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيذي رقم472/05 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف .حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلّف بالإشراف على جمع موارد الزكاة و توزيعها و تحديد طرق صرفها .[1]

من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتمويل المشاريع الاستثمارية لفائدة الشباب البطال بتقديم قرض مصغر بدون فوائد يمنح للقادرين على العمل من الجنسين و يسدّد في أجل لا يتعدى أربع سنوات يعرف بالقرض الحسن ، تتراوح قيمة هذه القروض مابين 50.000 دج و 300.000 دج تسدد خلال أربعة (04) سنوات .

الجدول (2–11) : المشاريع التي تم تمويلها من طرف صندوق الزكاة عبر الوطن من 2004–2010

السنة / البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع	256	466	857	1147	800	1400	3000

المصدر : موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، متاح في : www.marw.dz

يلاحظ من الجدول السابق أن توزيع القروض كان بداية من سنة 2004 بـ 256 قرض، و رغم أن عدد القروض المقدمة قد تضاعف تقريبا في السنة الموالية أي سنة 2005 ، إلا أن عددها بقي ضئيلا .وعرفت هذه القروض ارتفاعا متواصلا باستثناء سنة . 2008 و تواصل هذا الارتفاع إلى أن وصل إلى 3000 قرض سنة 2010 .

[1] مرسوم تنفيذي رقم 472/05 المؤرخ في 05 شوال 1426 هـ الموافق لـ 07 نوفمبر 2005 المعدل والمتمم.

خلاصة الفصل :

انطلاقاً من برنامج الإنعاش الاقتصادي قامت الحكومة الجزائرية بوضع سياسة للتشغيل تتضمن مجموعة من البرامج والأجهزة ، وذلك اهتماماً منها بفئة الشباب وخاصة خرجي الجامعات. بالإضافة إلى ذلك، عملت الحكومة على تسهيل إجراءات التمويل للنشاطات التجارية والصناعية، والمعتمدة من طرف الشباب، و ذلك للتمكين من نجاح هذه السياسة من اجل القضاء على البطالة ، والتي تعتبر من أهم المشاكل والعقبات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول النامية، إذ أصبحت هذه المشكلة من القضايا الملحة؛ نظراً لأبعادها السلبية وانعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد الوطني، ولذلك كانت دراساتنا في هذا الفصل مقسمة إلى مجموعة من النقاط حيث تناولنا في المبحث الأول إلى سياسات التشغيل والبطالة حيث تطرقنا إلى مفهوم سوق العمل و مختلف المدارس الفكرية بالإضافة إلى البطالة وأنواعها وأسبابها وأثارها ثم كانت دراستنا حول واقع التشغيل في الجزائر و التطورات خلال الفترة 2000-2016 و أهم برامج وأجهزة التشغيل .

الفصل الثالث

دراسة حالة ولاية الوادي

تمهيـــــــد :

بعد الدراسة النظرية التي تطرقنا إليها من خلال الفصلين السابقين، سنحاول عبر هذا الفصل دراسة حالة ولاية الوادي من حيث دور سياسات التشغيل المعتمدة في الولاية في الحد من معضلة الفقر ، حيث سنتطرق في البداية الى لمحة تعريفية عامة بالولاية ، أصل السكان ، ولمحة تاريخية عن المنطقة ومساهمتها في الثورة ثم بعد ذلك سنتطرق الى أهم العوامل المناخية والتضاريس والتنظيم الاداري للولاية ، بعدها سنتطرق الى الخصائص الاجتماعية كالسكان والتعليم والصحة و السكن والخدمات الاخرى بالإضافة الى الخصائص الاقتصادية كالبنى التحتية و المناطق الصناعية و مناطق النشاطات ،كما تم التطرق في هذا الفصل الى الى اهم اجهزة التشغيل بالولاية وادوات قياس الفقر وذلك من خلال المبحثين التاليين :

- **المبحث الأول : إطار عام حول ولاية الــوادي**
- **المبحث الثاني : سياسات التشغيل بولاية الوادي و دورها في مكافحة الفقر**

المبحث الأول : إطار عام حول ولاية الوادي

تعتبر ولاية الوادي من أهم ولايات الجنوب الجزائري الرائدة اقتصاديا و لا سيما في قطاع الفلاحة، لذلك فإن تحديد إطارا تعريفيا عاما حولها يعتبر من الأهمية بمكان إلى الموضوع محل الدراسة .

المطلب الأول : التعريف بولاية الوادي[1]

نقوم بالتعريف بولاية الوادي من خلال لمحة تعريفية حول الولاية، الموقع و المساحة، فالتضاريس والمناخ، وأخيرا التنظيم الإداري .

الفرع الأول : لمحة تعريفية حول ولاية الوادي

هي ولاية جزائرية انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1984 وتنقسم إلى منطقتين :

- منطقة سوف : لقد ذكر ابن خلدون دون تدقيق، أن أصل القبائل التي تسكن هذه المنطقة من قبائل الزناته، ووجود الآثار الرومانية في بعض القرى من المنطقة تدل على مرور الرومان و الفنيقيين في هذه الربوع مثل العقلة بدائرة الرباح، ولم تعرف التطور إلا عند وصول المسلمين تحت قيادة حسان بن نعمان حيث برزت قبيلتين هما :

الطرود والعدوانيين الذين سيطروا على الجهة إلى غاية مجيء الفرنسيين سنة 1872، ومن ثم بدأت الحركات التحررية ضد المستعر بحيث ظهر الشيخ المقراني وعبد العزيز ابن حداد ثم تبعته مقاومة بوشوشه، ولقد تواصلت هذه الانتفاضات إلى غاية 1917 أين أعلن الهاشمي بن إبراهيم شيخ الزاوية القادرية الحرب ضد المستعمر.

- منطقة وادي ريغ :سكان هذه المنطقة الملقبون باسم بنوا ريغة الذين لم يعرفوا وجود الرومان بها ولكن عند قدوم قبائل الزيانيين - أجبروا قبائل المنطقة على الهروب للجبال المجاورة أو الهجرة إلى بسكره ورقلة واتخذوا من مدينة تقرت عاصمة لهم، وحكم سكان وادي ريغ بن يوسف بن عبد الله وبن إبراهيم بن ريغة خاصة في تماسين و ذكر المؤرخ بن خلدون في مقدمته قصور ورتلانه – تقديدين – تمرنه و تندله، و أثناء وصول المسلمين تحت قيادة حسن بن نعمان أعطي المنطقة إشعاع خاص، وابتداء من الاحتلال الفرنسي لهذه المنطقة سنة 1854 وقعت انتفاضات و تواصلت إلى تاريخ الاستقلال.

- ملاحم حرب التحرير :مشاركة المنطقة في الحركات الوطنية انطلقت من الأربعينات مع ظهور حركة العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري قبل اندلاع ثورة التحرير الوطنية في أول نوفمبر 1954 و قد شارك الشيوخ منهم بن مبروك أداموا، فقيه و عبيدي بصفة فعالة في تحضير الثورة التحريرية من جهة و من جهة أخري يجب الإشارة إلى أن المنطقة قد لعبت دورا لوجستيكيا في تزويد الثورة بالأسلحة في اتجاهات مختلفة من الوطن مما

[1] ولاية الوادي، منوغرافيا ولاية الوادي 2015، مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الوادي، سبتمبر 2016، ص ص 4-6 .

ساعد على اندلاعها و تواصل هذا الدعم في تسليح جيش التحرير في كل مراحل الثورة – و عرف نقل هذه الأسلحة عدة كمائن و معارك ضارية وعنيفة مع قوات المستعمر مثل معركة(الدبيديبي – هود شيكه – بئر الرومان – سيدي خليل ... الخ). و تضم ولاية الوادي عدد كبير من القادة و الشهداء و المجاهدين مشهود لهم عبر تاريخ الجزائر الحافل بالمفاخر والبطولات.

الفرع الثاني : الموقع والمساحة

إقليم وادي سوف: المتواجد على طول العرق الشرقي الكبير من الصحراء المنخفضة عند نقطة التقاء الطريقين الوطنيين رقم 16 و رقم 48 اللذان يربطان على الترتيب عنابة بورقلة مرورا بتبسة وبسكرة والجمهورية التونسية.

إقليم وادي ريغ: يوجد في الجهة الغربية على خط بسكره – تقرت و الذي يمر على دائرتي المغير و جامعه.

وتتربع ولاية الوادي على مساحة تقدر بحوالي 44586,80 كلم^2 (أي بنسبة 1,87% من مساحة التراب الوطني)، أمّا حدودها كالأتي :

- ولاية تبسة من الشمال الشرقي
- ولاية خنشلة من الشمال
- ولاية بسكرة من الشمال الغربي
- ولاية الجلفة من الغرب
- ولاية ورقلة من الجنوب والغرب
- الجمهورية التونسية من الشرق (حدود برية على مسافة 260 كلم).

الفرع الثالث : التضاريس

تنقسم تضاريس ولاية الوادي إلى ثلاثة مناطق هي كالتالي:

- منطقة سوف: منطقة رملية وتغطي كامل إقليم سوف من الناحية الشرقية والجنوبية.
- العرق: منطقة رملية تتمثل في الكثبان الرملية التي تحتل 4/3 من مساحة سوف وتتواجد على خط مرتفع شرق غرب (80 م إلى 120 م) والمعروف باسم العرق الشرقي الكبير.
- منطقة وادي ريغ: نوع من الهضاب الحجرية التي تمتد مع الطريق الوطني رقم 03 من غرب الولاية إلى جنوبها التي تضم دائرتي جامعة والمغير، و تعتبر منطقة وادي ريغ أراضي فسيحة وشاسعة وتمتد حتى حدود ولاية ورقلة كما تتواجد بها بعض الأودية .
- منطقة المنخفضات: وتسمى منطقة الشطوط في الناحية الشمالية من الولاية و تمتد نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير بين(– 10م و –40م) ومن بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ و مروان بالقرب من الطريق الوطني رقم 48 ببلديتي الحمراية و سطيل.

الفرع الرابع : المنـاخ

تعرف ولاية الوادي بمناخها الصحراوي الجاف الذي يتميز بشتائه البارد، وصيفه الحار، ومتغير في درجة حرارته في فصل الصيف، سقوط الأمطار ضعيف جدا، حيث بلغ مجموع التساقط خلال سنة 2015 حوالي 13 ملم .

أما درجات الحرارة عموما فهي مرتفعة جدا في فصل الصيف حيث تصل أحيانا إلى 40 درجة حرارية في منطقة سوف وتنخفض في فصل الشتاء الى أقل من 5 درجات حرارية بمنطقة المغير.

الفرع الخامس : التنظيم الإداري

وتضم ولاية الوادي 30 بلدية و 12 دائرة موزعة حسب الشكل التالي :

الشكل (3-1) : توزيع البلديات والدوائر على مستوى ولاية الوادي

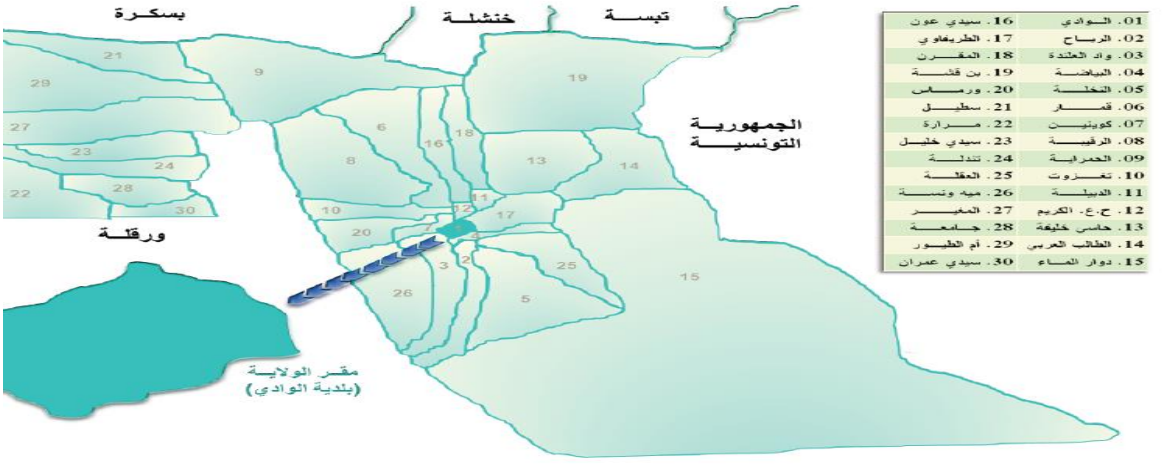

الدوائر	البلديات	المساحة كلم2
الوادي	الوادي	77,20
	كوينين	116
الرقيبة	الرقيبة	1965,60
	الحمرايه	2444
قمار	قمار	1264,40
	تغزوت	539,20
الدبيلة	ورماس	442,80
	الدبيلة	78
حاسي خليفه	حساني عبد الكريم	58
	حاسي خليفه	1112
المقرن	الطريفاوي	474
	المقرن	618
الرياح	سيدي عون	480
	الرياح	499,20
البياضه	النخله	700
	العقله	1352
الطالب العربي	البياضه	138,80
	الطالب العربي	1110
اميه ونسه	بن قشه	2646
	دوار الماء	17813,60
المغير	اميه ونسه	1111,20
	وادي العلنده	712
	المغير	1532
جامعه	سيدي خليل	840
	اسطيل	904,8
	ام الطيور	2116
	جامعه	780
	سيدي عمران	552
	المراره	1132
	تندله	978
	مجموع الولاية	44.586,80

المصدر :ولاية الوادي، متاح في : http://wilayaeloued.com/. تاريخ الزيارة : 2017/05/04

المطلب الثاني : الخصائص الإجتماعية

في هذا الاطار نحاول أن نتطرق إلى السكان و توزعهم، التعليم، الصحة، فالسكن، ثم خدمات إجتماعية أخرى.

الفرع الأول : السكان و توزعهم

أولا : توزيع السكان من المقيمين: يتضح توزع السكان المقيمين بولاية الوادي من خلال الجدول التالي:

الجدول (3–1) : توزيع السكان حسب التجمعات والتشتت 2011-2016

	السكـــــان				
	التجمع الحضري الرئيسي	التجمع الحضري الثانوي	المناطق المبعثرة	المجموع	نسبة النمو الطبيعي
2011	545575	136595	30530	712700	2,56
2012	559815	140120	31565	731500	2,93
2013	574420	143770	32650	750840	2,88
2014	590575	147530	33795	771900	2,93
2015	604760	151 340	34 900	791 000	3,20
2016	626610	156695	36495	820000	3,60

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي

حيث يعبر عن معدل النمو السكاني بالعلاقة التالية :

. معدل النمو السكاني =نسبة المعدل الإجمالي للمواليد – نسبة المعدل الإجمالي للوفيات .

الشكل (3–2) : توزيع السكان المقيمين وفقا لجغرافية التشتت نهاية 2015

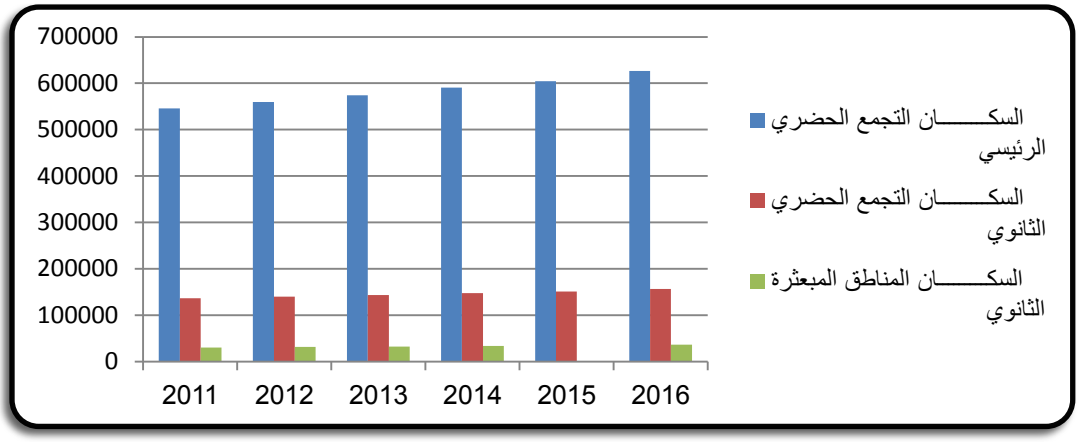

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول و الرسم البياني، يتضح أن عدد السكان الإجمالي لولاية الوادي سنة 2011 بلغ712700 نسمة موزع على ثلاث تجمعات مختلفة، التجمع الحضري الرئيسي545575 نسمة والذي يستقطب أكبر تجمع سكاني يليه التجمع الحضري الثانوي 136595 نسمة، ثم المناطق المبعثرة 30530 نسمة، أما في سنة 2016 والتي بلغ بها عدد السكان 820000 نسمة فكان النصيب الأكبر مثل باقي السنوات لـ التجمع الحضري الرئيسي626610 نسمة، تلاها التجمع الحضري الثانوي 156695 نسمة وأخيرا المناطق المبعثرة 36495 نسمة، ويتضح من خلال الجدول أن عدد السكان متزايد من سنة إلى أخرى قابلتها نسبة نمو 2,56 سنة 2011 وصولا إلى 3,60 سنة 2016 .

الجدول (3–2) : توزيع السكان المقيمين حسب الجنس والكثافة السكانية

السنوات	السكان			المساحة (كلم^2)	الكثافة ساكن/(كلم^2)
	المجموع	إناث	ذكور		
2011	712700	349880	362820	44 586,8	15,98
2012	731500	359075	372425	44 586,8	16,41
2013	750840	368535	382305	44 586,8	16,84
2104	771900	378825	393075	44 586,8	17,31
2015	791 000	388 155	402 845	44 586,8	17,74
2016	820000	402340	417660	44 586,8	18,39

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي.

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نوضح توزع السكان المقيمين حسب الجنس بالشكل التالي :

الشكل (3–3) : توزيع السكان المقيمين حسب الجنس

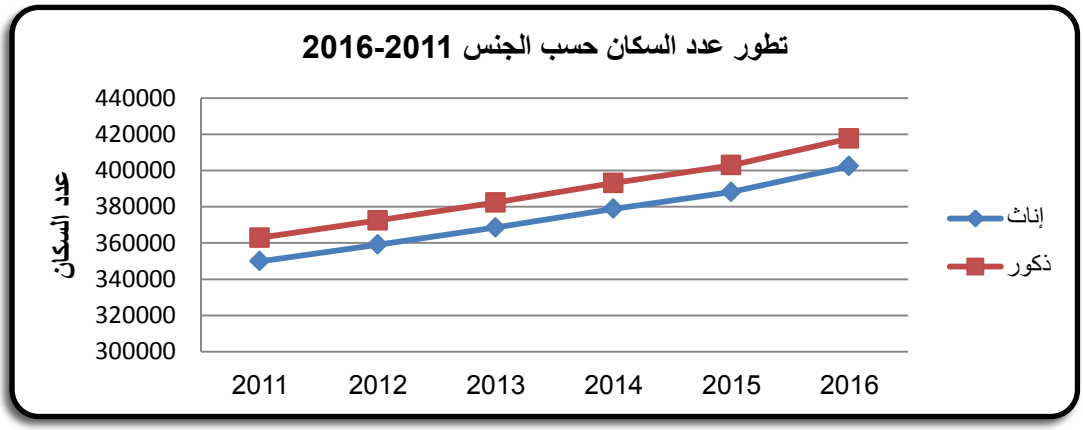

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والرسم البياني نلاحظ أن عدد الذكور بلغ 362820 نسمة، سنة 2011 وعدد الإناث 349880 نسمة بقيا في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2016 حيث بلغ عدد الذكور 417660 نسمة وعدد الإناث 402340 نسمة .

الفرع الثاني : التعليـــــم

من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى التعليم بأطواره (الإبتدائي، المتوسط والثانوي) والتعليم العالي إضافة إلى التكوين المهني .

أولا – التربيـــــة الوطنية : يمكن أن يتضح تطور عدد المتمدرسين و الهياكل و المدرسين بهذا القطاع من خلال الجدول التالي :

الجدول (3-3) : تطور عدد المتمدرسين و الهياكل و المدرسين بقطاع التربية الوطنية

		الهياكل		عدد المتمدرسين	عدد المدرسين
الموسم الدراسي	الطور	عدد المدارس	قاعات التدريس		
2012/2011	الابتدائي	361	3094	97900	3728
	المتوسط	121	1888	70480	3151
	الثانوي	46	800	30967	1527
	المجموع	528	5782	199347	8406
2013/2012	الابتدائي	371	3174	102515	3728
	المتوسط	121	1888	70480	3151
	الثانوي	49	966	35829	1527
	المجموع	541	6028	208824	8406
2014/2013	الابتدائي	389	3318	104283	4319
	المتوسط	124	1896	62564	3276
	الثانوي	52	1006	34775	2087
	المجموع	565	6220	201622	9682
2015/2014	الابتدائي	397	3568	107823	4551
	المتوسط	127	1939	62549	3311
	الثانوي	57	1084	35361	2198
	المجموع	581	6591	205733	10060
2016/2015	الابتدائي	403	3666	115651	6564
	المتوسط	127	1945	62340	3725
	الثانوي	58	1117	33131	2443
	المجموع	588	6728	211122	12732
2017/2016	الابتدائي	414	3703	118343	4854
	المتوسط	131	1986	64857	3514
	الثانوي	61	1142	30896	2370
	المجموع	606	6831	214096	10738

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات من مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي.

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نوضح بالشكل التالي :

الشكل (3–4) : تطور عدد المتمدرسين – التربية

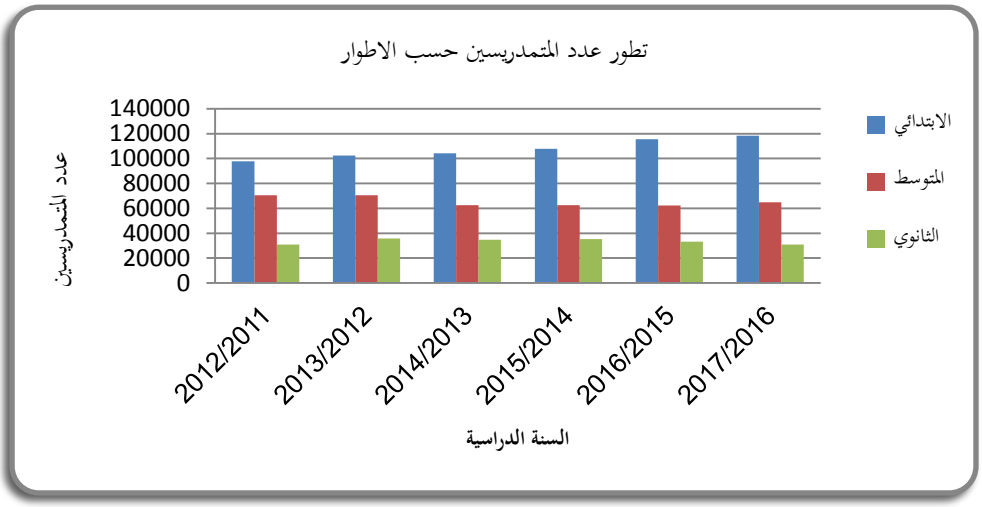

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول و الرسم البياني، يتضح أن عدد المتمدرسين بقطاع التربية بلغ 199347 تلميذ خلال الموسم الدراسي 2012/2011 موزع على ثلاث أطوار، الإبتدائي 97900 تلميذ والطور المتوسط 70480 تلميذ ثم الطور الثانوي 30967 تلميذ . أما في سنة 2016 والتي بلغ بها عدد التلاميذ 214096 . موزعة بين الابتدائي 118343تلميذ والمتوسط 64857 تلميذ والثانوي 30896 تلميذ، كما أن عدد المتمدرسين (التلاميذ) في هذا القطاع ظل متزايدا من موسم إلى أخرى قابلتها زيادة في عدد المدرسين(المعلمين والأساتذة) الذي بلغ 10738في الموسم 2017/2016 بعدما كان في الموسم الدراسي 2012/2011، 8406 مدرسا . ويقابل هذه الزيادة في عدد المتمدرسين زيادة معتبرة في الهياكل البيداغوجية، ففي الموسم الدراسي 2012/2011 كان عدد المؤسسات التربوية 528 مؤسسة، ليصل إلى 606 مؤسسة في الموسم 2017/2016 .

ثانيا : التكويـن المهنـي والتمهيـن : تتضح أهم تطورات هذا القطاع بولاية الوادي من خلال الجدول التالي :

الجدول (3-4) : تطور عدد المتمدرسين و الهياكل و المدرسين بقطاع التكوين المهني

		الهياكل		عدد المتمدرسين	عدد المدرسين
الدراسي الموسم	المؤسسة	العدد	طاقة الإستيعاب		
2012/2011	المعاهد	01	600	834	31
	المراكز	13	2850	4171	220
	الملاحق	06	600	202	15
	المجموع	20	4050	5207	266
2013/2012	المعاهد	01	600	834	31
	المراكز	13	2850	4696	229
	الملاحق	06	600	223	15
	المجموع	20	4050	5753	275
2013/2014	المعاهد	01	600	933	36
	المراكز	16	3750	6688	307
	الملاحق	06	600	319	14
	المجموع	23	4950	7940	357
2014/2015	المعاهد	01	600	874	32
	المراكز	16	3750	8088	303
	الملاحق	06	600	395	17
	المجموع	23	4950	9357	352
2015/2016	المعاهد	03	1200	1685	73
	المراكز	17	4050	8566	315
	الملاحق	06	600	466	19
	المجموع	26	5850	10717	407
2016/2017	المعاهد	04	1500	2127	71
	المراكز	17	4050	7668	285
	الملاحق	06	600	10191	372
	المجموع	27	6150	19986	728

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية ا لتكوين المهني والتمهين لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نوضح بالشكل التالي :

شكل (3-5) : تطور عدد المتمدرسين – التكوين المهني

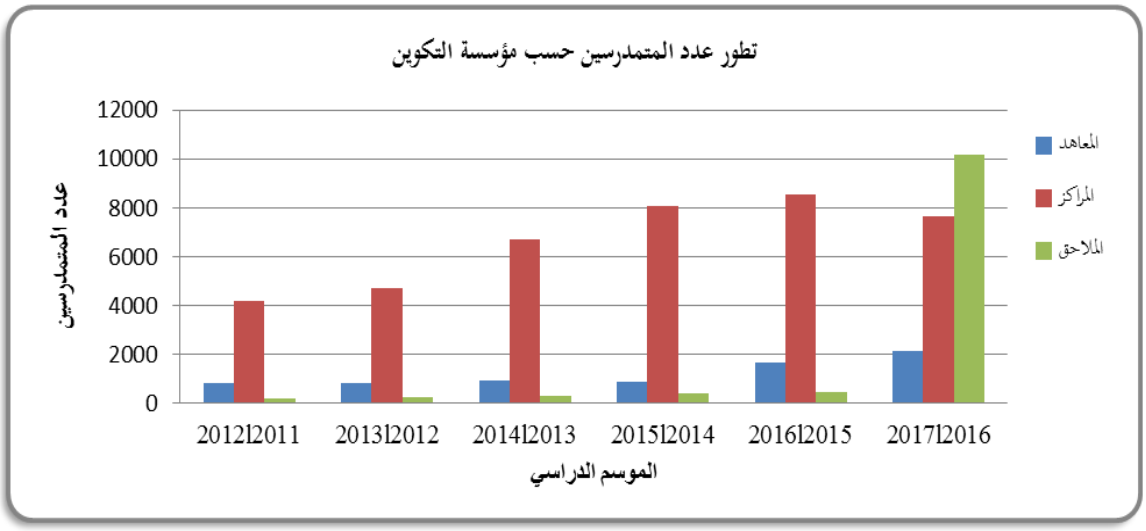

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول و الرسم البياني، يتضح أن عدد المتمدرسين بقطاع التكوين بلغ 5207 طالب خلال الموسم الدراسي 2012/2011 موزع كما يلي ، المعاهد 834 طالب والمراكز 4171 طالبا وضمت الملاحق 202 طالبا . أما في سنة 2016 والتي بلغ بها عدد الطلبة 19986 . ضمت المعاهد 2127 طالبا والمراكز 7668 طالبا والملاحق 10191 طالبا، كما أن عدد الطلبة في هذا القطاع ظل متزايدا من موسم إلى أخرى قابلتها زيادة في عدد المدرسين(الأساتذة) الذي بلغ 728 في الموسم 2017/2016 بعدما كان في الموسم الدراسي 2012/2011، 266 مدرسا . ويقابل هذه الزيادة في عدد المتمدرسين زيادة معتبرة في الهياكل البيداغوجية، ففي الموسم الدراسي 2012/2011 كان عدد مؤسسات التكوين 20 مؤسسة، ليصل إلى 27 مؤسسة في الموسم 2017/2016 .

ثالثا : التعليـــــم العالـــي : سنبين زيادة عدد الطلبة والأساتذة وبالموازاة الهياكل البيداغوجية من موسم إلى آخر من خلال الجدول التالي :

الجدول (3-5) : عدد الطلبة والهياكل و التأطير البيداغوجي للجامعة

الموسم الجامعي	طاقة الإستيعاب	عدد الطلبة	عدد الأساتذة
2012/2011	9850	15230	526
2013/2012	9850	16150	567
2014/2013	9850	16179	675
2015/2014	11350	16947	702
2016/2015	17350	19067	727
2017/2016	19350	23349	1024

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية التنمية والاستشراف جامعة الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نوضح بالشكل التالي :

الشكل (3-6) : تطور عدد الطلبة والهياكل البيداغوجية للجامعة

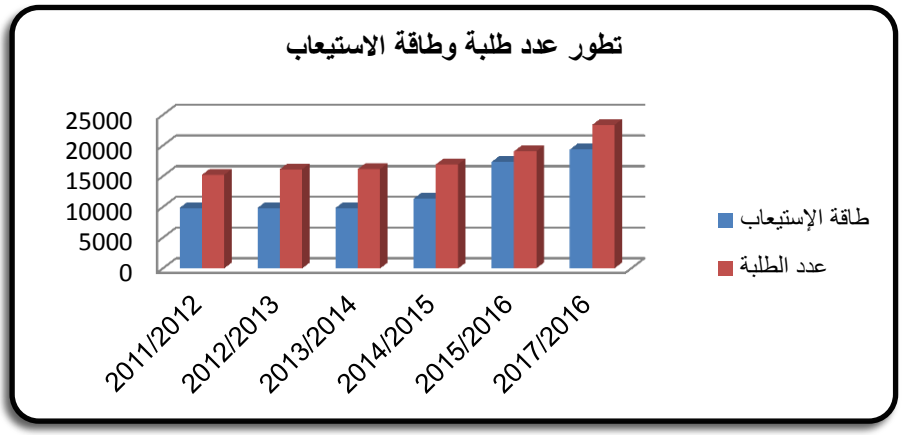

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والرسم البياني، نلاحظ أن عدد الطلبة بلغ 15230 طالبا، خلال الموسم الجامعي 2012/2011، وبقيا في تزايد مستمر إلى غاية الموسم الجامعي 2017/2016، حيث بلغ عدد الطلبة 23349 طالبا . وبالمقابل هناك زيادة مستمرة أيضا في طاقة الاستيعاب، حيث كانت 9850 خلال الموسم الجامعي 2012/2011، وبلغت 19350 خلال الموسم الجامعي 2017/2016، وبالرغم من هذه الزيادة الكبيرة لطاقة الأستيعاب، بداية من الموسم الجامعي 2015/2014 إلا أنه مزال هناك عجز بسبب تزايد عدد الطلبة بوتيرة أسرع .

الفرع الثالث: الصحة

يمكن أن نستعرض هذا القطاع من خلال :

أولا الهياكل الصحية : يتضح تطور عدد الهياكل الصحية بولاية الوادي من الجدول التالي :

الجدول (3-6) : تطور عدد الهياكل الصحية خلال الفترة (2011 – 2016)

السنوات	المستشفيات	عيادة متعددة الخدمات	قاعة علاج	قاعة ولادة	المجموع
2011	4	21	142	15	**182**
2012	4	21	142	15	**182**
2013	4	22	156	15	**197**
2014	4	23	156	14	**197**
2015	4	23	147	14	**188**
2016	4	25	155	14	**198**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية الصحة لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نوضح هذا التطور بالشكل التالي :

الشكل (3–7) : تطور الهياكل الصحية من سنة 2011 إلى غاية 2016

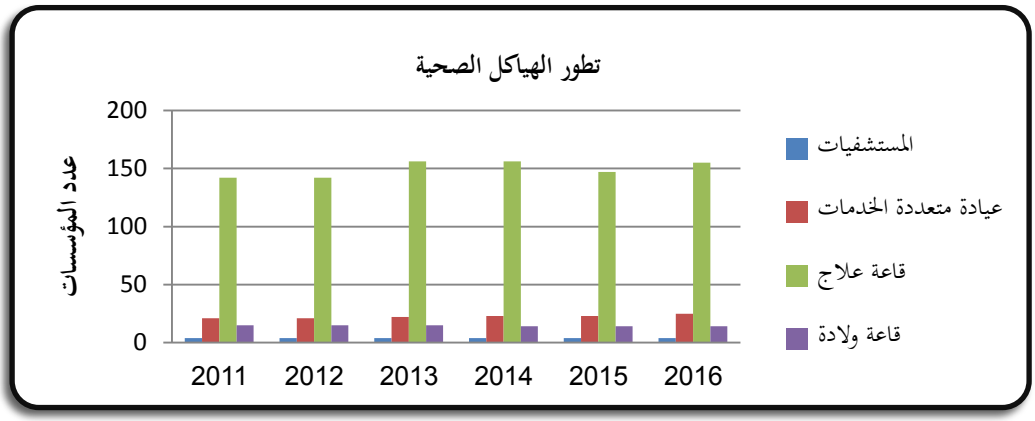

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن الزيادة في الهياكل الصحية (قاعات العلاج والعيادات متعددة الخدمات) كانت زيادة محتشمة من سنة 2011 إلى غاية 2016 حيث كان عدد العيادات متعددة الخدمات 21 في سنة 2011 وبلغ 25 في سنة 2016 بالمقابل قاعات العلاج كانت 142 في سنة 2011 وبلغت 155 في سنة 2016 مع ثبات عدد المستشفيات بـ (04)ونقص قاعات الولادة من 15 الى 14ويبقى هذا القطاع ضعيفا في جانب تطور عدد الهياكل الصحية .

أولا : التأطير الصحي: بعد تطرقنا لجانب الصحة من خلال الهياكل الصحية سنحاول التطرق لمعرفة التأطير الصحي، و نوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول (3–7) : التأطير الصحي خلال الفترة (2011 إلى 2016)

السنة	أطباء مختصون (عموميون وخواص)	أطباء عامون (عموميون وخواص)	الصيادلة (عموميون وخواص)	جراحو الأسنان (عموميون وخواص)	الأعوان الشبه طبيين	المجموع
2011	80	243	155	141	1294	**1913**
2012	110	390	169	148	1 585	**2402**
2013	118	421	166	162	1602	**2469**
2014	145	399	165	170	1589	**2468**
2015	123	424	162	170	1627	**2506**
2016	159	467	178	193	1764	**2761**

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على إحصائيات مديرية الصحة لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نوضح هذه التطورات بالشكل التالي :

الشكل (3–8) : يوضح تطور عدد الأطباء والأعوان الشبه طبيون من 2011 إلى 2016

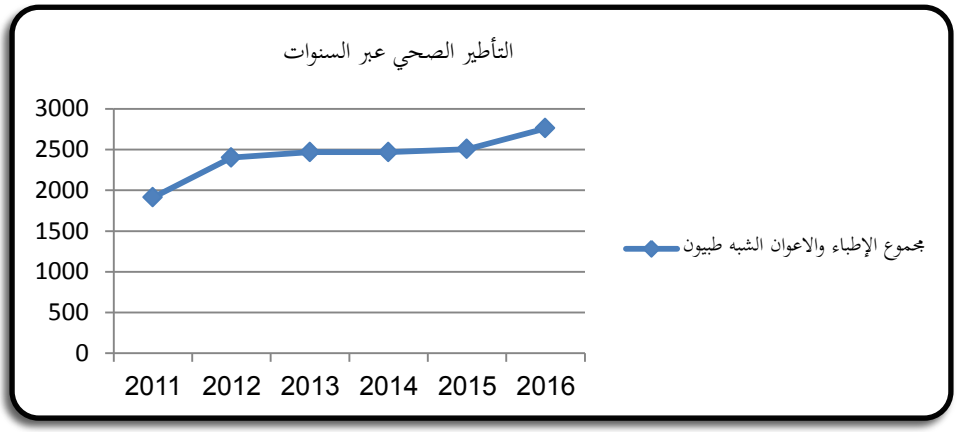

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن التأطير الصحي كان متزايد بوتيرة معتبرة من سنة 2011 حيث بلغ مجموع التأطير 1013، إلى سنة 2012 حيث بلغ 2402 و بقي ثابت تقريبا الى غاية 2015 ليعود من جديد بالارتفاع الى غاية 2016 حيث وصل التأطير الى 2761 .

الفرع الرابع : السكن

في إطار دراسة الخصائص الاجتماعية بما فيها السكان و التعليم و الصحة لا بد من التطرق إلى قطاع غاية في الأهمية ألا و هو السكن، حيث نوضح تطور برامج السكن و الحصص المسلمة من خلال الجدول الآتي :

الجدول (3–8) : تطور برامج السكن (المسلمة و في طور الإنجاز)من 2011–2016

السنة / برنامج السكن	2011		2012		2013		2014		2015		2016	
	المسلمة	في طور الإنجاز	المسلمة	في طور الإنجاز	المسلمة	في طور الإنجاز	المسلمة	في طور الإنجاز	المسلمة	في طور الإنجاز	المسلمة	في طور الإنجاز
السكنات الإجتماعية	671	1682	1091	911	472	2558	299	1356	76	134	679	6580
السكنات التساهمية	386	599	305	331	75	156	00	251	47	308	/	/
السكن الترقوي المدعم	00	00	/	/	00	901	00	1739	24	2946	500	2760
السكنات الريفية	1620	1120	975	1163	4803	4678	00	4669	2909	4558	5500	7200
السكنات الوضيفية	173	447	221	335	11	59	4476	156	87	149	90	30
السكنات الإلزامية	78	70	70	80	35	43	00	64	64	13	/	/
الإعانات للسكن الهش	/	/	/	/	2419	3680	08	3240	3935	3240	2660	2100
السكنات العمومية الإيجارية	/	/	/	/	/	/	3030	7232	2429	7125	/	/
سكنات البيع بالإيجار	/	/	/	/	/	/	1268	00	00	00	/	/
السكن الترقوي العمومي	/	/	/	/	/	/	/	/	00	200	00	200
سكنات ص.و.م.خ.إ	00	100	40	60	00	00	00	00	200	00	200	00
المجموع	**2828**	**4018**	**2702**	**2880**	**7815**	**8395**	**9081**	**18707**	**9771**	**18673**	**9629**	**18870**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية التربية لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نوضح هاته التطورات بالشكل التالي :

الشكل (3–9) : تطور عدد السكنات (المسلمة والمنجزة) من 2011–2016

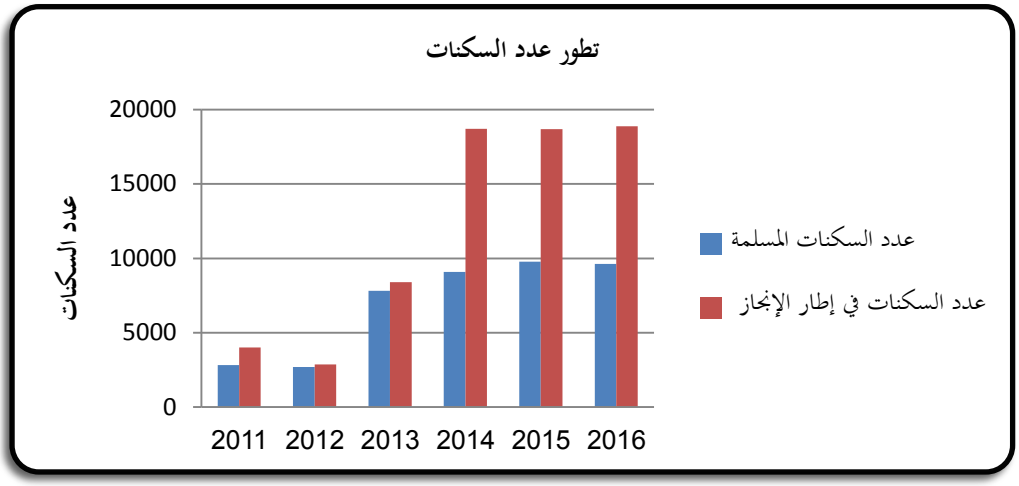

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والرسم البياني، نلاحظ أن سكان ولاية الوادي قد استفادوا من أعداد معتبرة من برامج السكن بمختلف أنواعه، ففي سنة 2011 تم توزيع 2828 سكن بقيت 4018 سكن في طور الانجاز، إلا اننا لاحظنا نقص في عدد السكنات الموزعة والتي في طور الانجاز في السنة التي تليها، 2702 سكن موزع و 2880 في طور الانجاز، ثم بداء هذا القطاع في تحسن كبير و تزايد مستمر بداية من سنة 2013 حيث تم توزيع 7815 سكن بينما بقيت 8395 سكن في طور الانجاز وصولا إلى سنة 2016 حيث بلغ عدد السكنات الموزعة 9629 و عدد السكنات في طور الانجاز 18870 .

الفرع الخامس : الخدمات الاجتماعية الأخرى

في هذا الفرع سنتطرق الى مختلف الخدمات الاجتماعية بما فيها توزيع المياه و الربط بقنوات التطهير وربط السكان بشبكات الكهرباء الغاز اضافة الى شبكة الطرق بمختلف تصنيفاتها .

أولا – توزيع المياه : في هذا الإطار سنتطرق إلى تطور نسبة الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير، من خلال الجدول الآتي :

الجدول (3–9) : الربط بالمياه الصالحة للشرب والتطهير خلال الفترة (2011– 2016)

السنوات	المياه الصالحة للشرب		التطهير	
	عدد المساكن الموصولة	نسبة الربط %	عدد المساكن الموصولة	نسبة الربط %
2011	105250	92	38668	33,8
2012	107626	92	49134	42
2013	112127	92	56595	54
2014	120908	93	84431	65
2015	128264	94	88701	65
2016	134689	94	97795	69

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية الري لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل هاته التطورات بالشكل التالي :

الشكل (3–10) : تطور نسبة الربط بمياه الشرب و قنوات التطهير 2011–2016

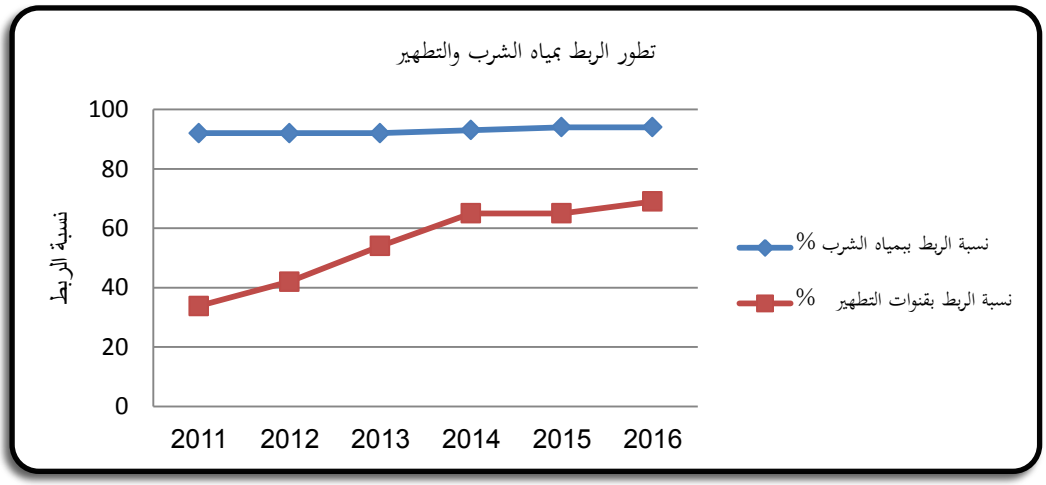

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى البياني، يتضح ان نسبة الربط بمياه الشرب على مستوى الولاية، ظلت تقريبا ثابتة من 2011 إلى 2013، بمقدار 92% ثم ارتفعت في سنة 2014 إلى 93% و بعدها بلغت نسبة الربط 94 % بداية من 2015 و حتى سنة 2016 .

أما بخصوص الربط بقنوات الصرف الصحي فقد ظلت ضعيفة مقارنة بالربط بمياه الشرب، حيث كانت نسبة الربط 33,8 %في سنة 2011 ثم انتقلت بوتيرة متسارعة وخاصة في سنة 2014 بعدما أوكلت العملية للمتعامل الصيني حيث وصلت النسبة الى 65 %، واستمرت عملية الربط لتصل في سنة 2016 الى نسبة 69% .

ثانيا – الكهرباء والغاز : نظرا لضرورة توفير الطاقة للمواطن فإننا سنتطرق إلى تطور خدمات الكهرباء و الغاز الموفرة لسكان ولاية الوادي ، و التي نوضحها عبر الجدول التالي :

الجدول (3–10) : الربط بالغاز والكهرباء خلال الفترة (2011–2016)

السنوات	الغاز		الكهرباء	
	عدد المساكن الموصولة بالغاز	نسبة الربط %	عدد المساكن الموصولة بالكهرباء	نسبة الربط %
2011	23941	21,46	104295	93,50
2012	31586	27	109385	93,50
2013	61275	49,19	116090	93,20
2014	67955	52,03	122122	93,50
2015	62237	45,61	124848	91,50
2016	71793	50,11	129886	90,65

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية الطاقة لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل هاته التطورات بالشكل التالي :

الشكل (3–11) : تطور نسبة الربط بالغاز وشبكة الكهرباء خلال الفترة (2011 -2016)

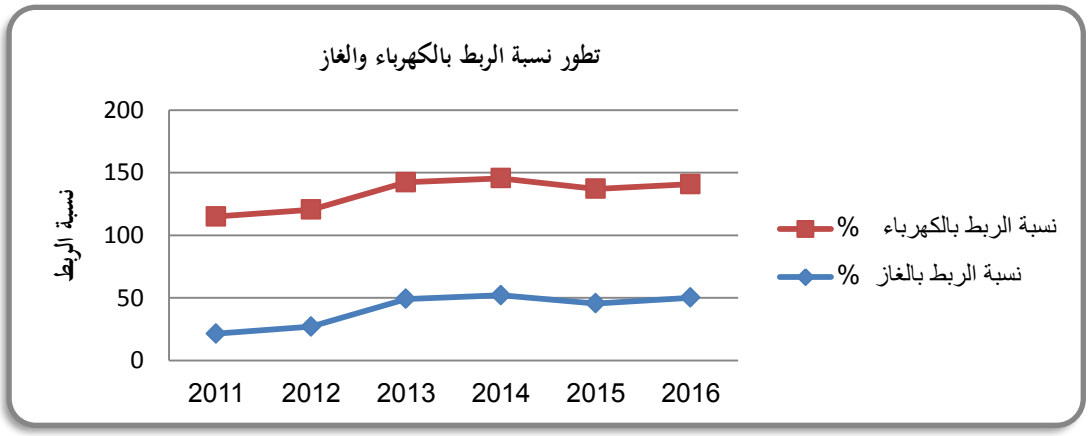

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى البياني، يتضح ان نسبة الربط بالكهرباء على مستوى الولاية، ظلت ثابتة تقريبا من 2011 إلى 2014، بمقدار 93,5% و انخفضت في سنة 2015 إلى 91,5% و بعدها زادت انخفضت النسبة لتصل إلى 90,65 % سنة 2016 .

أما بخصوص الربط بالغاز فقد ظلت ضعيفة مقارنة بالربط بالكهرباء، حيث كانت نسبة الربط 21,46 **%**في سنة 2011 ثم انتقلت بوتيرة متسارعة إلى سنة 2013 حيث وصلت النسبة الى 49,19 **%**، واستمرت عملية الربط متذبذبة لتصل في سنة 2016 الى نسبة 50,11 **%** .

المطلب الثالث : الخصائص الإقتصادية

يمكن استعراض أهم الخصائص الاقتصادية لولاية الوادي من خلال عناصر : البنى التحتية، فالامكانيات الصناعية و الزراعية .

الفرع الأول : البنى التحتية

تعتبر البنى التحتية شريان الحياة للولاية فبوجودها تنبض جميع القطاعات ومن ضمنها شبكة الطرقات والمطارات.

أولا – شبكة الطرقات : يتضح تطور شبكة طرقات ولاية الوادي من خلال الجدول الآتي :

الجدول (3–11): شبكة الطرق حسب التصنيف خلال الفترة (2011–2016)

السنة	الطرق حسب التصنيف			
	طرق بلدية (الطول كلم)	طرق ولائية (الطول كلم)	طرق وطنية (الطول كلم)	المجموع (الطول كلم)
2011	620.188	259.193	585.4	**1464.781**
2012	620.188	259.193	585.4	**1464.781**
2013	639.848	259.193	585.4	**1484.441**
2014	653.468	259.193	585.4	**1498.061**
2015	700.668	270.8	629.4	**1600.868**
2016	700,668	295.19	629.4	**1625.258**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية الأشغال العمومية لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل هاته التطورات بالشكل التالي :

الشكل (3-12) : تطور شبكة الطرق بالولاية حسب التصنيف خلال الفترة (2011-2016)

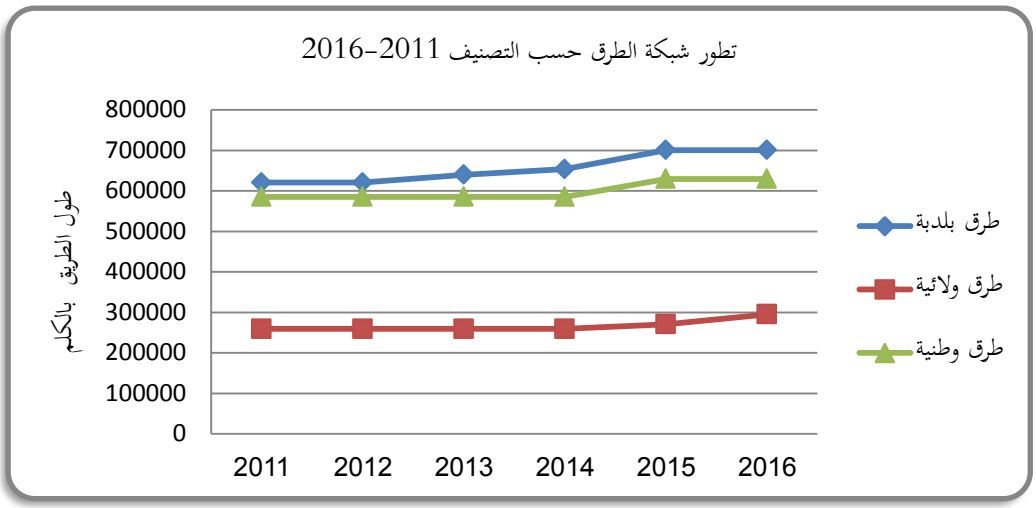

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ ان شبكة الطرقات بمختلف تصنيفاتها لم تتطور بشكل ملحوظ عبر السنوات من 2011 الى 2016، ففي سنة 2014 بقيت كلا من الطرق الوطنية والولائية ثابتة حيث كانت الأولى 585.4 كلم والثانية 259.193كلم، أما في سنة 2016 بلغت شبكة الطرق الوطنية 629.4 كلم والطرق الولائية 295.19 كلم، هذا خلافا للطرق البلدية التي عرفت تغيرا طفيفا في طول الشبكة، 620.188 كلم في سنتي 2011 و2012 ثم أزدادت بـ 20 كلم تقريبا في سنة 2013، و وصلت سنة 2016 الى 700,668 كلم .

ثانيا – المـطارات :يوجد في الولاية مطار وحيد له مدرج رئيسي طوله 3000 متر وعرضه 45 متر ومدرج ثانوي طوله 2000 متر وعرضه 30 متر .

الفرع الثاني :الإمكانيات الصناعية والزراعية

لولاية الوادي إمكانيات صناعية و أخرى زراعية رائدة، سنتطرق لها من خلال ما يلي :

أولا - الإمكانيات الصناعية: بالرغم من أهمية القطاع الصناعي لزيادة مستوى التشغيل والقضاء على البطالة، إلا أننا نلاحظ ضعف كبير في هذا القطاع على مستوى الولاية فنجد أن الولاية تحتوي على منطقة صناعية وحيدة بقمار بمساحة إجمالية أربعة ملايين متر مربع .كما تمتلك الولاية مناطق متعددة النشاطات سنوضح تطورها عبر السنوات في الجدول التالي :

الجدول (3–12) : تعداد المناطق المتعددة النشاطات وتوزيعها بالولاية خلال الفترة (2011–2016)

	عدد المناطق المتعددة النشاطات					
المنطقة المتعددة النشاطات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الوادي	2	2	2	2	2	2
كوينين	1	1	1	1	2	2
الحمراية	1	1	1	1	1	1
حاسي خليفة	1	1	1	1	1	1
البياضة	2	2	2	4	4	4
الدبيلة	1	1	1	1	1	1
حساني عبد الكريم	1	1	1	1	1	1
المقرن	1	1	1	1	1	2
الطريفاوي	1	1	1	1	1	1
الطالب العربي	1	1	2	1	2	2
المغير	1	1	1	1	1	1
جامعة	1	1	1	1	1	1
وادي العلندة	/	/	1	1	1	1
النخلة	/	/	/	1	1	1
الرقيبة	/	/	1	1	1	2
سيدي خليل	/	/	1	1	1	1
سيدي عمران	/	/	/	/	1	1
المجموع	**14**	**14**	**17**	**21**	**23**	**25**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية الصناعة والمناجم لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل هاته التطورات بالشكل التالي

الشكل (3–13) : تطور تعداد المناطق المتعددة النشاطات وتوزيعها بالولاية خلال الفترة (2011–2016)

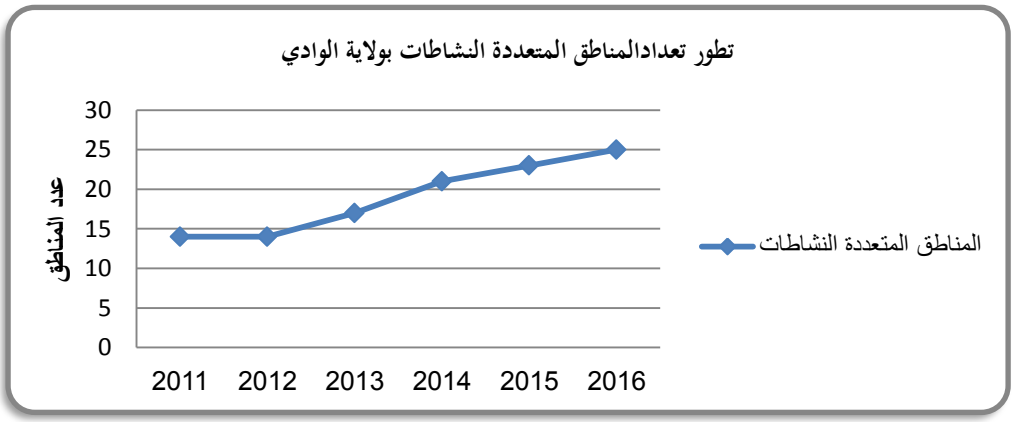

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ أن عدد المناطق المتعددة النشاطات بلغت 14منطقة في سنة 2011، وهي في تزايد بطيء جدا من سنة إلى أخرى وصولا إلى 25 منطقة في سنة 2016 .

ثانيا – الأراضي الزراعية :بعد القفزة النوعية التي شهدتها الولاية في السنوات الأخيرة، وخاصة في الفلاحة، تبعتها توسع في المساحات الفلاحية و هو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول (3–13) : توزيع الأراضي المستعملة في الفلاحة بالولاية خلال الفترة (2011–2015)

	مساحة الأراضي المستعملة في الفلاحة بالهكتار				
توزيع الأراضي	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
المزروعات العشبية	22674	26408	35237	37631	41534
أراضي مستريحة	800	2043	1310	2500	8170
زراعة الكروم	140	140	140	140	140
غراسة الأشجار المثمرة	450	450	450	450	450
الحمضيات	43	43	43	31	26
الزيتون	2913	2913	2913	2913	3000
غراسة النخيل	35700	35895	36317	36335	36680
مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة	**62720**	**67892**	**76410**	**80000**	**90000**

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل هاته التطورات بالشكل التالي :

شكل (3–14) : تطور مساحات الأراضي المستعملة في الفلاحة بالولاية خلال الفترة (2011– 2015)

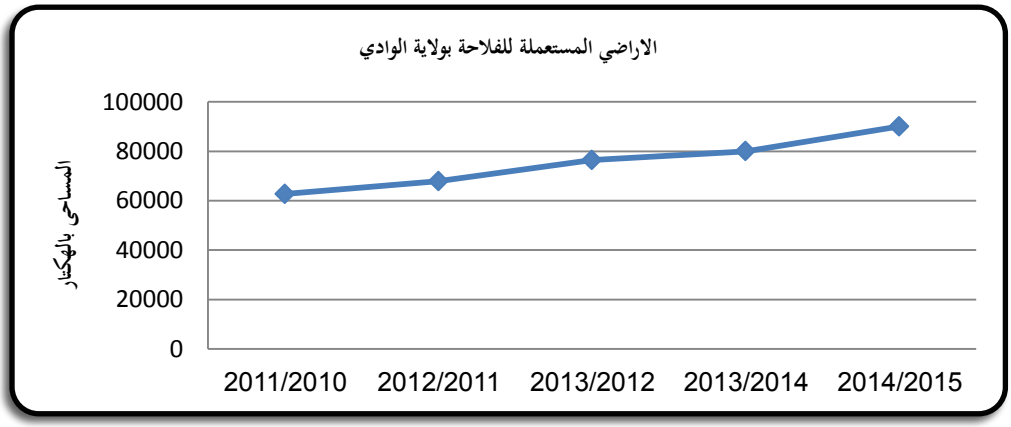

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى البياني، نلاحظ أن مساحة الأراضي المستعملة في الفلاحة بلغت 62720 هكتار للموسم الفلاحي 2012/2011 وهي في تزايد من موسم إلى آخر حيث كانت القفزة الكبيرة خلال الموسم 2014/2013، من 80000 هكتار وصولا إلى 90000 هكتار خلال الموسم 2015/2014 .

المبحث الثاني : سياسات التشغيل بولاية الوادي و دورها في مكافحة الفقر

سنحاول خلال هذا المبحث عرض حصيلة أهم أجهزة التشغيل و البرامج المتبعة خلال فترة الدراسة والممتدة من سنة 2011 الى 2016 ، والتي ستكون بمثابة دراسة تحليلية من جانبين، الجانب الخاص بعدد مناصب العمل التي تم استحداثها سواء تعلق الأمر بالعمل المأجور أو تلك المتعلقة بأصحاب المبادرات الحرة، وأصحاب المشاريع الاستثمارية الخاصة التي من شأنها إحداث مناصب عمل جديدة، و الجانب الآخر المتعلق بدور هاته المناصب في مكافحة ظاهرة الفقر بالولاية.

المطلب الأول : واقع التشغيل بولاية الوادي

سنتطرق إلى واقع التشغيل بولاية الوادي من خلال معطيات أهم أجهزة و برامج التشغيل .

الفرع الأول : دعم و تنمية المبادرات المقاولاتية

يتضح هذا الدعم بولاية الوادي من خلال حصيلة الأجهزة التالية :

أولا – حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) لولاية الوادي : حتى يتسنى لنا الإطلاع على حصيلة البرامج الممولة في هذا الإطار قمنا برصد المعطيات الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) بالوادي للفترة (2011-2016)، و الموضحة بالجدول التالي :

الجدول (3–14) : حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) لولاية الوادي خلال الفترة (2011–2016)

	عدد المؤسسات	مناصب الشغل
2011	296	660
2012	561	1322
2013	702	1404
2014	494	988
2015	193	352
2016	158	282

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – ولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل تطورات هاته الحصيلة بالشكل التالي :

الشكل (3-15) : تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب العمل المستحدثة في إطار برامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ)لولاية الوادي للفترة (2011-2016)

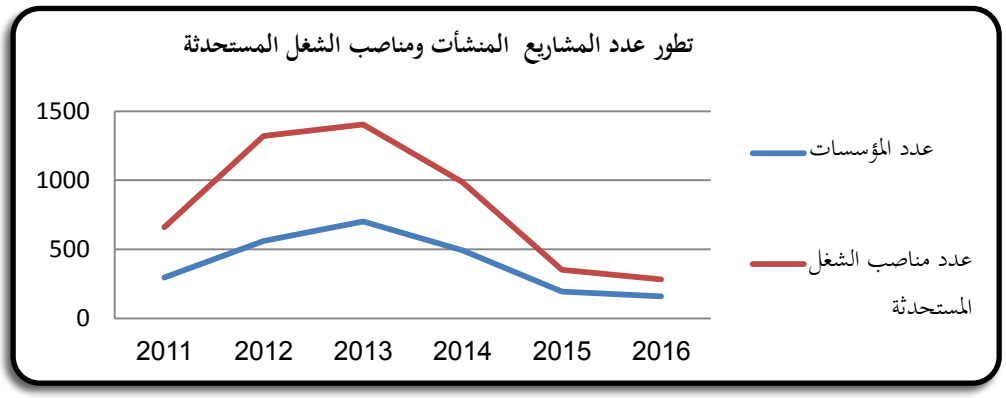

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يتضح لنا مدى مساهمة المشاريع الاستثمارية التي تمولها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق مناصب شغل، بحيث نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة سنة 2011 سجلت 296 مشروعا أدت إلى خلق مناصب شغل قدرت بـ 660 منصب، ليرتفع فيما بعد عدد المناصب المستحدثة بشكل تصاعدي إلى سنة 2013 مسجلا 713 مشروع مقابل 1404 منصب شغل تم تمويلها،ثم تراجع في عدد المشاريع سنة 2014 الذي قابلها تراجع في عدد مناصب الشغل حيث بلغت عدد المشاريع 494 و988 منصب، وأستمر في النزول إلى غاية 2016 ليصل إلى 158 مشروع يقابلها 288 منصب شغل مستحدث والسبب الأساسي حسب مسؤولي القطاع هو تشبع بعض القطاعات كالنقل و الخدمات، إذ انعدمت المناصب المستحدثة في قطاع النقل في سنتي 2015 و 2016 بسبب عدم تمويل أي مشرع بعدما بلغ 312 منصب شغل في سنة 2013، ونزل قطاع الخدمات من 82 مشروع و167 منصب شغل في سنة 2013 الى 14 مشروع و 22 منصب عمل في سنة 2016 .

ثانيا – حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لولاية الوادي :تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) أحد أهم البرامج التشغيلية التي تعتمد عليها الحكومة و يمكن تلخيص حصيلة نشاط هذه الوكالة على مستوى الولاية من خلال الجدول والشكل البياني التالي حسب البيانات المتوفرة من سنة 2013 إلى غاية 2016:

الجدول (3–15) : حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لولاية الوادي خلال الفترة (2013–2016)

السنة	عدد الأنشطة المنجزة	مناصب الشغل
2013	468	663
2014	1283	1926
2015	830	1131
2016	967	1212

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – ولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل هاته التطورات بالشكل التالي :

الشكل (3-16) : تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب العمل المستحدثة في إطار برامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لولاية الوادي للفترة (2013-2016)

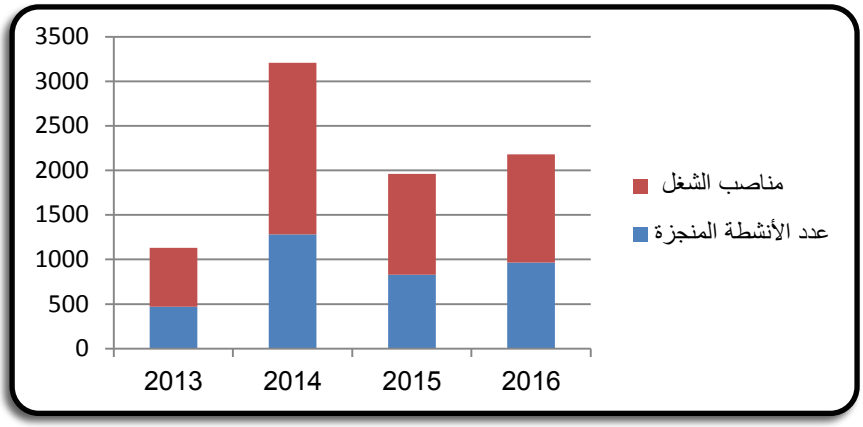

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والبيان أعلاه، نلاحظ تقارب بين عدد الانشطة الممولة وعدد مناصب الشغل المستحدثة، وهذا بسبب صغر القروض التي لا تساعد على انشاء مشاريع كبيرة من شأنها خلق مناصب عمل بأعداد كبيرة و نلاحظ أن التمويل للمشاريع كان في تزايد من سنة 2013 الى سنة 2014 حين بلغ اقصى مستوياته بـ –1283 نشاط خلقت 1926 منصب شغل، ثم تراجع في سنة 2015 بنسبة كبيرة ، حيث بلغ 830 نشاط قابلها 1131 منصب عمل مستحدث، وفي سنة 2016 زاد عدد المستفيدين من هذا الجهاز ليرتفع مرة أخرى وبفارق محدود مقارنة بـ سنة 2015 قدر بـ 967 نشاط وفر 1212 منصب شغل .

وعلى العموم فإنه يرجع ارتفاع عدد المشاريع الممولة في هذا الجهاز إلى انخفاض كلفة المشاريع و سهولة تمويلها، وهو الأمر الذي يزيد إقبال البطالين من جهة و من جهة أخرى إمكانية إعادة القروض نظرًا لانخفاض مبالغها، لكن يبقى معظم المشاريع الممولة في هذا الإطار مؤقتة و لا تكتسب صفة الديمومة.

ثالثا : حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) لولاية الوادي : يمكن تلخيص حصيلة نشاط هذا الصندوق على مستوى الولاية خلال الفترة (2011 – 2016) من خلال الجدول :

الجدول (3-16) : حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) لولاية الوادي للفترة 2013-2016

السنة	عدد المؤسسات	مناصب الشغل
2013	284	561
2014	217	483
2015	189	388
2016	157	302

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – ولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل هاته التطورات بالشكل التالي :

الشكل (3–17) : تطور حصيلة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) لولاية الواديخلال الفترة (2011-2016)

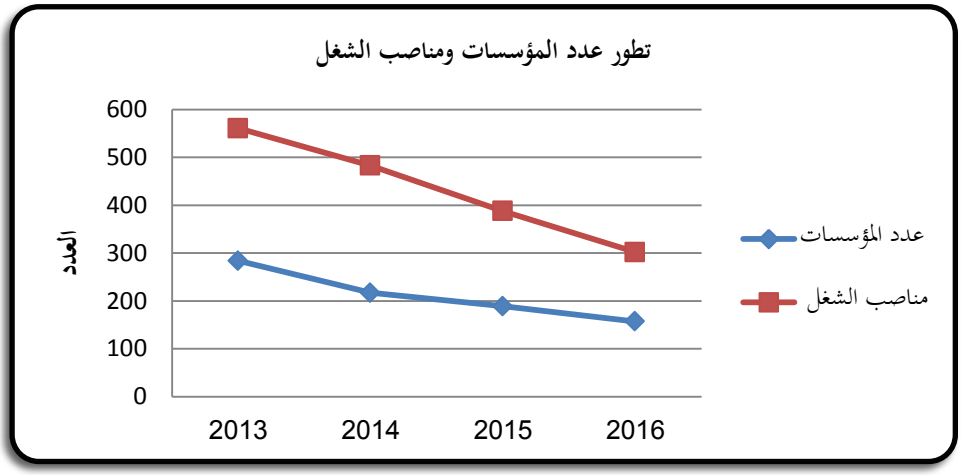

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يتضح لنا أن مناصب العمل التي يستحدثها الصندوق شهدت إنخفاضا سنويا مستمرا بداية من سنة 2011 حيث كانت 561 منصب، لتبلغ 302 منصب سنة 2016.

رابعا : حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) لولاية الوادي : تتضح حصيلة هاته الوكالة خلال الفترة (2011 – 2016) من خلال الجدول التالي :

الجدول (3-17) : حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) لولاية الوادي 2011-2016

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع	28	235	186	221	234	200

المصدر : من إعداد الطلبة إعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل هاته التطورات بالشكل التالي :

الشكل (3-18) : تطور عدد المشاريع المدعمة في إطار برامج الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لولاية الوادي للفترة (2011-2016)

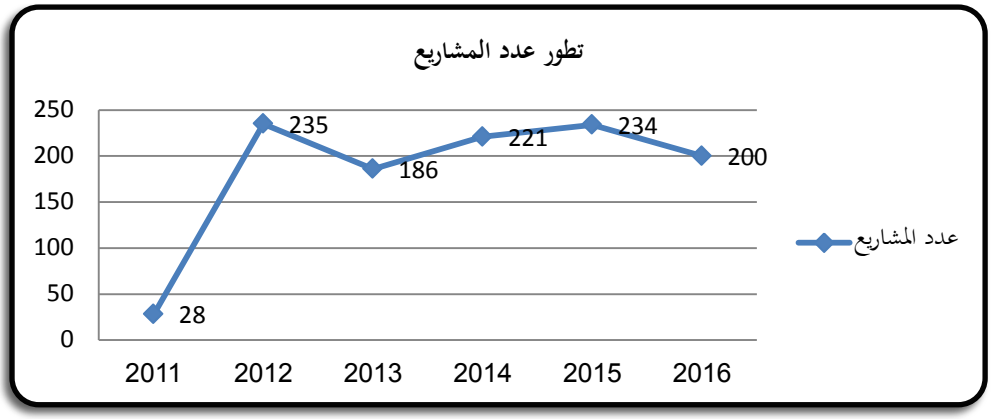

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول و الشكل البياني أعلاه يتضح لنا أن هذا الجهاز ساهم في تدعيم 28 مشروع سنة 2011 وبلغ الذروة في سنة 2012 بتدعيم 235 مشروع بسبب إرتفاع الإنفاق الحكومي حسب رأي مسؤولي القطاع، ثم تراجع في السنة الموالية إلى 186 مشروع و بقي في تذبذب حيث بلغ 200 مشروع في سنة 2016 .

الفرع الثاني : دعم وترقية الشغل المأجور

حتى يتسنى لنا الإطلاع على حصيلة برامج هذا القطاع، الذي يهدف إلى تسهيل الإستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل، لأول مرة والمسجلين لدى الوكالة الولائية للتشغيل AWEM، بإدماجهم في القطاع الإقتصادي العمومي والخاص بولاية الوادي . قمنا برصد المعطيات الموضحة في الجدول التالي :

الجدول (3-18) : حصيلة برامج الوكالة الولائية للتشغيل (AWEM) لولاية الوادي للفترة: 2011-2016

السنة	جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP			عقد العمل المدعم (CTA)	المجموع
	CID*	CIP**	CFI***		
2011	4172	2361	1517	1568	9618
2012	2504	1042	1517	1568	6631
2113	2337	887	1517	1568	6309
2014	1694	735	1517	1568	5514
2015	1104	510	1517	1279	4410
2016	771	344	1517	807	3439

المصدر : الوكالة الولائية للتشغيل – ولاية الوادي

* CID :عقود إدماج حاملي الشهادات (الشهادات الجامعية و تقني سامي) .

** CIP :عقود الإدماج المهني (مستوى ثانوي وخريجي التكوين المهني) .

*** CFI :عقود التكوين والإدماج (الفئات غير المؤهلة) .

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل هاته التطورات في عدد مناصب الشغل بالولاية من خلال الشكل التالي:

الشكل (3-19) : تطور عدد مناصب الشغل حسب نوع البرنامج للفترة : 2011-2016

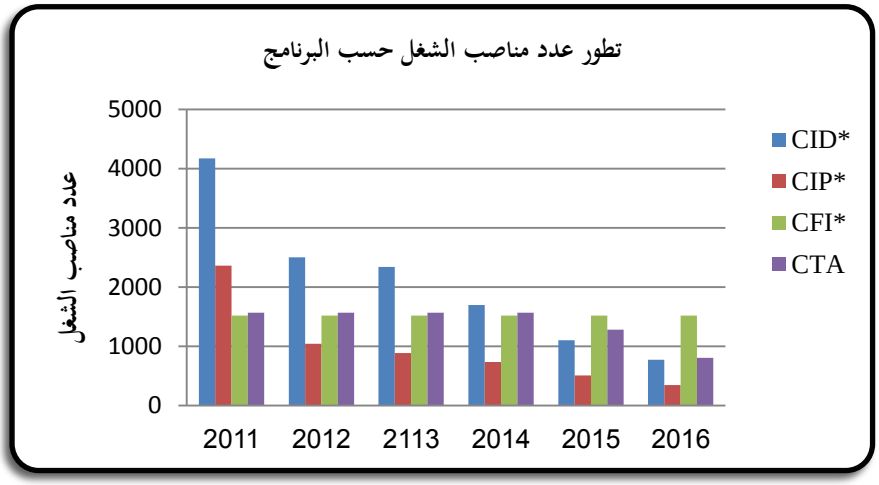

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول و الرسم البياني، نلاحظ أن مساهمة برامج الوكالة الولائية للتشغيل بالوادي وخلال الفترة الممتدة 2011-2016، في خلق مناصب شغل كانت في تناقص مستمر وخاصة في برامج CID و CIP

الفرع الثالث : حصيلة صندوق الزكاة لولاية الوادي

من اجل معرفة مدى مساهمة صندوق الزكاة في خلق مناصب عمل وذلك عن طريق منح قروض بدون فائدة تعرف بالقرض الحسن، سنعرض الحصيلة في الجدول التالي :

الجدول (3-19) : حصيلة صندوق الزكاة بولاية الوادي خلال الفترة : 2011 إلى 2014

	عدد المشاريع	مناصب الشغل	المبالغ (ألف دج)
2011	/	/	
2012	11	11	214071
2013	06	03	180000
2014	/	/	
2015	/	/	
2016	/	/	

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات مديرية الشؤون الدينية و الأقاف لولاية الوادي

نلاحظ من الجدول أن مساهمة هذا الجهاز في عملية التشغيل ضعيفة جدا ولا تكاد تحصى حيث من سنة 2011 الى سنة 2016 لم يساهم الا بـ: 17 مشروع وفر 17 منصب شغل (مشاريع فردية)

وبناءا على معطيات مديرية الشؤون الدينية لولاية الوادي فإن صندوق الزكاة ساهم منذ نشأته بـ 20 منصب شغل كانت بدايتها في سنة 2008 بـ 03 مناصب فقط و لم يتعدى مبلغ القرض الحسن 300 ألف دج للفرد.

المطلب الثاني : دور سياسات التشغيل في مكافحة الفقر بولاية الوادي

حتى نستطيع معرفة دور سياسة التشغيل في مكافحة الفقر سنستعين بتطورات مؤشري معدل البطالة والتأمينات الاجتماعية لتحديد تأثيرات هذه السياسة في مكافحة ظاهرة الفقر بالولاية .

الفرع الأول : تطور معدل البطالة

تعتبر البطالة إحدى أهم أسباب الفقر، فازدياد معدلات البطالة معناه عدم توفر الأفراد على المال أو الدخل اللازم لمعيشتهم، و هذا يترتب عنه نشوء حالة من الحرمان و العجز عن توفير المتطلبات الأساسية، ولهذا وجب تحليل مؤشر تطور معدلات البطالة، حيث نوضح أهم مؤشرات الشغل بالولاية من خلال الجدول التالي :

الجدول (3–20) :تطور أهم مؤشرات الشغل بولاية الوادي الوضعية خلال الفترة : 2011 – 2016

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي عدد السكان	712 700	731 500	750 840	771 900	791 000	820 000
السكان في سن العمل	406 240	407 680	420 115	432 220	441 915	295 385
السكان النشطين	264 050	264 500	277 000	280 549	292 500	265 850
عدد البطالين	26 400	26 000	27 000	24 455	27 500	29 535
السكان المشتغلون حسب القطاعات	237 650	238 500	250 000	256 490	265 000	236 315
الفلاحة	83 150	117 860	122 025	125 085	129 850	127 620
الصناعة	16 600	16 695	16 500	16 940	19 875	22 595
البناء والأشغال العمومية	34 090	30 000	31 450	32 065	29 945	31 370
الإدارة	9 880	10 465	13 475	13 825	11 925	10 630
الخدمات	22 100	18 000	18 875	19 165	17 757	17 810
التجارة	43 110	38 440	40 325	41 860	47 700	47 850
قطاعات أخرى	28 720	7 000	7 350	7 550	7 950	7 975
*معدل الشغل %	33.35	32.60	33.30	33.23	33.50	32.42
**معدل البطالة %	**10**	**9.83**	**9.75**	**8.70**	**9.40**	**10**

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الوادي

* معدل الشغل = عدد السكان المشتغلون / مجموع السكان

** معدل البطالة = عدد البطالين / عدد السكان النشطين

من خلال الجدول أعلاه يمكن ان نمثل هاته التطورات بالشكل التالي :

الشكل (3–20) : تطور معدلات الشغل والبطالة بولاية الوادي خلال الفترة : 2011– 2016

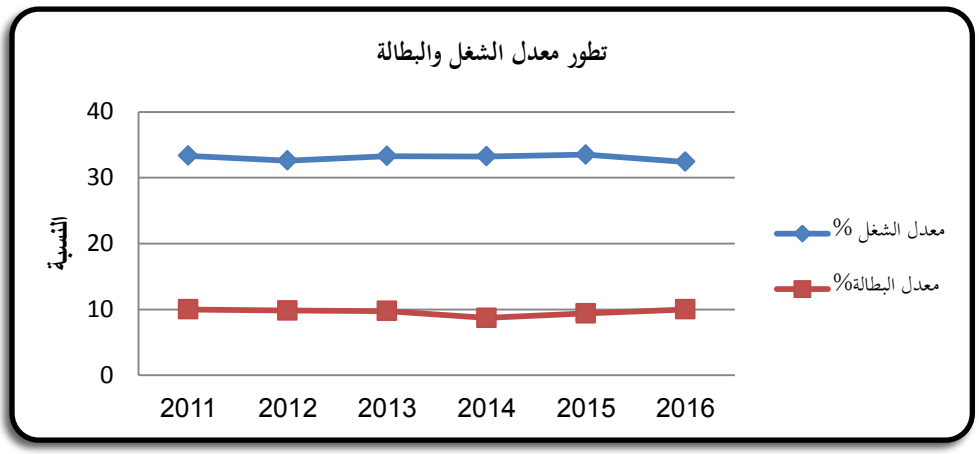

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول و الشكل السابقين أن معدلات البطالة في انخفاض مستمر من سنة 2011 إلى غاية 2015 حيث كانت 10 % لتبلغ 9,40% سنة 2015، ثم ارتفعت سنة 2016 و بلغت 10%، وقد سجلت في سنة 2014 أدنى معدل لها بـ 8.70 %، وهذا ما يتطابق مع ما يوضحه الشكل (16)، و بيانات الجدول (15) الذي يؤكد أن هناك دور ايجابي لبرامج التشغيل و خاصة المشاريع المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لولاية الوادي سنة 2014 و التي وفرت 1926 منصب شغل .

الفرع الثاني : التأمين الاجتماعي

يمثل التأمين الاجتماعي وسيلة من الوسائل التي يستعملها الضمان الاجتماعي لتحقيق الأمن الاجتماعي عن طريق ضمان دخلهم في حالة تعرضهم إلى الانقطاع أو النقص، أو في حالات مواجهتهم لأخطار اجتماعية سواء كانت دائمة أو مؤقتة، حيث تشمل التأمينات الاجتماعية في الجزائر وجوبا كل العمال المصرح بهم سواء كانوا أجراء أو غير أجراء ، وبالتالي فهي أداة مرافقة لسياسة التشغيل في مكافحة الفقر.

أولا – التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء : يعتبر عاملا أجيرا العامل الذي لديه صلة مرؤوسيه مع صاحب العمل أيا كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه سواءا كان عاما أم خاصا مقابل أجر، و يتضح تطور هذا النوع من التأمينات بولاية الوادي من خلال الجدول التالي :

الجدول (3–21) : تطور عد المشتركين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS) بولاية الوادي

خلال الفترة : 2012 – 2016

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشتركين CNAS	185725	198975	209771	223362	233585

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للأجراء (CNAS) لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل هاته التطورات من خلال الشكل التالي :

الشكل (3–21) : تطور عدد المشتركين في CNAS بولاية الوادي خلال الفترة : 2012 – 2016

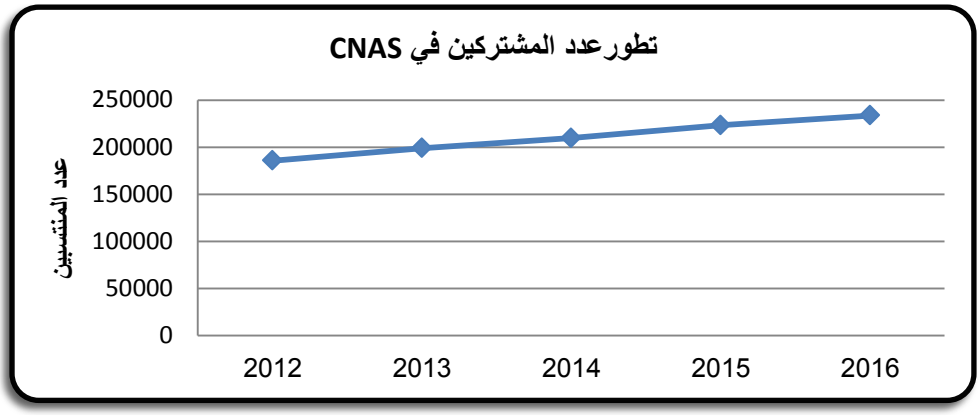

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل السابقين النمو المستمر لعدد المشتركين في الصندوق بدءا من سنة 2012 حيث كان عدد المشتركين : 185725 مشتركا ليبلغ 233585 مشتركا خلال سنة 2016 .

ثانيا – التأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء : يقصد بالعمال غير الأجراء الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا غير مأجور أي الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا لصالحهم ولحسابهم دون إشراف من أحد و بدون مقابل كالتجار و الحرفيين ...، و يتضح تطور هذا النوع أيضا من التأمينات بولاية الوادي من خلال الجدول التالي :

الجدول (3–22) : تطور عد المشتركين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء(CASNOS) بولاية الوادي

خلال الفترة : 2011– 2016

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشتركين CASNOS	8060	9047	9928	10441	11568	14726

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) لولاية الوادي

انطلاقا من الجدول السابق يمكن أن نمثل هاته التطورات من خلال الشكل التالي :

الشكل (3–22) : تطور عدد المشتركين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء بولاية الوادي خلال الفترة : 2011– 2016

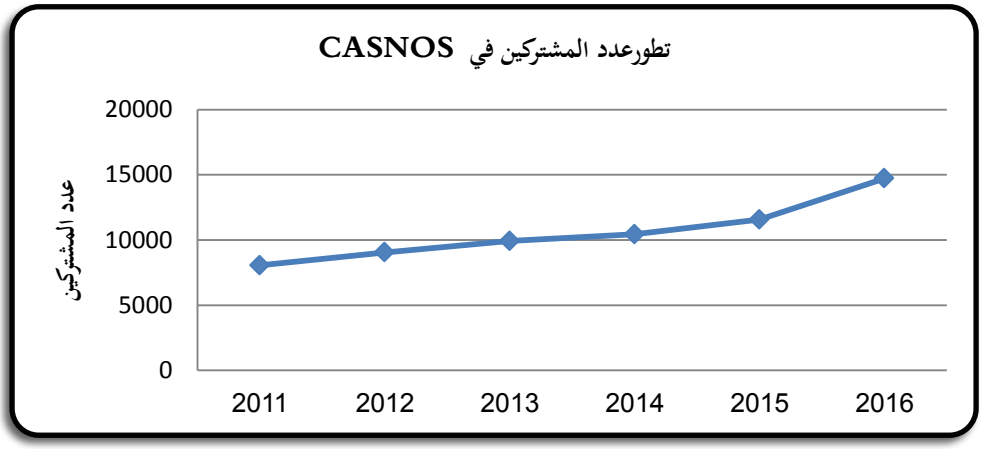

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل السابقين النمو المستمر لعدد المشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء ومن سنة لأخرى بدءا من سنة 2011 حيث كان عدد المشتركين : 8060 مشتركا ليبلغ 14627 مشتركا خلال سنة 2016 .

و مما سبق نلاحظ النمو المستمر لعدد المشتركين في كلا من صندوقي الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء و غير الأجراء بولاية الوادي و هذا دليل على تغطية التأمينات الاجتماعية لعدد أكبر من المشغلين، و بالتالي الإسهام في مكافحة الفقر بالولاية .

خلاصة الفصل :

يعتبر هذا الفصل الجانب التطبيقي لبحثنا، الذي تطرقنا فيه إلى برامج التشغيل ودورها في معالجة مشكل الفقر والقضاء على البطالة على مستوى ولاية الوادي، بحيث تضمن هذا الفصل مبحثين، أين تعرضنا في المبحث الاول الى الاطار العام لولاية الوادي وذلك من خلال اعطاء لمحة عامة، التعريف، الموقع، المساحة، عدد السكان وتوزيعهم . وذكرنا اهم الامكانيات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية كالتعليم و التكوين المهني و التعليم العالي بالإضافة الى الصحة و السكن و الخدمات الاخرى ..مياه الشرب و التطهير و الكهرباء والغاز، وفي المبحث الثاني، تطرقنا الى اهم سياسات وبرامج التشغيل ودورها في مكافحة الفقر على مستوى الولاية، والتي تعتبر انعكاسا الى السياسات العامة للدولة، حيث عرضنا في البداية واقع التشغيل بولاية الوادي من خلال دعم المبادرات المقاولاتية، واهم برامجها ثم برامج الشغل المأجور، ومنها عرجنا على تجربة صندوق الزكاة، وبعد عرضنا هذا، قمنا باختيار بعض الأدوات منها معدل البطالة التأمين الاجتماعي.

الخاتمة

تعتبر ظاهرة الفقر من أكبر التحديات العالمية التي ما فتئت تتزايد وتتوسع مع مرور الزمن مساحة وعمقا حيث يوجد على الصعيد العالمي ما يزيد على1.5 مليار من الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم أغلبهم في البلدان النامية ، مما جعل الفجوة بين أغنياء العالم و فقرائه في اتساع متزايد و تكاد أغلب التوقعات تلتقي حول اعتبار ظاهرة الفقر من المشكلات الاجتماعية التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات ، لاسيما وأن الجهود التي بذلتها البلدان النامية، قصد تحقيق التنمية لم تحقق نتائج ملموسة، مما عمق من تفشي ظاهرة الفقر وتنامي عدد الفقراء، حيث تشير تقارير التنمية البشرية أن ما يزيد على ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون في فقر مدقع .

إن هذه الوضعية دفعت المجتمع الدولي للاهتمام بالفقر ليس كدافع إنساني فقط بل هو واجب اجتماعي في الدرجة الأولى .مما يجعل من ظاهرة الفقر تقفز إلى صدارة الأولويات في برامج الدول والحكومات الطامحة إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حدا محترما من الحياة الكريمة لأبناء المجتمع، مما يستدعي البحث العلمي الموضوعي في الأسباب المساهمة في استفحال الظاهرة، و وضع الآليات العملية الكفيلة لحل هذه المعضلة.

و باعتبار الجزائر واحدة من بين هذه الدول التي عانت ولازالت تعاني من مشكلة الفقر فقد وضعت مجموعة من السياسات و البرامج بهدف التقليل من حدة الفقر ، و القضاء على البطالة .

أولا – نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا هاته توصلنا إلى النتائج الآتية :

1– الفقر ظاهرة متعددة الجوانب تختلف مفاهيمها و أسبابها باختلاف الشعوب و الثقافات .

2– اتفق المجتمع الدولي على اعتبار أن الإقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، و قد تم تضمينه في أهداف الألفية للتنمية الصادرة عن البنك الدولي.

3– تؤثر السياسات التي تتبعها الحكومات على الفقر بطرق مباشرة و غير مباشرة.

من خلال النتائج الثلاث السابقة نثبت صحة الفرضية الأولى و المتمثلة في : **هناك علاقة بين السياسات الكلية المعتمدة و مكافحة ظاهرة الفقر** .

4– يعد تحسين المستوى المعيشي للمواطنين و مكافحة الفقر من بين أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر.

5– تدخل الدولة الجزائرية لصالح الفئات الفقيرة من خلال آليات دعم أسعار تشكيلة واسعة من السلع ، و من خلال آليات جديدة كأجهزة دعم الفئات الإجتماعية المحرومة .

من خلال النتيجتين السابقتين نثبت صحة الفرضية الثانية و المتمثلة في : **تلعب السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في الجزائر دورا أساسيا في مكافحة الفقر** .

6– تعتبر سياسات التشغيل ومكافحة البطالة جزءاً أساسيا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر .

7– ترتكز سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر على مجموعة من الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و التنظيمية والهيكلية،

8– عرفت سياسات التشغيل في الجزائر عدة تطورات خلال العقدين الماضيين كانت لها أثارا مباشرة على سوق العمل ومعدلات البطالة ، حيث أدت إلى انخفاض معدلات البطالة من 30 % سنة 1999 إلى حدود 11,6 %سنة 2015.

من خلال النتائج الثلاث السابقة نثبت صحة الفرضية الثالثة و المتمثلة في : **تعتمد لجزائر سياسات و برامج تشغيل فعالة.**

9– مساهمة سياسات و برامج التشغيل المعتمدة على مستوى ولاية الوادي في التحكم بمعدل البطالة في حدود أقل من المعدل الوطني ، و بالتالي التحكم في أحد أهم أسباب الفقر .

10– النمو المستمر لعدد المشتركين في كلا من صندوقي الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء و غير الأجراء بولاية الوادي و هذا دليل على تغطية التأمينات الاجتماعية لعدد أكبر من المشغلين ، و بالتالي الإسهام في مكافحة الفقر بالولاية .

من خلال النتيجتين السابقتين نثبت صحة الفرضية الرابعة و المتمثلة في : **تلعب سياسات و برامج التشغيل المعتمدة دورا كبيرا في مكافحة ظاهرة الفقر بولاية الوادي** .

ثانيا – التوصيات و الإقتراحات :

من خلال النتائج المتحصل عليها نقترح للتوصيات التالية :

1– ضرورة التحديد الدقيق لفئة الفقراء في الجزائر (مفهوما و إحصاءا) من قِبل السلطات العمومية .

2– العمل على خلق مناصب عمل قارة تحقق مستوى من الدخل كفيل بتلبية متطلبات الحياة .

3– يجب على الدولة للحد من ظاهرة الفقر رسم إستراتيجية ذات أمد بعيد معتمدة على الإمكانيات الذاتية و بعيدا عن الحلول الظرفية .

4– تطوير المنظومة المصرفية من أجل تسهيل تمويل المشاريع وتفعيل دور البنوك مع إنشاء بنوك إسلامية من أجل مشاركة أوسع في عملية التنمية الشاملة .

5– تفعيل صندوق الزكاة بالرفع في مبالغ نسب مساهمته في عملية تمويل المشاريع مبالغ القروض .

ثالثا – آفاق الدراسة :

من خلال الموضوع محل الدراسة إتضح لنا أن هناك آفاق لدراسات مستفيضة حول مختلف جوانب الموضوع الأخرى أو المكملة له ، و عليه يمكن أن نقترح في آخر دراستنا هاته المواضيع التالية كمشاريع مستقبلية للبحث والدراسة :

1– سياسة التشغيل في الجزائر : الواقع و التحديات .

2– دور برامج التنمية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الفقر .

3– دور أجهزة التشغيل في تحقيق التنمية المحلية بولاية الوادي .

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1- الكتب :

1- ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992

2- نعمة الله نجيب إبراهيم نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر،1997

3- يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1985

4- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009

5- عدنان داود العذراء، هدى زوير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر قي الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010

6- محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003

7- كمال الدين عبد الغني المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر- الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2004

8- علي عبد الوهاب نجأ، مشكلة البطالة، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2005

9- ناصر دادي عدون – عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010

10- لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014

11- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الإقتصادية الكلية، الدر الجامعية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1997

12- محمد الصقور وآخرون، دراسة جيوب الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التنمية الاجتماعية، عمان، 1996

13- محمد ناصر الدين الألباني، تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، المكتب الإسلامي للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1983

2 – المذكرات

1- أدريوش دحماني محمد ، إشكالية التشغيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2012-2013

2- سمية قنيدرة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2009-2010

3- سمير شيبان ، محاولة اقتراح نموذج قياسي لإشكالية الفقر الحضري و الريفي لولاية سطيف (1990 – 2010) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،غير منشورة ، جامعة المسيلة، 2012 .

4- عائشة نور الهدى مدوري ، ليندى أماوز ،مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم إقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 43 ،جامعة سعيدة ، 2014-2015 .

5- عبد الرزاق جباري ،آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014 – 2015

6- عبد الله صادق أمين حسن ، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حالة علمية (محافظة جنين)، مذكرة ماجستير،غير منشورة ،كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح ، نابلس، 2005

7- فارس شلالي ، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2005

8- فطيمة حاجي ، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005- 2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية 2013/ ،2014 جامعة محمد خيضر بسكرة

9- ياسين حفصي بونبعو ، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة الصندوق الزكاة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر03،2011

3- المجلات

1- حاج قويدر قورين ، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة و التضخم .الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد الثاني عشر، جامعة الشلف، 2014

2- رحيم حسين ، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل و تقييم ، مجلة بحوث إقتصادية و عربية ، مصر ، العددان 61-62/شتاء-ربيع 2013

3- عبد الرزاق مولاي لخضر ، تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر 2000-2011 ،مجلة الباحث ، العدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ، 2012

4- عمار رواب ،صباح غربي ، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 05 ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ،الجزائر ،2011

5- مجلة أصداء وكالة التنمية الاجتماعية ،العدد الثالث ،أفريل 2017

6- مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان 61-62 /شتاء ربيع 2013

4- التقارير

1- تقرير الديوان الوطني للإحصاء رقم 2016/726 بعنوان التشغيل والبطالة .

2- مرسوم تنفيذي رقم 472/05 المؤرخ في 05 شوال 1426 هـ الموافق لـ 07 نوفمبر 2005 المعدل والمتمم.

5- الملتقيات

1- صفية بوزار ، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2014 الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014

2- طاهر جخيوة ، عمار بونوار انعكاسات تطورات الأسعار العالمية للسلع الغذائية على مستوى الفقر في الوطن العربي، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014

3- عاشور كتوش ، قورين حاج قويدر، مؤشرات الفقر في الجزائر بين التصريحات الرسمية و التقارير الرقمية مقارنة بدراسة لتجربة ماليزية في محافكة الفقر، ورقة مقدمة في الندوة الدولية حول :تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة البليدة، يومي01 -03 جويلية 2007

4- مبارك بن زاير ، ثورية بلقايد ، ظاهرة الفقر في الدول العربية_ المظاهر، الأسباب، و سبل العلاج- (حالة الجزائر)، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09ديسمبر 2014

5- محمد محمود العجلوني، الأسباب الاقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها، ورقة عمل مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية بالمغرب خلال الفترة 10-12 ماي 2010

6- المواقع الإلكترونية

1- البنك الدولي ، انحسار الفقر في بلدان المغرب العربي، لكن التفاوتات لا تزال قائمة . متاح في :
http://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists تاريخ الزيارة : 2017/02/23

2- منوغرافيا ولاية الوادي 2015 ، مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الوادي، سبتمبر 2016 متاح في الموقع http://wilayaeloued.com

3- الموقع الرسمي لولاية الوادي شوهد يوم 2017/05/04 على الساعةhttp://wilayaeloued.com

4- إحصائية للوكالة الوطنية للتشغيل ، متاح في: www.anem.dz تاريخ الزيارة 2017/03/23

5- حصيلة مشاريع الاستثمار موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، متاح في www.andi.dz: ، تاريخ الزيارة :2017/05/09

6- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، متاح في : https://www.cnac.dz تاريخ الزيارة 2017/03/23

7- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، متاح في : www.angem.dz، تاريخ الزيارة :2017/05/09

8- موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية، تاريخ الزيارة:2017/05/09 متاح في : www.marw.dz

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

Rapports:

1- Rapport N°726 sur : l'activité ,l'emploi et le chômage-ONS-septembre 2016

تم بحمد الله